IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

APIF
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
AWQAF PROPERTIES INVESTMENT FUND

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
التقرير السنوي 2023

نمكّنُ الأوقاف ... لنُمكّن الأمة

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

APIF
صندوق تثمير
ممتلكات الأوقاف
AWQAF PROPERTIES
INVESTMENT FUND

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
التقرير السنوي 2023

إدارة الاستثمارات
شعبة استثمارات الأوقاف
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

جدول المحتويات

قائمة المصطلحات 5
أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية 6
أبرز أحداث 2023 8
لوحة المؤشرات التشغيلية والمالية للعام 8
النتائج المالية 9
النتائج التشغيلية 11
لوحة مؤشرات أداء محفظة الصندوق 12
لوحة المساهمين 14
الأثر الاجتماعي لمشاريع الصندوق 15
الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 16
كلمة المضارب 18
تقرير هيئة الرقابة الشرعية 2023 20

الفصل الأول: مقدمة 22
أ. معلومات أساسية عن الأوقاف 23
ب. تفعيل دعم الأوقاف في البنك الإسلامي للتنمية 24

الفصل الثاني: أهمية صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في التنمية 26
أ. دور الأوقاف في التنمية 27
ب. دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بصفته صندوق استثمار مؤثر 28

الفصل الثالث: صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف - تفعيل دور الأوقاف في التنمية على مستوى البنك الإسلامي للتنمية 30
أ. موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 31
ب. دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 32
1. رسالة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 32
2. هدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 32
ج. النموذج التشغيلي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ودورة حياة المشروع 33
د. معلومات للمستثمرين المحتملين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 35
هـ. معلومات للمستفيدين المحتملين من تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 35

الفصل الرابع: أداء الصندوق 36
الأداء المالي للصندوق 37
أصول الصندوق 37
المؤشرات المالية 38
توزيع الأرباح 38
الأداء التشغيلي 39
مصروفات المشاريع والمدفوعات 39
مشاريع الصندوق قيد التنفيذ 46
قصص نجاح لتنفيذ مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 50

الفصل الخامس: الإنجازات والتوقعات المستقبلية 52

الفصل السادس: الحوكمة الرشيدة 56
بيان نظام الحوكمة 57
المبدأ الأول: إرساء قواعد ثابتة للإدارة والرقابة 57
مجلس المديرين التنفيذيين 57
لجنة المشاركين 57
لجنة الإشراف 57
لجنة إدارة الاستثمار 58
لجان أخرى 58
المبدأ الثاني: التأكد من الالتزام بالشريعة 58
المبدأ الثالث: التدقيق الداخلي والرقابة 58
المبدأ الرابع: الالتزام بالمبادئ الأخلاقية ومسؤولية اتخاذ القرار 59
المبدأ الخامس: إدارة المخاطر 59
المبدأ السادس: الافصاحات المتوازنة في الوقت المناسب 59
المبدأ السابع: التقييم البَعدي للعمليات المنجزة 59

الفصل السابع: القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات 60

الملاحق 107
الملحق 1: المستثمرون الحاليون في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 108
الملحق 2: أعضاء اللجان 115
الملحق 3: معلومات للمستثمرين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 122
الملحق 4: معلومات للمستفيدين من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 124

قائمة المصطلحات

المصطلح	التعريف
المعايير المحاسبية	المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
الوقف	الأصول المتبرع بها بصك شرعي لأغراض خيرية مثل تخفيف حدة الفقر وإغاثة المسنين والمرضى والمحتاجين أو الدعوة أو التعليم أو لأغراض أخرى مفيدة للمجتمع الإسلامي.
الأوقاف	جمع كلمة وقف والمقصود بها الأراضي والعقارات والممتلكات الوقفية.
الصندوق	صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.
الموافقة	المبلغ الذي يوافق عليه المضارب لتمويل مشروع أو عملية.
البنك	البنك الإسلامي للتنمية.
المستفيد	الجهة متلقية التمويل.
التمويل المباشر	تمويل غير المساهمة في رأس المال مقدم من موارد الصندوق الخاصة.
الإجارة	هو بيع حق منفعة الأصل، بما في ذلك كل الحقوق والواجبات في حين يحتفظ المؤجر بحق الملكية.
الاستصناع	هو عقد لصناعة أو اقتناء بحيث يقبل الصانع (البائع) أن يزود المشتري بالسلع التي وصفها المشتري بعد صناعتها أو بنائها، حسب المواصفات وذلك بتخصيص مدة معينة وثمن معين.
اللايبور	معدل نسبة الاقتراض بين البنوك في لندن.
هامش الربح	النسبة المئوية التي تمثل ربح الصندوق من التمويل.
مضارب الصندوق	البنك الإسلامي للتنمية
صكوك	سندات ممثلة لأصول ممولة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين
للبنك الإسلامي للتنمية

معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي

سعادة الأستاذ سعيد راشد اليتيم

سعادة الأستاذ حمد ماضي الهاجري

سعادة الأستاذ عثمان تشليق

سعادة الأستاذ حامد الحضيري

سعادة الأستاذ محمود عيسى دوتسي

سعادة الأستاذ أريك مابي هاسرا

سعادة الأستاذ مالك با

سيد عباس حسيني

سعادة الأستاذ عيسى جاندي

سعادة الدكتور كاظم نياز

سعادة الدكتورة ندى مسعود

سعادة الأستاذ سمير صايبي

سعادة الأستاذ الدكتور عمار حمد خلف ابراهيم

سعادة الأستاذ حسن جعفر عبد الرحمن

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي

سعادة الأستاذ تامرلان تاجييف

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي

أبرز أحداث 2023

لوحة المؤشرات التشغيلية والمالية للعام

نتائج الأداء الرئيسية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال السنة 2023 (المبالغ بالدولار الأمريكي):

صافي الدخل قبل حصة المضارب

3.53

مليون دولار أمريكي

حصة المضارب من صافي الدخل

0.35

مليون دولار أمريكي

صافي الدخل بعد حصة المضارب

3.17

مليون دولار أمريكي

الدخل من العمليات

5.38

مليون دولار أمريكي

الدخل من ودائع السلع

1.82

مليون دولار أمريكي

تكلفة انخفاض القيمة

(3.60)

مليون دولار أمريكي

مصروفات المشاريع

26.97

مليون دولار أمريكي

مدفوعات المشاريع

11.49

مليون دولار أمريكي

صافي التحويلات

15.48

مليون دولار أمريكي

النتـائج المـالية

النتائج المالية لـصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال 2023:

ملخص بيان العمليات

مليون دولار أمريكي

الوصف	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	التغير	% نسبة التغير
إجمالي الدخل من أصول المشروع	4.85	4.24	0.61 ↑	%14
إجمالي الدخل من أصول الخزينة	2.36	1.32	1.04 ↑	%79
مكسب/(خسارة) صرف العملات	0.05	(0)	0.23 ↑	%125
مصدر دخل آخر	0.00	0.01	-0.01 ↓	(%99)
إجمالي الدخل	**7.25**	**5.38**	1.87 ↑	%35
النفقات				
مخصص انخفاض القيمة	-3.60	-3.05	0.55 ↑	%18
المصروفات الإدارية	-0.14	-0.12	0.01 ↑	%11
صافي الدخل قبل حصة المضارب	**3.52**	**2.21**	**1.31** ↑	**%59**
حصة المضارب من صافي الدخل	-0.35	-0.22	0.13 ↑	%60
صافي الدخل للسنة	**3.17**	**1.99**	**1.18** ↑	**%59**
ناقصاً: (الربح)/ الخسارة غير المحقَّقة في القيمة العادلة لاستثمارات الصكوك	0.00	0.26	-0.26 ↓	(%100)
الربح التشغيلي / (العادي)	**3.17**	**2.24**	**0.92** ↑	**%41**

المركز المالي والنسب المالية

المركز المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف والنسب المالية الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2023.

ملخص بيان العمليات

مليون دولار أمريكي

الوصف	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	التغير		% نسبة التغير
المركز المالي					
الأموال السائلة	32.87	40.15	-7.27	↓	(%18.12)
الاستثمارات	57.76	69.44	-11.75	↓	(%16.92)
أصول مشاريع المبيعات	46.07	31.87	14.20	↑	%44.56
أصول أخرى	0.30	0.43	-0.13	↓	(%30.07)
إجمالي الأصول	**137.01**	141.89	**-4.88**	↓	**(3.44%)**
اجمالي المطلوبات	4.16	11.05	-6.89	↓	(%62.38)
صافي الأصول / إجمالي حقوق حاملي الشهادات	**132.86**	130.84	**2.01**	↑	**%1.54**
الحصص المالية الرئيسية					
العائد على رأس المال قبل حصة المضارب في الربح	%2.65	%1.69	0.96%	↑	%57.17
معدل العائد السنوي على متوسط إجمالي الأصول قبل حصة المضارب من الأرباح	% 2.53	%1.60	0.93%	↑	%57.96
صافي الأصول لكل شهادة (دولار أمريكي)	$11,533	$11,426	106	↑	%0.93

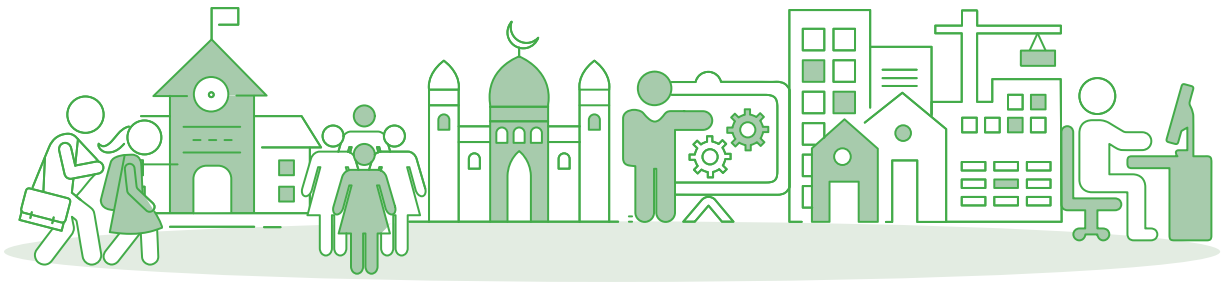

النتائج التشغيلية

المصروفات (السحوبات) والمدفوعات خلال سنة 2023 (مليون دولار أمريكي)

سحوبات المشاريع
26.97
مليون دولار أمريكي

مدفوعات المشاريع
11.49
مليون دولار أمريكي

صافي التحويلات
15.48
مليون دولار أمريكي

حصة الصندوق والمشاركين في السحوبات

إجمالي حصة المشاريكن في السحوبات 15.93 مليون دولار أمريكي

%59.04

إجمالي حصة الصندوق في السحوبات 11.05 مليون دولار أمريكي

%40.96

حصة الصندوق والمشاركين في المدفوعات

إجمالي حصة الصندوق في المدفوعات 5.99 مليون دولار أمريكي

%52.14

إجمالي حصة المشاركين في المدفوعات 5.50 مليون دولار أمريكي

%47.86

إجمالي السحوبات والمدفوعات حسب تاريخ الاستحقاق

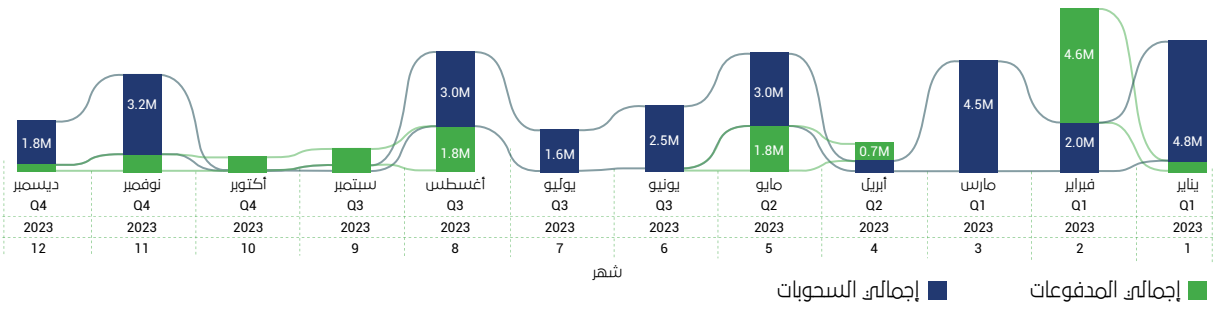

لوحة مؤشرات أداء محفظة الصندوق

(حتى نهاية العام 2023)

1

إجمالي عدد المشاريع المعتمدة

44

عدد الدول التي تم تمويل مشاريع فيها

22

القيمة الإجمالية لمشاريع الصندوق

767.35

مليون دولار أمريكي

القيمة الإجمالية الممولة من الصندوق وخط التمويل والنوافذ التابعة للبنك الإسلامي للتنمية

363.67

مليون دولار أمريكي

مصادر تمويل المشاريع (مليون دولار أمريكي)

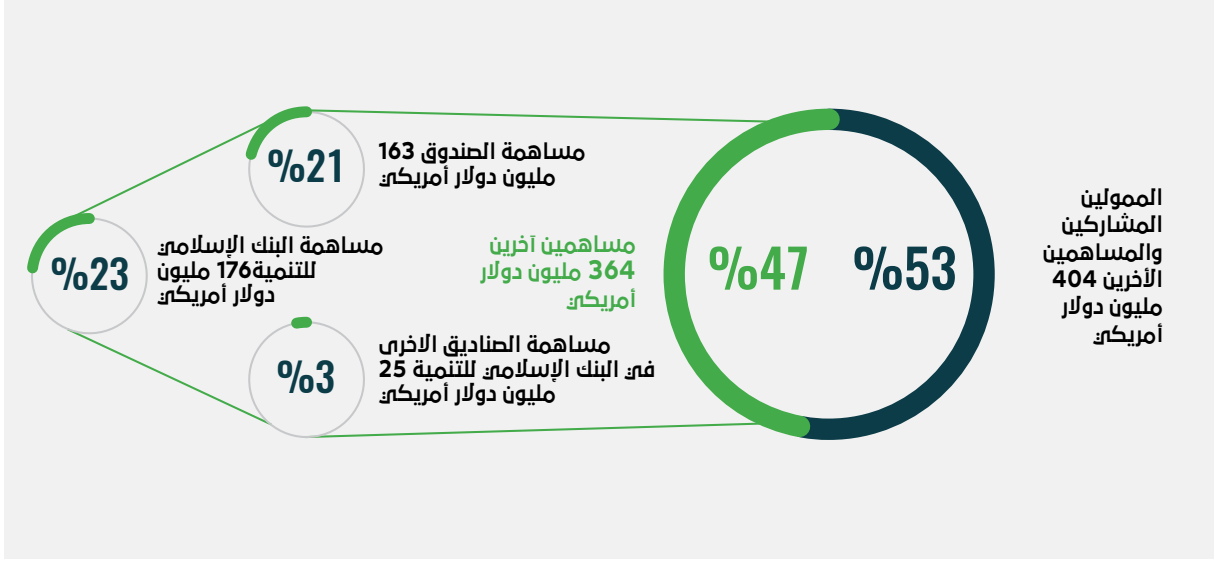

2 عدد المشاريع المعتمدة في البلدان الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية

33

قيمة المشاريع في الدول الأعضاء

556.19

مليون دولار أمريكي

3 عدد المشاريع المعتمدة في البلدان الغير الأعضاء للبنك الإسلامي للتنمية

11

قيمة المشاريع في الدول الغير الأعضاء

211.16

مليون دولار أمريكي

4 حالة المشاريع المعتمدة

عدد المشاريع المعتمدة حسب الحالة

في طور السحب
20 مشروع
%45

تحت السداد
15 مشروع
%34

مكتمل الدفع
6 مشروع
%14

في طور التجهيز للتمويل
3 مشروع
%7

عدد المشاريع حسب المبالغ المعتمدة

في طور السحب
202,305,883.04
مليون دولار أمريكي
%56

تحت السداد
95,082,312.19
مليون دولار أمريكي
%26

مكتمل الدفع
39,778,066.77
مليون دولار أمريكي
%11

في طور التجهيز للتمويل
26,500,000.00
مليون دولار أمريكي
%7

5 تعتمد الموافقات صيغ التمويل التالية

عدد المشاريع و المبالغ المعتمدة حسب صيغ التمويل
(مليون دولار أمريكي)

الاستصناع	الإجارة	التسهيلات الإئتمانية	المضاربة	المرابحة
المبالغ المعتمدة بالدولار الأمريكي	المبالغ المعتمدة بالدولار الأمريكي	المبالغ المعتمدة بالدولار الأمريكي	المبالغ المعتمدة بالدولار الأمريكي	المبالغ المعتمدة بالدولار الأمريكي
12.81	4.17	115.21	204.16	27.31
عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع
01	03	11	25	4

لوحة المساهمين

1. عدد المساهمين
19

2. عدد الدول التي يمثلها المساهمون
9

3. عدد المنظمات الدولية
4

الأثر الاجتماعي لمشاريع الصندوق

تدر مشاريع الصندوق متوسط عوائد سنوية في حدود **1 مليون دولار أمريكي** للمنظمات المستفيدة.

ويتم استخدام الدخل الصافي للمشاريع لدعم أنشطة التنمية البشرية المختلفة لهذه المنظمات كما يلي:

14
مشروعا لدعم مختلف الأنشطة الخيرية والإغاثية

12
مشروعا لدعم التعليم (الجامعات والمدارس والأنشطة البحثية)

14
مشروعا لدعم تطوير مؤسسات الأوقاف والتعليم الديني

2
مشاريع يدعمان تنمية الشباب وتمكينهم

2
مشاريع يدعمان قطاع الصحة

يعمل الصندوق على تمكين المنظمات المستفيدة من إحداث تأثير مستدام على المستفيدين النهائيين.

أثبت الصندوق بأنه صندوق استثماري مؤثر يحدث أثرا مضاعفاً يزيد من فعالية الموارد المستثمرة. وكل دولار يستثمر كان له الأثر المالي الثلاثي التالي على توافر موارد التنمية:

يبلغ متوسط حجم المشاريع المعتمدة

17.81

مليون دولار أمريكي

تبلغ نسبة تعبئة موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

4:1

قامت تمويلات البنك بتطوير حوالي مليون متر مربع من المساحات المبنية

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالصندوق:

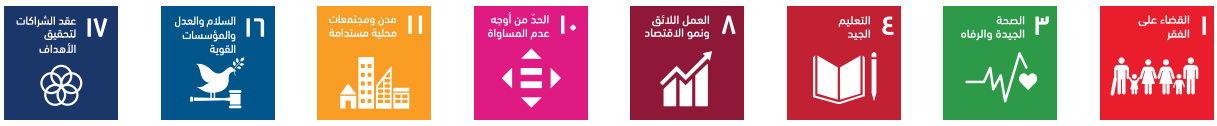

الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

كما حقق الصندوق عائدا صافيا قابلا للتوزيع بنسبة حوالي 2.5 إلى 3.5 في المائة سنويًا على مدار السنوات الخمس الماضية.

	إجمالي الأصول (مليون دولار أمريكي)	العائد على حقوق المساهمين	العائد على الأصول
2023	137.01	%2.39	%2.27
2022	141.89	%1.52	%1.44
2021	134.16	%2.93	%2.67
2020	116,84	%2.59	%2.41
2019	94.85	%3.85	%3.24
2018	94.11	%2.78	%2.37

بنهاية العام 2023، بلغ صافي قيمة الأصول للسهم الواحد

11,533 دولارًا أمريكيًا

مقابل 10,000 دولار أمريكي عند إنشاء الصندوق

توزيع الأرباح

%2.3

مع بارقاً و رعود
و الخالیین أرقود
متجود بالموجود
بو سالم المقصود
و عن أعشرة معدود
و یتبع رسم الجدود
أفیض المنشود
فیها العسل موجود
بین العسل مفنود
و یشافي المیهود
لي یسمعو المنشود
في غراش ولا کمود
راعي الکرم والجود
کان العذر موجود

كلمة المضارب

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة أعضاء لجنة المشاركين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية، مضارب صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، يسرني أن أرفع إلى لجنتكم الموقرة التقرير السنوي الثاني والعشرين للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. ويتضمن التقرير لمحة عامة عن الصندوق وعملياته المعتمدة وبياناته المالية المدققة.

وقد اعتمد الصندوق منذ نشأته 44 مشروعاً في 22 بلداً بقيمة إجمالية قدرها 767,35 مليون دولار أمريكي. وقد حققت هذه المشاريع أثراً اجتماعياً مهماً للغاية، حيث استُخدم الدخل المتولد من المشاريع لدعم التنمية البشرية الشاملة في مجالي التعليم والصحة وأنشطة خيرية أخرى، مما يسهم في تلبية شروط الواقفين وأهداف المستثمرين في الصندوق.

وتسهم هذه المشاريع أيضاً في توفير فرص العمل وضمان استدامة سبل العيش للأسر. علاوة على ذلك، زادت قيمة ممتلكات الأوقاف التي تم تثميرها أضعافاً مضاعفة، بعدما تحولت إلى أصول مدرة للدخل.

ومن حيث الأداء، صرف الصندوق (وجهات أخرى في البنك الإسلامي للتنمية) 26,97 مليون دولار أمريكي وتلقى مدفوعات إجمالية قدرها 11,49 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من 01/01/2023 إلى 31/12/2023.

أما من الناحية المالية، فقد حقق الصندوق نتائج مُرضية للغاية، حيث سجل إجمالي الدخل لعام 2023 زيادة ملحوظة بنسبة 35 %، حيث بلغ 7.25 مليون دولار أمريكي، مقابل 5.38 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وعليه، يسر المضارب أن يعلن عن قرار توزيع أرباح تمثل 2.3 % من رأسمال الصندوق المدفوع.

وتعكس هذه الإنجازات الجهود الكبيرة التي بذلها فريق الصندوق، بدعم من المشاركين، لتنويع المحفظة وتنمية الموارد في مناطق جغرافية مختلفة والدخول في أسواق جديدة لتطوير قطاع الأوقاف. وقد حقق الصندوق هذه الأهداف تمشياً مع استراتيجيته الواضحة للنمو المستمر. وبمشيئة الله تعالى، سوف نستمر في بذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف المحددة من قبل المساهمين.

وينبغي لنا جميعاً أن نفخر بالدور القيادي الذي يضطلع به الصندوق في إحياء سنة الوقف وتعزيز الوعي بهذه الرسالة النبيلة.

وفي الأخير، أتقدم بخالص الشكر لأعضاء مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية على رؤاهم السديدة وتوجيهاتهم النيّرة، وأعضاء لجان الصندوق على مساهمتهم الكريمة ودعمهم المتواصل، وجميع العاملين في الصندوق على حسن أدائهم وتفانيهم.

د. محمد سليمان الجاسر

رئيس لجنة الإشراف على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
رئيس البنك الإسلامي للتنمية

حقق الصندوق نتائج مُرضية للغاية، حيث سجل إجمالي الدخل لعام 2023 زيادة ملحوظة بنسبة 35 %، حيث بلغ 7.25 مليون دولار أمريكي، مقابل 5.38 مليون دولار أمريكي في عام 2022

تقرير هيئة الرقابة الشرعية - 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية السنوي لعام 1444هـ/ 1445هـ

الحمدالله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد، فإنه وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإنه يجب علينا تقديم تقرير سنوي إلى المجلس الموقر حول مدى مطابقة المعاملات التي أجرتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للشريعة الإسلامية في ضوء الفتاوى والتوجيهات الصادرة عن الهيئة الشرعية واللجنة الفرعية المنبثقة عنها. وقد راجعنا أنشطة المجموعة لعام 1444هـ/ 1445هـ، من خلال اللجنة الفرعية – حسب النهج المتبع من قبل الهيئة- التي راجعت إجمالا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المجموعة والتي عرضت علينا خلال الفترة. ويشمل ذلك الموارد المالية العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك للسنة المنتهية في: 18جمادى الآخرة 1445هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023م.

وقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة مستعينين بعد الله بقسم الشؤون الشرعية لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة وبالفتاوى والقرارات والإرشادات المحدّدة التي أصدرناها.

إنّ مسؤولية التأكد من أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة تقع على عاتق الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على مراجعتنا لعمليات المجموعة، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بمراجعتنا التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات المتبعة من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات. وقد بنينا مراجعتنا على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية بغية التأكد من أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

وبناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

1. أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبلنا.
2. أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرقٍ تحرّمها الشريعة الإسلامية تم تجنيبها وفقا للقرارات الصادرة من قبلنا تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بمعرفتنا.
4. لا تجب الزكاة في الأموال العامة ولا في أموال الوقف، فلا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة: لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو من الوقف. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، ولذا فإنّ مسؤولية إخراجها تقع على المالكين.

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسّداد ويوفقها لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ محمد القري
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

معالي الشيخ الدكتور نظام بعقوبي
نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور عدنان حسن
عضو في هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور سعيد أدنكولي
عضو في هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور حسن كليم
عضو في هيئة الرقابة الشرعية

دكتور عبدالله محمد
رئيس قسم الامتثال للشريعة بالإنابة

الفصل 01

مقدمة

تلعب الأوقاف الإسلامية دورا هاما وحيويا في منظومة التمويل الاجتماعي الإسلامي ولهذا السبب قرر البنك الإسلامي للتنمية دعم هذا القطاع. ويرتبط مفهوم الوقف بصرف النظر عن الإرث الإسلامي، ارتباطًا وثيقًا بممارسة التنمية الدولية الحديثة. وبالتالي، يسعى البنك من خلال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف الفريد من نوعه إلى تفعيل دور الأوقاف في التنمية.

أ. معلومات أساسية عن الأوقاف

تعتبر الأوقاف أصولا تخصص بطريق التبرع أو الوصية أو تُشترى لتُمسَك على سبيل الأمانة الدائمة لأغراض خيرية عامة أو خاصة مفيدة للمجتمع. ويشبه مفهوم الوقف من نواح كثيرة مفهوم الهبة المعروف في الغرب. وقد أدى التركيز القوي على إدامة الأوقاف إلى تراكم كبير للثروة المجتمعية على مر السنين، حتى أصبحت الأوقاف تمثل قطاعًا اقتصاديًا مهمًا مكرس لتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والبلدان غير الأعضاء التي تضم مجتمعات مسلمة أو سكانا مسلمين.

ولا تقتصر الأوقاف على قائمة محدّدة من المستفيدين، بل تشمل أساسًا برامج لتخفيف وطأة الفقر والإغاثة من الكوارث وخدمات صحية مجانية ونشر للتعليم الديني والعصري، والتراث، والثقافة والبيئة. وبالتالي، يمكن للفكرة التي تقوم عليها الأوقاف أن تنطوي على أهمية بالغة للأوساط الإنمائية في مجملها، بالإضافة إلى كونها هيكلية ذات أهمية دينية.

وقد أدت الأوقاف دوراً رئيسياً عبر التاريخ لتوفير تمويل مستدام للعديد من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة على سبيل المثال لا الحصر. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 60 في المائة من الخدمات العامة أثناء الخلافتين الأموية والعباسية كانت تُنفّذ عن طريق هيكلية الوقف . فكانت الأوقاف تموّلُ أولاً الخدمات الاجتماعية الأساسية (والبنية التحتية) المتعلقة بالتعليم والصحة، بالإضافة إلى دعم المحتاجين إلى

تعتبر الأوقاف أصولا تخصص بطريق التبرع أو الوصية أو تُشترى لتُمسَك على سبيل الأمانة الدائمة لأغراض خيرية عامة أو خاصة مفيدة للمجتمع.

سبل للعيش أو الضمان الاجتماعي. كما أدت الأوقاف، إلى جانب تلبيتها هذه الاحتياجات الأساسية، دوراً مهماً في تطوير الحياة الثقافية والعلمية بفضل تمويلها لإنتاج الكتب وبناء المكتبات ودعمها للعلماء في مختلف العلوم الدينية والدنيوية.

ويعتمد العديد من المؤسسات الغربية الحديثة، وعلى رأسها كبريات الجامعات، بشكل كبير على الهبات التي تتلقاها. وقد بيّن العلماء أن الغرب حاكى تجربة الأوقاف الإسلامية واستفاد منها

1.Wael B. Hallaq, 1955-. The Impossible State: Islam, Politics, and Modernity's Moral Predicament. New York: Columbia University Press, 2013.

لتطوير مؤسساته التعليمية، معتمدا في ذلك على الهبات منذ أن بدأ التواصل مع الحضارة العثمانية.

ولذلك فمن غير المستغرب أن يتلقى العديد من الجامعات الغربية المرموقة اليوم (مثل أكسفورد وكامبريدج وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وهارفارد وستانفورد) هبات كبيرة. فعلى سبيل المثال، يحصل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا على هبات خيرية يفوق مبلغها 11 مليار دولار أمريكي لتمويل أبحاثه.

ب. تفعيل دعم الأوقاف في البنك الإسلامي للتنمية

يعكس صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف سعي البنك الإسلامي للتنمية إلى تفعيل دعمه لقطاع الأوقاف. فصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف يقدّم الأوقاف كأداة تنمية قائمة على التمويل الاجتماعي، مع مراعاة مبادئ الفقه ذات الصلة. ويعدّ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف صندوقا فريدا من نوعه على ساحة بنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك من خلال المهمّة المنوطة به والمتمثلة في تمويل إنشاء و/أو تطوير عقارات وقفية إسلامية، كما أنه يركّز بشكل كبير على الاستدامة المالية طويلة الأجل بين الأجيال.

ويعمل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عن طريق تمويل بناء أو شراء أصول عقارية مادية (بالاعتماد على صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية) من شأنها أن تحقق عائدًا. وتُستخدم هذه العوائد بعد ذلك لسداد المبالغ المستحقة لصالح الصندوق، فيما تُستخدم المبالغ المتبقية لدعم أنشطة المستفيد أثناء فترة السداد. وبعد هذه الفترة، يُسجّل الأصل باعتباره وقفًا ويعود كل الدخل الناتج إلى المستفيد، مما يساعد على توفير مصدر دخل مستدام لأنشطة المستفيد المرغوبة اجتماعيًا.

وقد نجح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بصفته آليةً لتفعيل الأوقاف وتحقيق أثرها الإنمائي في إثبات نجاعة هذا المفهوم الذي بات جاهزا للتطبيق على نطاق أوسع. وبمبلغ إجمالي لرأس المال المدفوع لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 115.200 مليون دولار أمريكي مُكمّلا بخط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية، اشتملت محفظة مشاريع الصندوق على 44 مشروعًا في 20 بلدا عضوا أو غير عضو في البنك الإسلامي للتنمية بقيمة إجمالية فاقت 767.35 مليون دولار أمريكي. وقد أثبتت هذه المشاريع أنه يمكن للأوقاف بشكل عام ولنموذج صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بشكل خاص الاضطلاع بدور إنمائي مهم للغاية.

IsDB Bhaban Building, Dhaka, Bangladesh **Source:** IsDB-BISEW Management Office.

الفصل 02

أهمية صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في التنمية

يرتبط صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بأهداف التنمية الدولية بطريقتين رئيسيتين وهما:

(1) أهمية المَهمَّة المنوطة به

(2) آلية تشغيله المبتكرة.

يضطلع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بمَهمَّة فريدة من نوعها تتمثل في دعم إنشاء و/أو تطوير الأوقاف وتعزيز مفهوم الوقف. وفضلًا عن ذلك، فقد صُمّمت الآلية التشغيلية للصندوق لجعله صندوق استثمار مؤثر ومدرٌّ للأرباح على الصعيدين الاجتماعي والمالي. ويرد تفصيلٌ أهمية مفهوم الأوقاف بالنسبة للتنمية الدولية والاستثمار المؤثر فيها في الأقسام التالية.

أ. دور الأوقاف في التنمية

يتيح مفهوم الوقف إمكانات كبيرة لممارسة التنمية. إذ يمكن أن يساعد هذا المفهوم على تحقيق اللامركزية فيما يتعلق بالتنمية من اتخاذ القرارات والتمويل والتنفيذ. وقد صُمّم الوقف بصفته هيكلية هجينة تضم عناصر من القطاعين العام والخاص من أجل البحث عن سبل الربح في السوق في ظل إدارة خاصة ومستقلة، مما يدرّ دخلًا يُستخدم في توفير الخدمات العامة. وترد نظرة متعمّقة على خصائص الوقف باعتباره هيكلية للتنمية الاقتصادية في القسم الفرعي الأول أدناه.

إن المهمة المنوطة بصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي لديها إرث وقفي، كان في الواقع سببا لوجودها. فمن شأن توفير مصدر تمويل مخصص لإنعاش ممتلكات الأوقاف غير المستغلة بشكل كافٍ أو كلي أن يطلق العنان لإمكانات قدر معتبر من الثروة غير المنتجة أو ناقصة الإنتاج المتراكمة عبر الأجيال، فضلًا عن تشجيع استخدام المدخرات الجديدة بعيدًا عن الاستهلاك وتوجيهها نحو مجموع الثروة العامة.

مع ذلك وبصرف النظر عن هذه الأهمية المحدودة، يمكن أن يكون لإدخال مفهوم الوقف كأداة للتنمية أهمية واسعة لممارسة التنمية بشكل عام، مع تحقيق آثار إنمائية على المديين القصير والطويل. فعلى المدى القصير، يمكن أن يساعد ذلك على تحقيق الاستقلال والاستدامة الماليين لكل من شركاء التنمية المحليين (المنظمات) ومشاريع التنمية. فالوقف بإمكانه أن يساعد على تمكين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الاجتماعية من خلال توفير مصدر دخل مستدام لها. ويمكنه أيضاً أن يخفّف من الضغوط المالية على الحكومة بفضل توفير النفقات التشغيلية

يتيح مفهوم الوقف إمكانات كبيرة لممارسة التنمية. إذ يمكن أن يساعد هذا المفهوم على تحقيق اللامركزية فيما يتعلق بالتنمية من اتخاذ القرارات والتمويل والتنفيذ.

بعد مرحلة الإنجاز، عندما تُدرج مكوناته في مشاريع البنية التحتية الاجتماعية الأكبر. وتردُ في القسمين الفرعيين الثاني والثالث أدناه أمثلة للتآزر مع جهود البنك الإسلامي للتنمية الأخرى الرامية إلى تمكين المجتمع المدني وتخفيف الضغط المالي.

أما على المدى الطويل، فيمكن أن يكون لمفهوم الوقف أثر عميق في تقليل الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستعاضة عن ذلك بالثروة الاجتماعية المولدة محليًا.

ب. دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بصفته صندوق استثمار مؤثر

ينطوي مفهوم الاستثمار المؤثر على إمكانات كبيرة لتمويل التنمية. ويمكن لهذا المفهوم أن يساعد على سد الفجوة الكبيرة في التمويل الضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المضمَّنة في الخطة العالمية لعام 2030. كما يمكن أن يساعد ذلك على تعبئة استثمارات القطاع الخاص لدعم البنى العامة التي لا تجذب الاستثمار الخاص لذاتها، من خلال التركيز على تطوير الأوقاف المدرة للدخل باعتبارها تدخلات إنمائية من الدرجة الثانية ويمكن أن تكون مربحة بالفعل.

لقد بات تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أولوية المجتمع الإنمائي الذي يُعتبر البنك الإسلامي للتنمية جهة فاعلة رئيسية فيه. يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تمويلاً سنويًا يتراوح بين 5 و7 تريليون دولار أمريكي. ويبقى إجمالي جميع الموارد المالية المخصصة من الحكومات والمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية مجتمعةً غير كاف ويتطلب آليات تمويل مبتكرة لسد فجوة التمويل المقدرة بمبلغ 3 تريليون دولار أمريكي سنويًا. ويشكّل إشراك القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه عنصرا حيويا لتحقيق الأهداف الإنمائية المستهدفة. ولذلك يتطلّع المجتمع الإنمائي اليوم إلى أدوات تمويل مبتكرة ومن بينها الاستثمار المؤثر باعتباره أداة لضخ الموارد من القطاع الخاص نحو تنفيذ خطة عام 2030 .

يُعرّف "الاستثمار المؤثر" على أنه ضخ للأموال لتوليد أثر اجتماعي وبيئي بالإضافة إلى عائد مالي ، وهو يُعتبر اليوم أحد المحركات الرئيسية لخطة عام 2030. وتمثل الديون والأسهم الخاصة نحو 65 في المائة من الاستثمارات المؤثرة وهنا تكون السندات هي الأداة الرئيسية. كما يؤدي الأفراد ذوو الأرصدة المالية الضخمة ومؤسسات تمويل التنمية دورًا رئيسيًا أيضًا. غير أنّ التمويل الإسلامي يحصي بفضل أسسه الأخلاقية والاجتماعية المتأصلة سجلاً حافلاً فيما يتعلق بتنفيذ وتحقيق أهداف الاستثمار المؤثر. ويستهدف كلا النموذجين فضاءات الاستثمار القائمة على القيمة التي تراعي هدفاً أخلاقياً . ويشكل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أحد أدوات التمويل الإسلامي هذه التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية كأداة فعالة للاستثمار المؤثر.

فصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف يعمل على تنفيذ هذه المَهمَّة المزدوجة المتمثلة في تحقيق أثر مالي واجتماعي مستدام منذ بداية عملياته في عام 2001. ويوفر الصندوق التمويل للجهات التي تحوز ممتلكات وقفية أو تديرها وفقًا

1 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، 2014

2 الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر، thegiin.org

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنا مع التأثير: دمج التمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر من أجل تحقيق الأهداف العالمية، إستنبول، 2017.

لمبادئ الشريعة لتطوير هذه الممتلكات استنادًا إلى الجدوى المالية والعائد الاجتماعي المرتبط بشكل عام بمفهوم الوقف (أو الهبات). كما يتيح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للمساهمين فيه أو "حملة شهادات الأسهم" فرصة توليد عوائد الدخل من التطوير العقاري، بالإضافة إلى العوائد الاجتماعية في شكل دعم لأصحاب ممتلكات الأوقاف لتطوير الممتلكات التي يُستخدم دخلها لتحقيق أهداف إنمائية وخيرية مختلفة.

حقق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عائدا صافيا قابلا للتوزيع بنسبة حوالي 2.5 إلى 3.5 في المائة سنويًا على مدار السنوات الخمس الماضية. ويُوزَّع جزء من هذا العائد على شكل أرباح، فيما يُعاد استثمار الجزء المتبقي في الصندوق وهو يعكس الأرباح المرسلة للمساهمين. وفي نهاية 2023، بلغت قيمة سهم صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 11,533 دولار أمريكي مقارنة بـ 10,000 دولار أمريكي في بدايته. أما بالنسبة لتوزيع الأرباح، فقد اعتاد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على توزيع أرباحٍ ثابتة تتراوح ما بين 2.5 و5 في المائة من رأس المال حتى عام 2020. وبدءًا من عام 2021، طبق الصندوق المعيار المحاسبي (FAS 30)؛ وعليه، بلغت التوزيعات الموزعة خلال عامي 2021 و2022 و2023 ما نسبته 1.25% و1.75% و2.3% على التوالي.

موّل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على مرّ السنين مشاريع للمساعدة على توليد دخل إضافي لمستفيدين مختلفين، وذلك لصالح حكومات ومؤسسات أوقاف ومراكز بحوث وصناديق هبات ومنظمات حكومية خيرية ودور أيتام وجامعات.

ويوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف حاليًا تمويلًا منخفض التكلفة وعالي الأثر لاستحداث الأوقاف لصالح المؤسسات التي تخدم مختلف أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف. ويشمل ذلك على وجه التحديد التخفيف من حدة الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3) والتعليم الجيد (الهدف 4) والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) وتمكين المرأة (الهدف 10) والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11) والشراكة من أجل الأهداف (الهدف 17).

ويوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف حاليًا تمويلًا منخفض التكلفة وعالي الأثر لاستحداث الأوقاف لصالح المؤسسات التي تخدم مختلف أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف.

الفصل 03

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف - تفعيل دور الأوقاف في التنمية على مستوى البنك الإسلامي للتنمية

إدراكا منه لإمكانات التنمية التي يمكن أن يحققها قطاع الأوقاف، قام البنك الإسلامي للتنمية بدور رائد في تمويل عدد من مشاريع الأوقاف قبل إنشاء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وتمثل العمليات التمويلية لهذه المشاريع الجهود الأولى للبنك الإسلامي للتنمية لتوفير الدعم المادي لتعزيز مفهوم الأوقاف.

وبعدها أُنشئ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بناءً على موافقة وزراء الأوقاف للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أثناء اجتماعهم السادس المعقود في جاكرتا بإندونيسيا عام 1997.

وقد ساعد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على إضفاء الطابع المؤسسي على نهج البنك الإسلامي للتنمية للنهوض بالأوقاف من خلال تمويل تطوير الممتلكات الوقفية العقارية، مع التركيز بشكل خاص على الممتلكات التي تُستثمر من أجل الاستفادة من دخلها وفقًا لشروط الواقف، لأنّ هذا الشكل من أشكال الوقف يتيح سداد التمويل من دخل العقار ذاته. وبتوزيعه أرباحاً، أدخل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عنصرًا من عناصر الأثر للتشجيع على تعبئة الموارد من أجل الأوقاف.

أ. موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

أنشأ البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب تسع مؤسسات أخرى صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عام 2001 بإجمالي اكتتابات بلغت قيمتها 50 مليون دولار أمريكي.

حسب الوضع في ديسمبر 2023، هناك 19 مشاركاً في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من بينهم البنك الإسلامي للتنمية ووزارات وهيئات الأوقاف ومؤسسات وقفية ومنظمات غير ربحية وبنوك إسلامية ومستثمرين أفراد، برأسمال إجمالي مدفوع قيمته 115.20 مليون دولار أمريكي. وترد قائمة كاملة بالمشاركين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في **الملحق 1**.

لتعزيز موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، قدّم البنك الإسلامي للتنمية خط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لاستخدامها في تمويل مشاريع الصندوق. ولمزيد دعم تطوير الأوقاف بشكل مستمر من خلال الصندوق، وافق البنك الإسلامي للتنمية على منح مساعدة فنية لإعداد دراسات الجدوى وتقييم الممتلكات والخدمات القانونية بمبلغ 200.000 دولار أمريكي و275.000 دولار أمريكي و280.000 دولار أمريكي. ويَرِدُ تفصيل الموارد المالية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في الرسم البياني أدناه.

شكل 1: تخصيص الموارد المالية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

ب. دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يشارك صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في تمويل الممتلكات الوقفية العقارية التجارية والسكنية المدرّة للدخل. غير أنه لا يمول بناء المدارس والجامعات والمساجد والمرافق الصحية وما شابه ذلك.

وتتضمن محفظة مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في نهاية العام 2023، 44 مشروعًا مكتملًا أو قيد الإنجاز، بقيمة إجمالية بلغت 767.35 مليون دولار أمريكي. وتشمل مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في هذا المبلغ 162.86 مليون دولار أمريكي من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف و175.81 مليون دولار أمريكي من خط تمويل البنك الإسلامي للتنمية و25 مليون دولار أمريكي من صناديق/اقسام البنك الأخرى، فيما يتأتى المبلغ المتبقي من المستفيدين.

ويساعد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف منظمات الأوقاف والمنظمات الخيرية على الاضطلاع بمَهامّها وذلك من خلال

شكل 2: توزيع تمويل المشاريع (بالدولار الأمريكي)

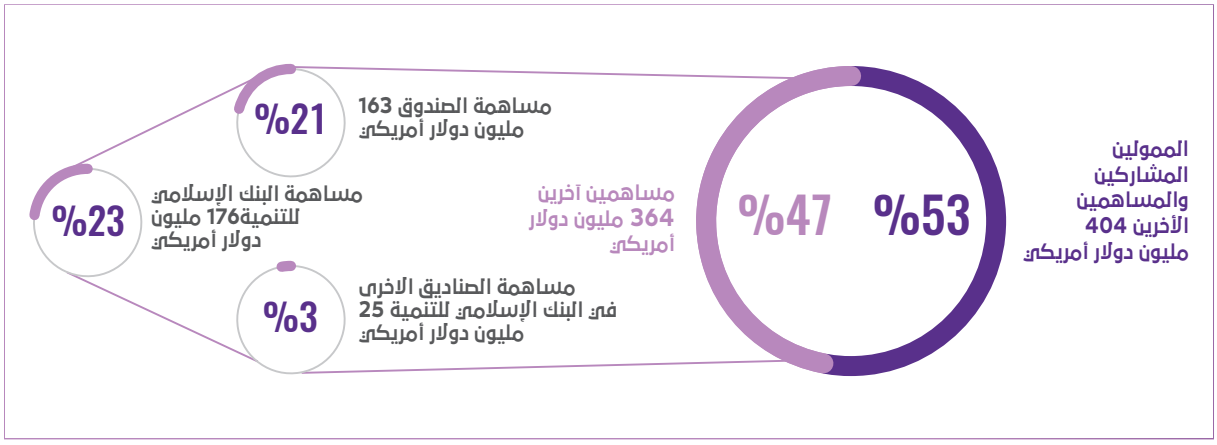

رسالة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يهدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى إعادة إحياء سنّة الوقف الإسلامية من خلال تطوير عقارات وقفية في جميع أنحاء العالم لتعظيم عوائدها من أجل المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للأمة.

هدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يتمثل هدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في ضمان الاستدامة والاستقلال المالي والتنمية الاجتماعية للمنظمات الخيرية لصالح الأمة الإسلامية.

توفير الموارد اللازمة لتطوير الأرض الوقفية التي تملكها هذه المنظمات و/أو تجديد ممتلكات الوقف و/أو شراء عقارات لاستغلالها كأوقاف. وتسعى منظمات الأوقاف أو المنظمات الخيرية التي تتلقى الدعم إلى استخدام إيرادات الإيجار الصافية الناتجة عن هذه المشاريع لدعم أنشطتها الاجتماعية والخيرية.

وتعتمد استراتيجية صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على تقديم التمويل اللازم لتطوير الممتلكات الوقفية العقارية والاستثمار فيها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك المباني السكنية والتجارية التي تكون صالحة اقتصاديًا وماليًا، سواء في البلدان الأعضاء أو غير الأعضاء. وبالتالي ترتفع قيمة ممتلكات الأوقاف وتتحوّل من ممتلكات غير مستغلّة إلى أصول مدرة للدخل وذات قيمة عالية.

ج. النموذج التشغيلي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ودورة حياة المشروع

باختصار، يساعد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف المنظمات التي تمارس أنشطة ذات قيمة إنمائية على تحقيق الاستدامة المالية من خلال تمويل تطوير الأرض الوقفية أو تسهيل استحداث أوقاف خيرية جديدة تمامًا. وبناءً على تقديم المستفيد لمساهمة مالية لا تقل عن 25 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع أو قطعة أرض مناسبة (إذا كان المشروع تطويرا جديدًا)، يموّل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بناء أو ترميم و/أو شراء أصول عقارية مدرة للدخل. وعادةً ما يُصمَّم المشروع بحيث يمكن له أن يسدد تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بالكامل من دَخْل المشروع، مع دعم أنشطة المستفيد بالمبلغ المتبقي أثناء فترة السداد. أما بعد سداد التمويل، فيستعمل كل الدخل الناتج لدعم أنشطة المستفيد بشكل دائم. ويأتي ملخّص هذا النموذج **في الشكل 3** أدناه.

شكل 3: النموذج المفاهيمي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

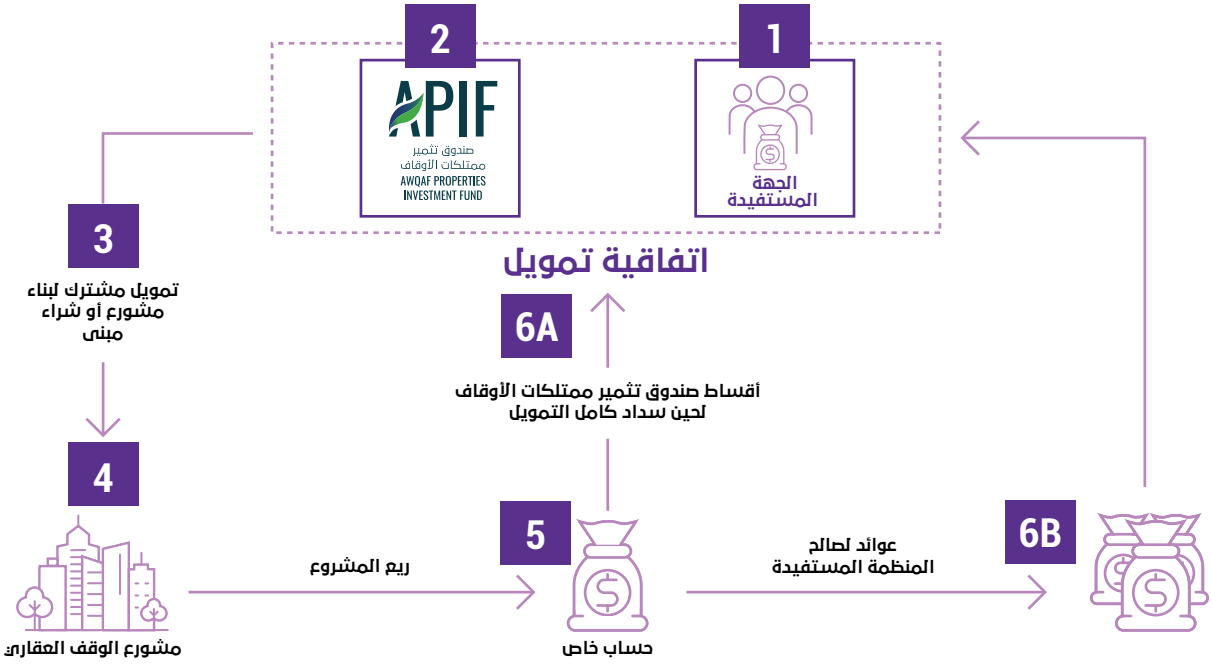

تشابه دورة حياة مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عموما مشاريع التنمية الأخرى التي ينفذها البنك الإسلامي للتنمية، مع بعض الفروق الجديرة بالملاحظة. وأول ذلك، وعلى عكس المشاريع السيادية، يمكن أن تكون الوثيقة الأولية طلبًا رسميًا من كيان غير سيادي أو سيادي. ويعدّ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أحد مصادر التمويل القليلة في البنك الإسلامي للتنمية التي لا تتطلب بالضرورة ضمانات سيادية.

وثانياً، يمكن لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف النظر في الطلبات المقدمة من المنظمات الناشطة في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء على حد السواء.

وثالثًا، يوجد تركيز على الاضطلاع بدراسات العناية الواجبة مبكّرًا فيما يتعلق باحترام القانون والامتثال (اعرف عميلك). وذلك لأن مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مُصمّمَة لتمكين المنظمات التي تشارك فعليًا في أنشطة إنمائية مفيدة، تمكيناً مالياً، من خلال إعانتها على تحقيق الاستدامة المالية. وبالتالي يجب إثبات المشروعية القانونية لأنشطة المستفيد وجدارتها بالإضافة إلى نزاهة المشرفين عليه الرئيسيين في وقت مبكر، ذلك أن صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف لا يتدخل في الأنشطة الخاصة بالمنظمة.

تشكل المؤشرات المالية ذات الأهمية أثناء مرحلة التقييم سمة مميزة أخرى لدورة حياة مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وتتمثل المؤشرات الحاسمة هنا في معدل العائد المالي الداخلي بالإضافة إلى نسبة تغطية خدمة الدين. وبخلاف مشاريع التنمية السيادية المعتادة، يُينتظر من مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أن يغطي الدخل الناتج عن المشروع ذاته كامل سداد التمويل، وإلا فإنها لن تكون مؤهلة إنْ فشلت في تغطية أقساط الديون (حيث إن الغرض من المشاريع هو توليد الدخل). أما في الحالة المثلى، وبالإضافة إلى توفير عامل الأمان، فينبغي أن تكون نسبة تغطية خدمة الدين كبيرةً بدرجة كافية لإتاحة دخل زائد عن مبالغ الأقساط واستخدامه في دعم أنشطة المستفيدين حتى أثناء فترة السداد.

الشكل 4: دورة حياة مشروع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

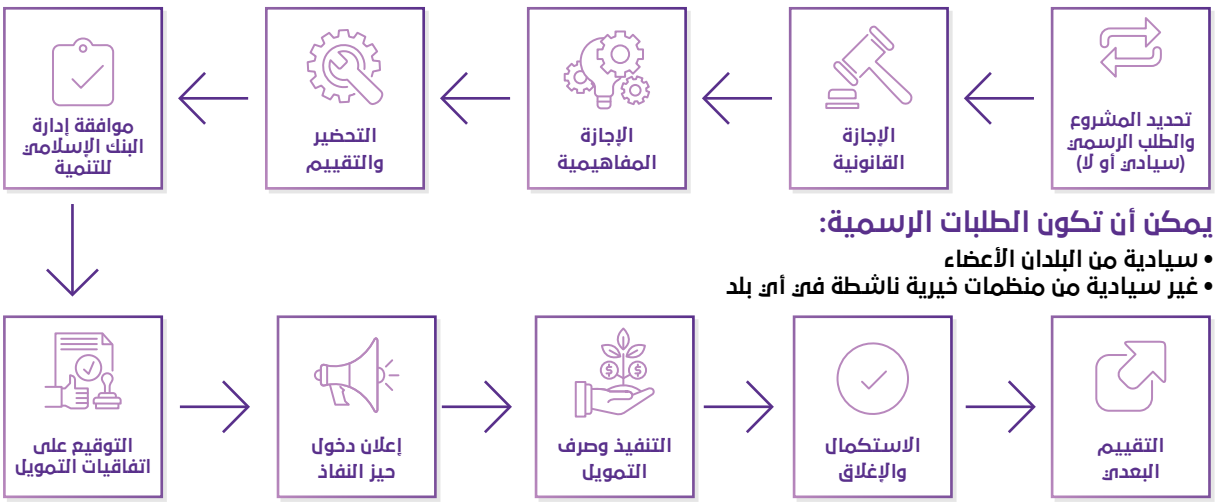

يمكن أن تكون الطلبات الرسمية:

- **سيادية من البلدان الأعضاء**
- **غير سيادية من منظمات خيرية ناشطة في أي بلد**

د. معلومات للمستثمرين المحتملين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

عموما، يوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وسيلة آمنة للاستثمار المؤثر اجتماعيًا. وتتعزز الأرباح المالية التي يحققها الصندوق (التي يبلغ معدلها 3.5 في المائة من المبلغ المستثمر سنويًا منذ إنشائه، مع توزيع حد أدنى من الأرباح بنسبة 2.5 في المائة)، وذلك بفضل المكتسبات الاجتماعية وطبيعة الصندوق منخفضة المخاطر، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة أسهمه.

أسّس صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كصندوق مقوّم بالدولار الأمريكي يديره البنك الإسلامي للتنمية وفقًا لمفهوم المضاربة الإسلامي ولوائح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

ويتولى البنك الإسلامي للتنمية دور المضارب بصفته مديرًا ووصيًا على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وبالتالي يستفيد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من وظائف الدعم عالية الجودة التي يوفرها البنك الإسلامي للتنمية (مثل إدرة المشتريات والشؤون القانونية وإدارة المخاطر وإجراءات التعرف على العملاء والرقابة المالية)، وكذلك الخبرة الإدارية لمؤسسة حاصلة على التصنيف AAA، فضلًا عن البيئة الإنمائية القائمة على التمويل الإسلامي العام التي يوفّرها البنك الإسلامي للتنمية.

يطبّق المضارب (مدير الصندوق) المتمثل في البنك الإسلامي للتنمية، تدابير في غاية الحصافة فيما يخص منح التمويل من موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وتشمل هذه التدابير عدة عناصر منها الاضطلاع بدراسات العناية الواجبة فيما يتعلق بالمشروع وضرورة توفير ضمانات حكومية أو ضمانات بنوك من الدرجة الأولى أو تغطية برهون عقارية.

الاكتتاب في رأس مال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مفتوح لوزارات ومديريات ومؤسسات الأوقاف، بالإضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك المؤسسات الخيرية/المانحة والمستثمرين الأفراد. وتتوفر خيارات متنوعة للاستثمار والتبرع نظراً لتنوع المساهمين المحتملين. ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة للمستثمرين المحتملين في **الملحق 3**.

هـ. معلومات للمستفيدين المحتملين من تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مصدر تمويل تنافسي للاستثمار في الأصول العقارية المدرة للدخل (الأوقاف) بهدف خدمة المنظمات الخيرية. ويمول الصندوق على وجه التحديد أيًا مما يلي:

- **الإنشاءات الجديدة (أي المشاريع التطويرية)،**
- **تحسين ممتلكات موجودة،**
- **شراء ممتلكات جاهزة للاستغلال.**

ويتمثل الشرط الرئيسي لتمويل المشروع في تسجيل المشروع باعتباره وقفًا عند انتهاء فترة التمويل، متى كان ذلك ممكنًا، أو إيجاد وضع قانوني مكافئ له (ائتمان على سبيل المثال)، وذلك لضمان ديمومته وبالتالي تحقيق الشروط التأسيسية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

كما يبقى باب النظر في منح تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مفتوحا أمام وزارات ومؤسسات الأوقاف وكذلك المنظمات الخيرية/صناديق الائتمان التي تعمل وفقًا لمبادئ الوقف في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والبلدان غير الأعضاء. ومع ذلك، يُطلب من المستفيد تقديم 20 في المائة على الأقل من إجمالي تكلفة المشروع أو قطعة أرض للمشروع (إنْ كان المشروع جديدا).

ويمكن الاطلاع على المعلومات الكاملة التي تهمّ المستفيدين المحتملين، بما في ذلك طريقة الاستفادة من تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، في **الملحق 4**.

الفصل 04

أداء الصندوق

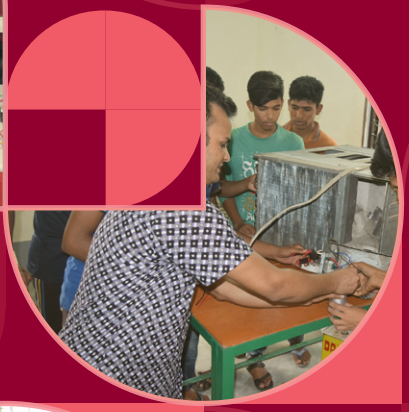

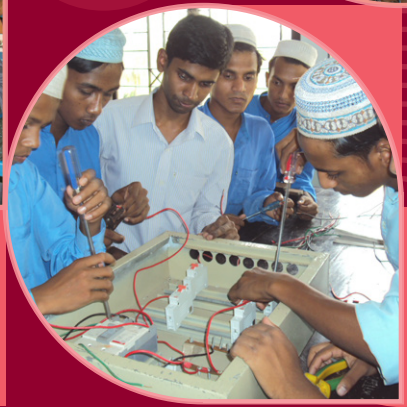

في عام 2023، ركز الصندوق على عملية تجديد سياساته وعملياته الداخلية، وتحسين جودة تدخلاته، وبناء صورته العامة. من المتوقع أن تعزز مثل هذه التغييرات الإيجابية عائدات وتأثير استثمارات الصندوق، وبالتالي تعزيز جاذبيته للمستثمرين وأهميته كنموذج لقطاع الأوقاف.

الأداء المالي للصندوق

أصول الصندوق:

بلغ إجمالي أصول الصندوق 137.01 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 141.89 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2022، او بانخفاض قدره (3.44%). ويعود الانخفاض بشكل رئيسي إلى إغلاق مشروع مبنى وقف الإحسان التجاري والسكني في عجمان، الإمارات العربية المتحدة.

من حيث تكوين الأصول، خلال عام 2023، مثلت الأصول الاستثمارية نسبة أعلى من إجمالي أصول الصندوق أو 42% (2022: 48.94%). يوضح الشكل 5 نسبة فئة أصول الصندوق إلى إجمالي الأصول.

الشكل 5: إجمالي أصول الصندوق

5 Investment assets include Sukuk, Ijarah Muntahia Bittamleek, Real Estate (Sultan Center), and Investment in leasing Funds with BBI and Malaysia Courthouse

ويلخص الجدول أدناه مكونات الأصول في 31/12/2022 و31/12/2023:

جدول 1: قائمة أصول الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية)

المكونات	31/12/2023		31/12/2022	
	المبلغ	%	المبلغ	%
النقد وما يعادله	**7.38**	**%5.39**	13.62	%9.60
ودائع سلع بالمرابحة	**25.49**	**%18.60**	26.53	%18.70
الاستثمارات: إجارة منتهية بالتمليك	**34.50**	**%25.18**	36.81	%25.94
الاستثمارات: صكوك إجارة إسلامية	**15.02**	**%10.96**	24.10	%16.98
الاستثمارات في صناديق الإجارة	**2.30**	**%1.68**	2.65	%1.87
الاستثمارات في عقارات	**5.95**	**%4.34**	5.88	%4.14
الاستثمارات -مشاركة	**0.00**	**%0.00**	0.00	%0.00
الذمم المدينة – استصناع	**38.39**	**%28.02**	23.96	%16.89
الذمم المدينة – البيع بالتقسيط	**7.68**	**%5.61**	7.91	%5.57
إيرادات مستحقة من أطراف ذات علاقة	**0.00**	**%0.00**	0.00	%0.00
إيرادات مستحقة وأصول أخرى	**0.30**	**%0.22**	0.43	%0.30
مجموع الأصول	**137.01**	**%100**	141.89	%100

المؤشرات المالية

يتضمن الجدول التالي المؤشرات المالية للصندوق للعام 2023 مقارنة بالعام 2022:

جدول 2: المؤشرات المالية (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

المؤشرات المالية	31/12/2023	31/12/2022
صافي قيمة الأصول	**132.86**	130.84
صافي الدخل قبل حصة المضارب	**3.52**	2.21
حصة المضارب من صافي الدخل	**(0.35)**	(0.22)
تحويل إلى الاحتياطي العام	**0.32**	0.00
توزيعات	**2.650**	2.003
الأرباح/ رأس المال المدفوع - الأرباح الموزعة المعلنة	**2.3%**	1.75%
صافي قيمة الدفترية لكل شهادة	**11,533**	11,426

بلغت قيمة العائد للوحدة (بعد خصم حصة المضارب) للعام 2023 ما قدره 275.21 ولارًا أمريكي.

توزيع الأرباح

وفقًا للمادة 20 من لوائح الصندوق، أعلن الصندوق عن توزيع أرباح بنسبة 2.3% من رأس المال المدفوع للسنة المنتهية في 31/12/2023. الأداء التشغيلي

الأداء التشغيلي

مصروفات المشاريع والمدفوعات

في عام 2023، مول صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ما مجموعه 26.97 مليون دولار أمريكي، منها 11.05 مليون دولار أمريكي من الصندوق و15.93 مليون دولار أمريكي من خط الصندوق ونوافذ البنك الإسلامي للتنمية الأخرى في 12 مشروعًا في مرحلة التنفيذ. وتلقى صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إجمالي مدفوعات قدرها 11.49 مليون دولار أمريكي، منها 5.99 مليون دولار أمريكي تم سدادها إلى الصندوق و5.50 مليون دولار أمريكي إلى خط الصندوق، كما هو موضح في الشكل 6.

الشكل 6: المصروفات المشاريع والمدفوعات (المبالغ بالدولار الأمريكي)

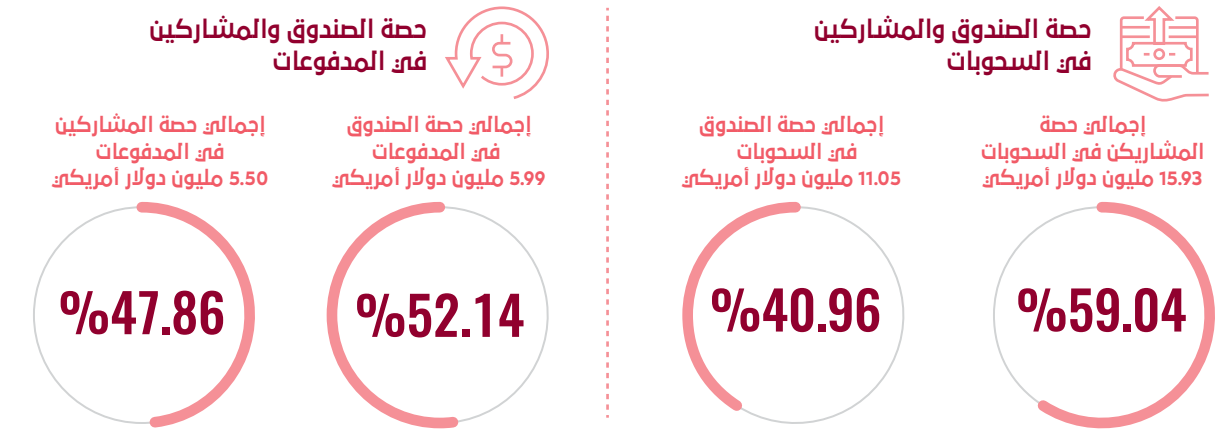

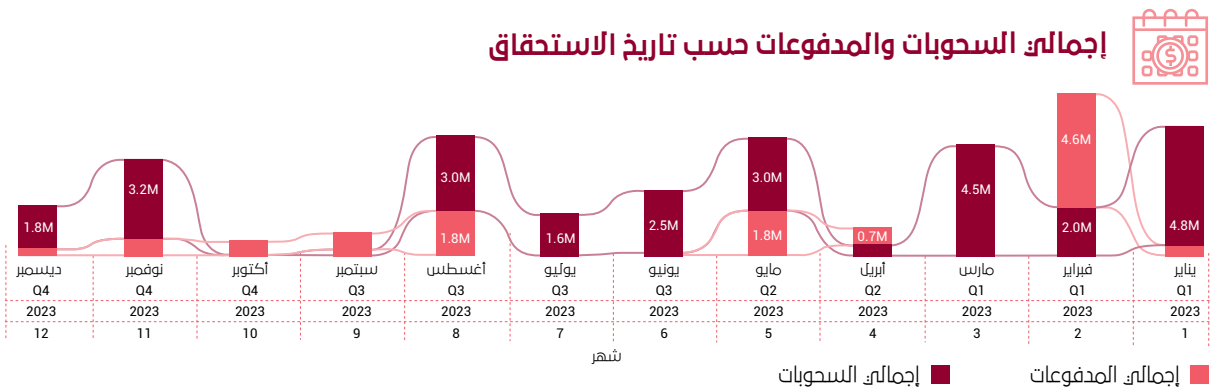

تفاصيل مصروفات المشاريع والمدفوعات

الشكل 7: إجمالي المدفوعات والمصروفات خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (المبالغ بالدولار الأمريكي)

المصروفات حسب الدولة وطريقة التمويل

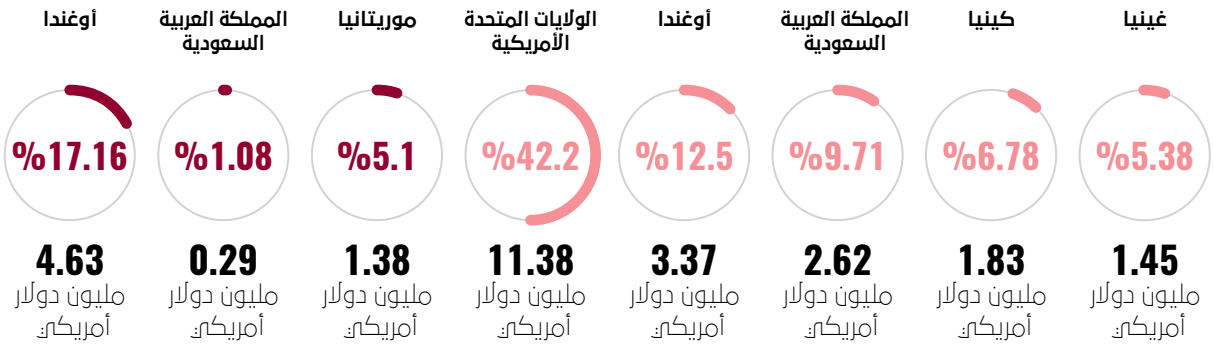

طريقة التمويل

استصناع إيجارة

المدفوعات حسب الدولة وطريقة التمويل

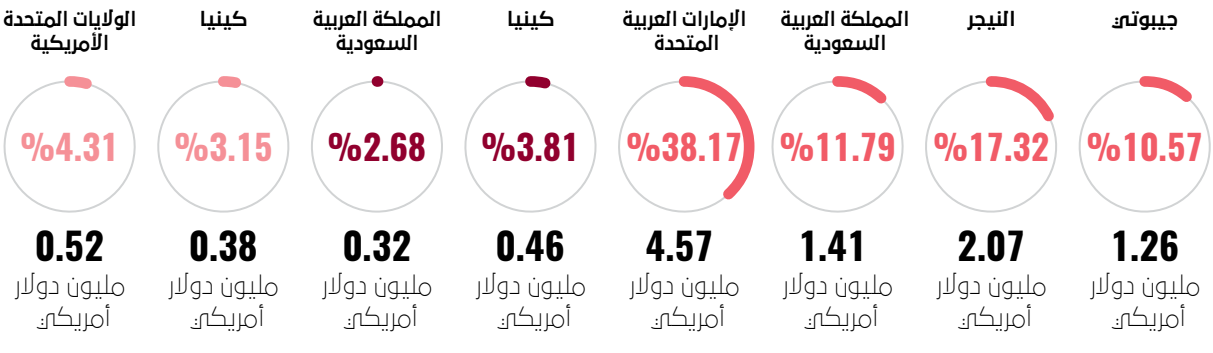

طريقة التمويل

استصناع إيجارة مرابحة

ملحوظة: تمثل المصروفات الخاصة بمشروع في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة أعلى من المصروفات خلال هذه السنة؛ في حين أن سداد المشاريع في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل نسبة أعلى من الأقساط بسبب التسوية المبكرة لمبنى وقف الإحسان التجاري والسكني في مشروع عجمان. ويوضح الشكل 8 تركيز المشاريع حسب البلدان وطريقة التمويل.

إجمالي الصرف عن طريق العقد

اسم المشروع	إجمالي المدفوعات
إنشاء مجمع سكني وقفي في كمبالا، أوغندا	5,995,139.00
بناء كير بلازا في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.	5,387,394.53
بناء الدقة والاتصالات. مجمع لصالح UMEA.	4,629,335.53
إنشاء فندق بالمنطقة الوسطى بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية	3,371,388.93
إنشاء مشروع سكن جامعي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية	2,617,865.66
بناء مجمع مدينة الوقف التجاري والسكني في كوناكري.	1,452,218.00
إنشاء مبنى وقف الفرقان متعدد الاستخدامات، نيروبي	1,375,532.17
بناء مجمع الوقف التجاري والمكاتب في نواكشوط	1,033,688.30
تشييد مبنى متعدد الاستخدامات في نيروبي، كينيا	795,869.46
إنشاء وقف زمزم الصحي رقم 3 بمكة المكرمة	291,928.27
منحة المساعدة الفنية	16,482.00
إنشاء مجمع تجاري وسكني في داكار - السنغال لصالح الدارس	7,392.00
المجموع	**26,974,233.85**

إجمالي السداد عن طريق العقد

اسم المشروع	إجمالي السداد
مبنى الإحسان التجاري والسكني في عجمان	4,565,122.06
مجمع تجاري وسكني لـ IUN في نيامي	2,071,284.97
مجمع تجاري وسكني في جيبوتي	1,264,625.92
إنشاء وقف زمزم الصحي رقم 3 بمكة المكرمة	908,512.71
بناء مركز تجاري متعدد الاستخدامات في مينيابوليس، AAICM	515,910.16
ريسي والاتصالات. الوقف لـ PAC، المملكة العربية السعودية	501,097.22
"شراء مجمع تجاري في نيروبي	455,976.49
إنشاء مبنى وقف كيليماني متعدد الاستخدامات، نيروبي لصالح مؤسسة زمزم	376,599.50
شراء سكن للطلاب في إسكي شهير	361,644.09
شراء فندق في أبها لصالح جمعية البر في دوجا بالمملكة العربية السعودية	320,398.81
شراء عقارات في المملكة المتحدة لاستخدامها كوقف لبعثة الرحمة.	148,527.60
المجموع	**11,489,699.53**

الشكل 8: تركيز المشاريع حسب البلدان وطريقة التمويل

تصنيف مشاريع الصندوق حسب البلدان

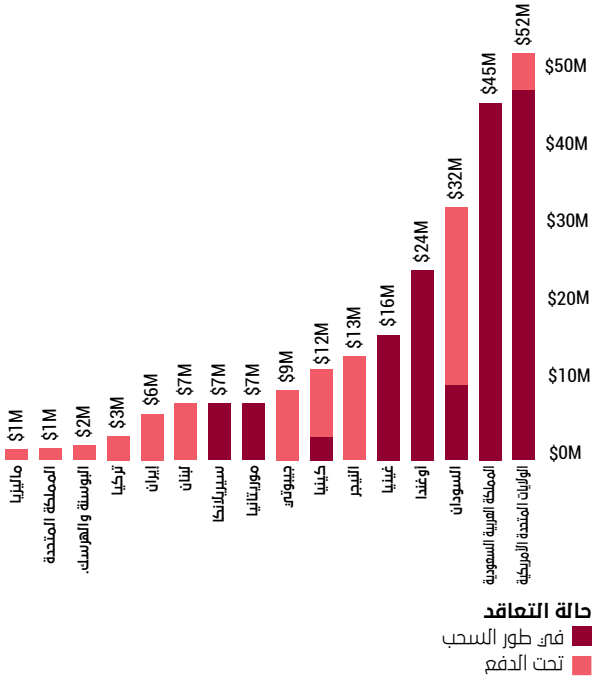

تصنيف مشاريع الصندوق حسب صيغ التمويل

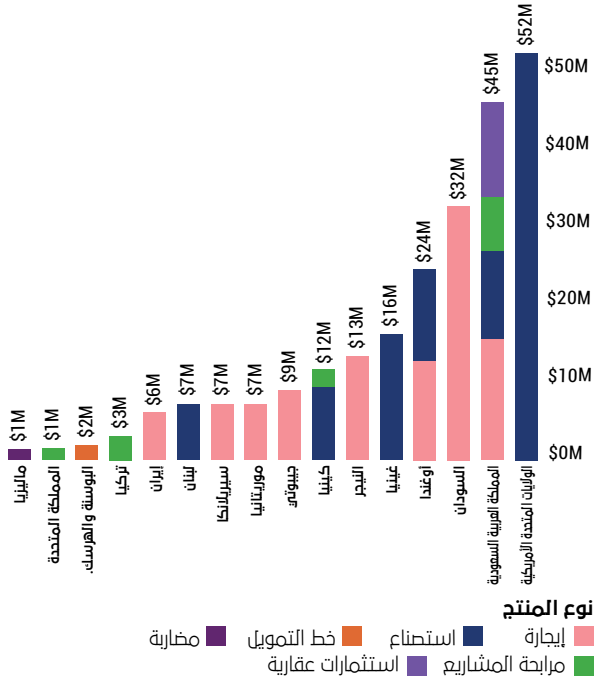

يوضح الشكل 9 والشكل 10 حصة الصندوق في المدفوعات والمصروفات التراكمية خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

الشكل 9: حصة الصندوق في المدفوعات والمصروفات التراكمية

سحوبات المشاريع

11.05

مليون دولار أمريكي

مدفوعات المشاريع

5.99

مليون دولار أمريكي

صافي التحويلات

5.06

مليون دولار أمريكي

إجمالي السحوبات والمدفوعات حسب تاريخ الاستحقاق

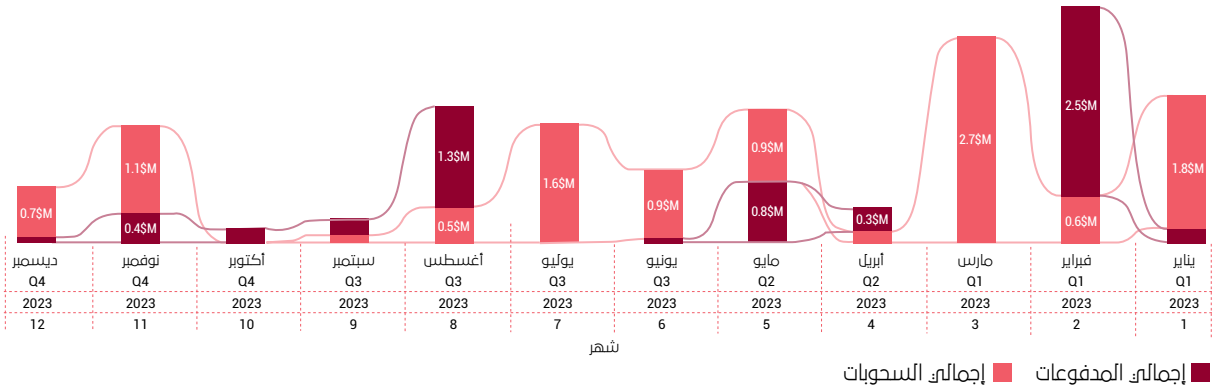

الشكل 10: حصة الصندوق في المدفوعات والمصروفات

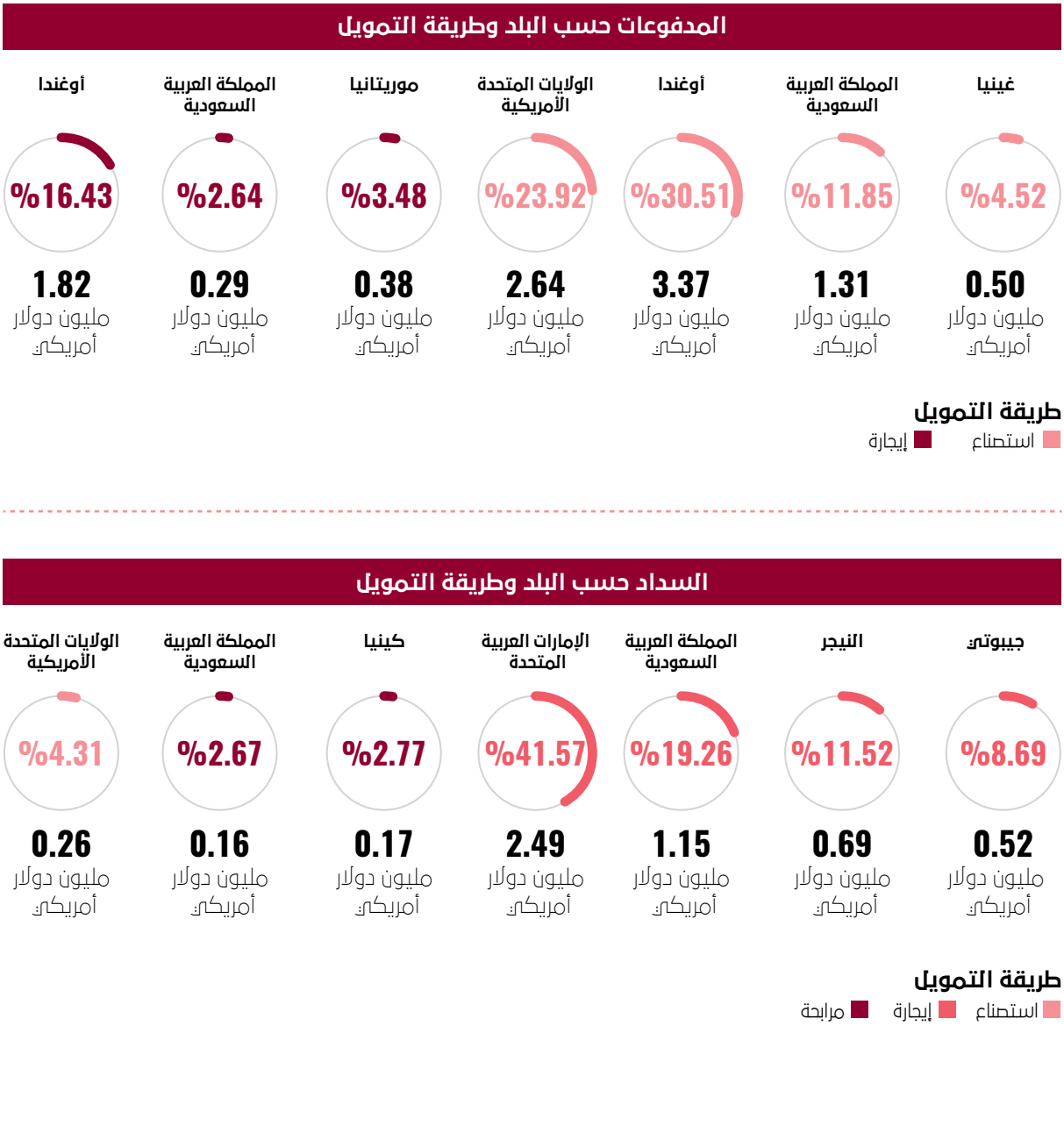

إجمالي الصرف عن طريق العقد	
اسم المشروع	**حصة المدفوعات**
إنشاء مجمع سكني وقفي في كمبالا، أوغندا	3,371,388.93
بناء كير بلازا في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.	1,873,480.94
بناء الدقة والاتصالات. مجمع لصالح UMEA.	1,815,425.70
إنشاء فندق بالمنطقة الوسطى بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية	1,308,932.83
إنشاء مشروع سكن جامعي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية	769,627.79
بناء مجمع مدينة الوقف التجاري والسكني في كوناكري.	499,199.94
إنشاء مبنى وقف الفرقان متعدد الاستخدامات، نيروبي	397,934.73
بناء مجمع الوقف التجاري والمكاتب في نواكشوط	384,226.86
تشييد مبنى متعدد الاستخدامات في نيروبي، كينيا	318,057.94
إنشاء وقف زمزم الصحي رقم 3 بمكة المكرمة	291,928.27
منحة المساعدة الفنية	16,482.00
إنشاء مجمع تجاري وسكني في داكار - السنغال لصالح الدارس	2,464.00
المجموع	**11,049,149.92**

إجمالي السداد عن طريق العقد	
مشروع	**حصة السداد**
بناء مجمع تجاري وسكني، نيامي، النيجر.	690,428.32
تشييد مبنى متعدد الاستخدامات في نيروبي، كينيا	115,876.77
بناء مركز تجاري متعدد الاستخدامات في مينيابوليس، مينيسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية	257,955.08
إنشاء مبنى وقف الإحسان التجاري والسكني في عجمان، الإمارات العربية المتحدة	2,490,066.58
بناء مجمع تجاري وسكني في جيبوتي.	520,802.23
إنشاء وقف زمزم الصحي رقم 3 بمكة المكرمة	908,512.71
شراء فندق في أبها بالمملكة العربية السعودية لصالح جمعية البر	160,199.41
شراء مجمع سكني وتجاري في الرياض لاستخدامه وقفاً	245,217.79
شراء سكن للطلاب في إسكي شهير	361,644.09
شراء Res.& Com. مجمع في نيروبي، كينيا	165,809.63
شراء العقارات في المملكة المتحدة	74,263.80
المجموع	**5,990,776.41**

مشاريع الصندوق قيد التنفيذ

حتى نهاية عام 2023، تحتوي محفظة مشاريع الصندوق على 20 عملية قيد السحب من التمويل، وفي عام 2023، تم صرف 11 مشروعًا، ستة منها في الدول الأعضاء وخمسة في الدول غير الأعضاء. ويسلط الجدول أدناه الضوء على بعض المشاريع التي تم تنفيذها بشكل فعال خلال عام 2023:

سيرلانكا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء برج ماكولا التجاري. كولومبو، سريلانكا.	ميتم ماكولا	إجارة	10.00 مليون دولار أمريكي	7.02 مليون دولار أمريكي	%100

غينيا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
بناء مجمع تجاري وسكني في مدينة الوقف في كوناكري (المرحلة الأولى).	وقف بنك التنمية الإسلامي-غينيا	استصناع	16.00 مليون دولار أمريكي	13.6 مليون دولار أمريكي	%85

اوغندا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
انشاء مجمع سكني وتجاري	جمعية التربية الإسلامية الأوغندية	إجارة	12.75 مليون دولار أمريكي	12.50 مليون دولار أمريكي	%98

موريتانيا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
بناء مجمع تجاري ومكتبي للوقف في نواكشوط	حكومة موريتانيا	إجارة	10.75 مليون دولار أمريكي	7.21 مليون دولار أمريكي	%67

كينيا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
تشييد مبنى متعدد الاستخدامات في نيروبي كينيا	مؤسسة زمزم، الصومال	استصناع	2.75 مليون دولار أمريكي	2.75 مليون دولار أمريكي	%100

أوغندا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
مبنى الوقف السكني في كمبالا، أوغندا	مؤسسة جامعة مقديشو، أوغندا	استصناع	10.66 مليون دولار أمريكي	10.13 مليون دولار أمريكي	%95

الولايات الأمريكية المتحدة

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
بناء مجمع كير بلازا في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	مؤسسة واشنطن ترست	استصناع	7.77 مليون دولار أمريكي	7.77 مليون دولار أمريكي	%100

المملكة العربية السعودية

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
تشييد فندق في المنطقة الوسطى من المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية	مؤسسة البيان الخيرية للتعليم	استصناع	10.20 مليون دولار أمريكي	10.20 مليون دولار أمريكي	%100

الولايات المتحدة الأمريكية

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء مشروع سكني طلابي في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	تركن فاونديشن مؤسسة	استصناع	35.00 مليون دولار أمريكي	35.00 مليون دولار أمريكي	%100

المملكة العربية السعودية

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء وقف صحي زمزم في مكة المكرمة	جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية، المملكة العربية السعودية	إجارة	12.00 مليون دولار أمريكي	11.99 مليون دولار أمريكي	%100

كينيا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء مبنى وقف الفرقان متعدد الاستخدامات، نيروبي، كينيا	معهد الدعوة	استصناع	3.60 مليون دولار أمريكي	2.70 مليون دولار أمريكي (قامت المنظمة بتعديل طلب التمويل من 4 ملايين إلى 2.70 مليون وتم اكتمال المشروع)	%100

قصص نجاح لتنفيذ مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يبين القسم التالي قصة نجاح المشروع الذي تم الانتهاء منه في عام 2023:

بناء وقف زمزم الصحي في مكة المكرمة لصالح جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية

وافق البنك على مبلغ تمويل قدره 12 مليون دولار أمريكي لصالح مؤسسة زمزم للخدمات الصحية التطوعية في فبراير عام 2017 لبناء مجمع تجاري ذو برجين في مكة المكرمة لاستخدامه كوقف. كانت التكلفة الإجمالية للمشروع32.6 مليون دولار أمريكي.

تم الانتهاء من بناء المشروع في يناير عام 2023. الهدف من المشروع هو توليد دخل منتظم لمؤسسة زمزم، والذي سيعمل على تعزيز أنشطة وعمليات المؤسسة من خلال الحفاظ على برامجها المختلفة مثل العيادة المتنقلة، عيادة الحج، والصيدلية الخيرية إضافة إلى البرامج الأخرى. سيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال عمليات المبنى.

يمكن تقييم المشروع على النحو الملخص في الجدول 3 أدناه:

جدول 3: وقف زمزم الصحي بمكة المكرمة في السعودية

المدخلات	العمليات	المخرجات	النتائج	الأثر
البنك: **12 مليون دولار أمريكي** **الجمعية: 23.13 مليون دولار أمريكي**	**أعمال بناء**	برجين تجاريين (إجمالي منطقة البناء 19,252 قدم مربع) إجمالي مساحة الأرض 2173 م مربع	ستتلقى الجمعية **1.5 مليون دولار أمريكي** كمتوسط دخل صافي سنويا	ستستخدم الجمعية الدخل لخدمة أكثر من **34,000** مستفيد

المدخلات: تبلغ تكلفة المشروع الإجمالية عند الانتهاء 32.6 مليون دولار أمريكي، منها مساهمة البنك بقيمة 12 مليون دولار أمريكي ومساهمة المستفيد بقيمة 20.06 مليون دولار (تكلفة المشروع البالغة 6 ملايين دولار + قيمة الأرض تبلغ 14.13 مليون دولار أمريكي).

العمليات: تم تمويل المشروع من خلال التأجير. استغرقت الأعمال المدنية 24 شهرًا من تاريخ الصرف الأول إلى تسليم المشروع. تم صرف تمويل البنك الإسلامي للتنمية بالكامل دون أي رصيد معلق. تم إجراء الصرف الأول في 26 يناير 2021 في حين تم إجراء آخر صرف في 4 يناير 2023.

المخرجات: الناتج الرئيسي للمشروع هو المجمع التجاري الثنائي مع مساحة مبنية تبلغ 19250 مترًا مربعًا (البرج الشمالي 15 طابقًا، والبرج الجنوبي 9 طوابق، وقاعة من 3 طوابق). يحتوي المجمع على طابقين مخصصين للبيع بالتجزئة وما يقرب من

6000 متر مربع من المساحات القابلة للتأجير للمكاتب القابلة للتخصيص ذات الأحجام المختلفة، ويدار المبنى حاليًا من قبل مشغل متخصص، وتلتزم عملياته بمعايير الامتثال للشريعة الإسلامية.

النتائج: سوف يولد المجمع التجاري الثنائي حوالي 1.5 مليون دولار أمريكي متوسط صافي الدخل سنويًا، والذي سيتم استخدامه لدعم أنشطة جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية.

الأثر: سيدعم المشروع أنشطة الجمعية، التي خدمت أكثر من 34000 مستفيد.

الدروس المستفادة:

هناك عدة دروس مستفادة من هذه القصة:

- **(حلول توريد):** قبل تنفيذ المشروع، اختارت جمعية زمزم استشاريا من خلال الخدمات القائمة على الجودة والتكلفة، والتي سمحت لها بتحديد شركة المصنفة ثانية بمجرد إنهاء الاتفاقية مع الشركة الأولى.
- **تعبئة الموارد الفعالة:** تم حل مشكلة زيادة التكلفة والوقت بمساعدة الشبكة الواسعة لجمعية زمزم، والتي مكنت تعبئة الموارد في الوقت المناسب لاستكمال المشروع.
- **القرارات الاستراتيجية:** كان من الممكن تجنب الزيادة في الوقت والتكلفة التي واجهها هذا المشروع إذا تم تقدير شراء عقار موجود بدلًا من بناء مشروع جديد..

الفصل 05

الإنجازات والتوقعات المستقبلية

تأسس صندوق تثير ممتلكات الأوقاف (APIF) بهدف تطوير عقارات الوقف على مستوى العالم، حيث لعب الصندوق دورًا محوريًا في تطوير قطاع الوقف في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم المساعدة الفنية والتمويل للمشاريع، ولعل أهم ما فعله الصندوق هو تقديم نموذج يثبت جدوى الصناديق الاستثمارية المؤثرة في مجال الأوقاف. علاوة على ذلك، فقد جذب الأنظار إلى هذا القطاع، وشجع على إنشاء بيئة داعمة الأوقاف، كما تسبب في بعض الأحيان بإعمال إصلاحات على المستوى الكلي مثل تسببه في اعتماد قوانين الوقف في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

على الرغم من مواردة المحدودة، حقق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف العديد من الإنجازات ووصل إلى كثير من النقاط الفارقة. منذ إنشائه في عام 2001، وافق الصندوق على 44 مشروعًا بقيمة 767.35 مليون دولار أمريكي في 20 دولة من دول أعضاء وغير أعضاء في البنك. ومع ذلك لا تزال هناك عقارات للأوقاف تبلغ قيمتها مليارات الدولارات لم تستغل مطلقا أو لم تستغل استغلالا تاما على الرغم من أنه يمكن استخدامها بفعالية في التخفيف من حدة الفقر وتطوير الموارد البشرية.

ولتعزيز أثره التنموي مع تحقيق نموذج اقتصادي ناجح يساعد على تعزيز عائداته المالية، حقق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف تقدمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة في تعبئة الموارد، فقد ارتفع رأس المال المدفوع للصندوق (القيمة الاسمية للأسهم) من 76.41 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018 إلى 115.20 مليون دولار أمريكي حاليًا. منذ إطلاق الصندوق في عام 2001 برأسمال قدره 50 مليون دولار أمريكي، تجاوزت الزيادة في تعبئة الموارد التي تحققت منذ عام 2018 تلك التي تم تحقيقها على مدار الـ 17 عامًا السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، ومع إدارته الصندوق كمضارب، واستثماره في ملكية الصندوق، ودعمه بخط تمويل، فقد دعم البنك الإسلامي للتنمية قطاع الوقف من خلال المنح المستهدفة التي يقدمها.

ولتعزيز أثره التنموي مع تحقيق نموذج اقتصادي ناجح يساعد على تعزيز عائداته المالية، حقق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف تقدمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة في تعبئة الموارد، فقد ارتفع رأس المال المدفوع للصندوق (القيمة الاسمية للأسهم) من 76.41 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018 إلى 115.20 مليون دولار أمريكي حاليًا. منذ إطلاق الصندوق في عام 2001 برأسمال قدره 50 مليون دولار أمريكي، تجاوزت الزيادة في تعبئة الموارد التي تحققت منذ عام 2018 تلك التي تم تحقيقها على مدار الـ 17 عامًا السابقة.

على مر السنين، وافق البنك على ثلاث منح للمساعدة الفنية لإعداد دراسات الجدوى وتقييم العقارات والخدمات القانونية بقيمة تبلغ 200.000 دولار أمريكي و275.000 دولار أمريكي و280.000 دولار أمريكي.

بناءً على ما سبق، يظل طموح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في ازدياد كما يظل الصندوق على صلة بالمشهد العالمي. لتعزيز أهميته ومواكبة التطورات، يسير الصندوق بشكل جيد في عملية تجديد سياساته وعملياته الداخلية، وتحسين معايير الجودة عند التدخلات، وبناء صورته العامة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التغييرات الإيجابية إلى زيادة تعزيز عائدات وتأثير استثمارات الصندوق، وبالتالي تعزيز جاذبيته للمستثمرين وأهميته كنموذج للقطاع.

علاوة على ذلك، قام الصندوق بتنفيذ العديد من المبادرات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الوعي وتقوية تأثير أنشطه. بدءًا من عام 2019، تضمنت هذه المبادرات ما يلي: اعتماد هوية جديدة للعلامة التجارية، ونشر تقرير الأثر، وإنشاء مقاطع فيديو متحركة وتطوير موقع الويب، بالإضافة إلى تطوير لوحة معلومات تشغيلية للصندوق تعرض نظرة شاملة لعمليات الصندوق والأداء المالي.

في ضوء طموحات الصندوق لتعبئة الموارد، أنتج الصندوق مقطع فيديو ترويجيًا باللغتين العربية والإنجليزية يوضح فوائد وآثار الاستثمار فيه وطرق الاتصال بإدارة الصندوق. أنتج الصندوق كذلك ثلاث كتيبات ترويجية باللغتين العربية والإنجليزية حول أهداف الصندوق ونموذج التشغيل، والآثار الاجتماعية والتنموية للصندوق، وتوضيح حول الاستثمار في الصندوق.

يشارك صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أيضًا مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)، الذي أبرم بالفعل اتفاقيات خاصة مع العديد من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، مما يسمح لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية باستلام أراضي الوقف من أجل تطويرها وتحويلها إلى أصول مدرة للدخل.

قام الصندوق بتنفيذ العديد من المبادرات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الوعي وتقوية تأثير أنشطه.

من الآن فصاعدًا، يمثل عام 2024 فرصة للتركيز على النشر الأمثل لموارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من خلال التأكيد على تنفيذ المشاريع والمدفوعات المرتبطة بها، بالإضافة إلى التركيز على المشاريع ذات الأداء الضعيف. كما يقوم الصندوق حاليا بدراسة مبادرات مختلفة لتحسين الكفاءة وزيادة التأثير، حيث ستساعد هذه المبادرات على زيادة الموافقات على المشاريع تدريجياً خلال السنوات القادمة مع ضمان الجودة عند الدخول وكذلك الحفاظ على التركيز القوي على التنفيذ.

تشمل هذه المبادرات تطوير وتنفيذ أدوات وإجراءات للمؤهلات وتحديد الأولويات (QnP) وكذلك المراقبة. قد يتضمن الأخير استخدام نظام CRM (إدارة علاقات العملاء)، وبرنامج إدارة المشاريع، وتطوير لوحات معلومات تفاعلية للتحليل والمراقبة المستمرة والفورية. وهذا من شأنه أن يضمن تقييم جودة المشاريع طوال دورة المشروع، وإذا لزم الأمر، يتيح اتخاذ إجراءات علاجية سريعة لتقليل المخاطر وإعادة المشاريع إلى المسار الصحيح لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

حتى ذلك الوقت، سيستمر العمل على إنشاء وتشغيل مشاريع الوقف عالية الجودة المرتبطة بالمنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والوزارات الموجودة في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في البنك خلال عام 2023. وسيتم تحقيق ذلك من خلال معالجة مفاهيم المشاريع القوية لبناء أساس قوي لمرحلة تحسين جودة المشاريع في السنوات القادمة.

الفصل 06

الحوكمة الرشيدة

بيان نظام الحوكمة

يُعدّ البنك الإسلامي للتنمية من المؤيدين الرئيسيين لنظام الحوكمة الرشيدة، فبوصفه مضارباً ومسؤولاً عن كيان صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، فقد وضع أفضل الأسس والممارسات للحوكمة الرشيدة لصالح الصندوق. وقد اعتمد نظم الرقابة والمساءلة كأساس لتسيير وإدارة الصندوق. وهذا البيان يشير إلى الممارسات الرئيسية للحوكمة الرشيدة، الحالية أو التي اعتمدت خلال العام.

المبدأ الأول: إرساء قواعد ثابتة للإدارة والرقابة

يتولى البنك إدارة الصندوق وفقاً لمبادئ المضاربة. وعلى هذا الأساس يُدار الصندوق ككيان مالي وإداري مستقل، مع الاهتمام بجميع أصحاب المصلحة في الصندوق وبدورهم في شؤون الأوقاف. وتتضمن مهام البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مضارباً حفظ أصول الصندوق ومراقبة عملياته للاستيثاق من مدى الالتزام باللوائح. كما أن البنك مسؤول عن التوجه الاستراتيجي وإدارة محفظة الصندوق، فضلاً عن الإدارة اليومية لعملياته.

مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس المديرين التنفيذيين للبنك لديه مسؤولية شاملة عن أعمال الصندوق. فهو يجيز ويوافق على استراتيجية تسيير الأعمال وعلى خطط الأعمال ويستعرض نتائجها، ويراقب ضوابط الميزانية، ويتأكد من الالتزام بلوائح الصندوق وسياساته وبالمبادئ الإرشادية المعتمدة للاستثمار، والالتزام بفتاوى وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأنظمة شتى جهات الاختصاص حيث يعمل الصندوق.

لجنة المشاركين

للجنة المشاركين سلطة استشارية ورقابية بغرض التأكد من تطبيق أحكام لوائح الصندوق والمبادئ الإرشادية المتعلقة باستثمار الموارد المالية، بالإضافة إلى استعراض التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق والموافقة عليها. ويتضمن الملحق (2) بياناً بأسماء أعضاء لجنة المشاركين خلال العام.

لجنة الإشراف

تتألف لجنة الإشراف من رئيس البنك، وثلاثة أعضاء من مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، وعضوين يعينهما كل مشارك حائز لشهادات تبلغ قيمتها الاسمية 10 ملايين دولار أمريكي أو أكثر، وعضو لكل مشارك يحوز شهادات قيمتها الاسمية أكثر من 5 ملايين دولار أمريكي وأقل ممن 10 ملايين دولار أمريكي. وهذه اللجنة مسؤولة عن فحص الحسابات ربع السنوية للصندوق وعن اقتراح المبادئ الإرشادية والسياسات المتعلقة بالصندوق. كما أن هذه اللجنة مسؤولة أيضا عن المراجعة الدورية لأداء الصندوق، وعن تقديم تقارير عن هذا الأداء إلى لجنة المشاركين وإلى مجلس المديرين التنفيذيين. ويتضمن الملحق (4) بياناً بأسماء أعضاء لجنة الإشراف خلال العام.

لجنة إدارة الاستثمار

يرأس لجنة إدارة الاستثمار نائب الرئيس (المدير المالي) وتضم كبار الموظفين من مختلف إدارات البنك. وهذه اللجنة مسؤولة على التأكد من الامتثال الكامل للوائح وللمبادئ الإرشادية للاستثمارات وكل المتطلبات القانونية الواجب مراعاتها في الدول التي يباشر فيها الصندوق عملياته. كما تنظر لجنة الإدارة أيضا في جميع تقارير التقييم الشامل لكل مشروع وكذلك المسائل المتعلقة باستثمارات الصندوق. ويتضمن الملحق (5) بياناً بأسماء أعضاء لجنة إدارة الاستثمار.

لجان أخرى

ويتم من وقت لآخر إنشاء لجان أخرى، عند الحاجة، للنظر في المسائل ذات الأهمية الخاصة التي تتعلق باستراتيجيات رأس المال، والاستثمارات والتعهدات الكبرى، والمصروفات الرأسمالية، وتعيين الموظفين، وتخصيص الموارد.

المبدأ الثاني: التأكد من الالتزام بالشريعة

تقتضي سياسة البنك وممارساته الالتزام بمقتضيات الشريعة. ويتم التأكد من التزام الصندوق بالشريعة، بواسطة مستشار شرعي مستقل يقوم بمراجعة كل معاملة للتحقق من توافقها مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي واللجنة الشرعية للبنك. وباعتبار رسالة الصندوق النبيلة، فأن الدافع الأساسي لكل مشروع هو خدمة الأمة الإسلامية.

المبدأ الثالث: التدقيق الداخلي والرقابة

يمثل التدقيق الداخلي أحد مكونات البيئة الرقابية الداخلية للبنك. وتتم عملية الرقابة والتدقيق الداخلي على الصندوق ضمن إطار سياسة البنك للتدقيق الداخلي التي تهدف إلى التأكد من الرقابة المستمرة والفعالة في كل أقسام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتمنح سياسة البنك الصلاحية اللازمة للتدقيق الداخلي

للقيام بمهمته وتحدد المبادئ المتعلقة باستقلاليته والتزامه بمعايير ومنهجيات الممارسة وإعداد التقارير والتواصل مع المدقق الخارجي.

تتواصل إدارة التدقيق الداخلي بالبنك مع إدارة الصندوق من أجل زيادة فعالية هذا الأخير. ويجوز لإدارة التدقيق الداخلي الاتصال المباشر بجميع العاملين (وبالمدققين الخارجيين) دون تدخل من الإدارة. ويتولى المدقق الخارجي تدقيق الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.

المبدأ الرابع: الالتزام بالمبادئ الأخلاقية ومسؤولية اتخاذ القرار

على جميع موظفي البنك التحلي بأعلى معايير الأمانة والاستقامة. وقد وضع البنك الإسلامي للتنمية مدونة لقواعد السلوك تحدد معايير السلوك التي يتعين على جميع العاملين التقيد بها. وهذه المدونة منشورة بلغات العمل الثلاث. وتنّص قواعد المدونة على وجوب الالتزام الصارم بالتوجيهات الأخلاقية التي تشمل السلوك الشخصي والأمانة، والعلاقات مع المستثمرين ومتلقي التمويل وتجنب الغش وتضارب المصالح، وعدم الإفصاح والشفافية.

المبدأ الخامس: إدارة المخاطر

لدى مضارب الصندوق (البنك الإسلامي للتنمية) برنامج رسمي لإدارة المخاطر على مستوى مجموعة البنك يرتكز على الإدارة الإيجابية للمخاطر. وهذا البرنامج يحظى بدعم سياسة إدارة المخاطر لدى البنك، التي صادق عليها مجلس المديرين التنفيذيين. وتقوم إدارة مراقبة مخاطر مجموعة البنك بالإشراف على ومراقبة ملامح المخاطر التي تكتنف العمليات الاستثمارية الحالية والمستقبلية للصندوق. ويتم فحص كل عملية استثمار للتحقق من جدواها وأنها محمية بضمانات وبرامج تأمين كافية. ويقوم فريق المراجعة الداخلية برفع تقارير إلى لجنة المراجعة التابعة للمضارب بشأن طبيعة المخاطر ومدى إمكانية تحققها. كما يقوم المراجع الخارجي بإبلاغ كل من مجلس المديرين التنفيذيين ولجنة المشاركين بالنتائج المتعلقة بمسائل المخاطر ذات الصلة.

المبدأ السادس: الافصاحات المتوازنة في الوقت المناسب

يلتزم المضارب بأعلى درجات الإفصاح حيال السوق والمشاركين بالصندوق. ونتيجةً لهذا الالتزام، وإعمالاً للإجراءات الداخلية الصارمة، يتم الإبلاغ عن النتائج ربع السنوية الفعلية للصندوق مقارنةً بالميزانية وتراقب بواسطة الإدارة. ويقوم الصندوق بتقديم تقارير إلى المشاركين على أساس سنوي.

ويلاحظ أن ميزان سيولة الصندوق وبرامجه التحوطية ومراكزه من حيث العملة الأجنبية، تدار من قبل إدارة الخزانة التابعة للبنك، بعد التشاور مع الصندوق وتقوم بتحديد المركز المتخذ مع الهيئات الخارجية. وتتم إدارة التمويل، وإدارة النقد، والأدوات المالية، وأدوات التحوط السلعية، من خلال سياسات وإجراءات وحدود تخضع لمراجعة داخلية وخارجية.

المبدأ السابع: التقييم البَعدي للعمليات المنجزة

تتولى إدارة تقييم العمليات في مجموعة البنك مسؤولية تعزيز الفعالية التنموية لتدخلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال تعزيز التعلم والمساءلة. وفي هذا الصدد، تقوم إدارة تقييم العمليات بإجراء تقييم لاحق للعمليات المنجزة بغرض تقييم النتائج التنموية واستخلاص الدروس والتوصيات التي تسهم في تخطيط المشاريع الجديدة من أجل فعالية الجهود الإنمائية.

وعلى هذا النحو، تشارك إدارة تقييم العمليات في إجراء تقييم بعدي لعمليات الصندوق، والإفصاح عن نتائج التقييم وأثر تدخلات الصندوق، وتحدد مجالات النواقص والدروس المستفادة، وتقدم توصيات إلى إدارة البنك من أجل إدخال تحسينات، حسب الاقتضاء، لتحقيق الأهداف المرسومة مع ضمان الجودة والنجاعة.

الفصل 07

القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
فرع مكتب جدة
ترخيص رقم 1/96/11/323
تاريخ 1419/4/24
www.deloitte.com

Deloitte.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنميـة - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الإسلامي للتنمية – صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ("الصندوق") والتي تشتمل على قائمة صافي الموجودات وقائمة محفظة الاستثمارات والذمم المدينة كما في 31 ديسمبر 2023، وقائمة الأعمال وقائمة التغيرات في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المؤشرات المالية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2023 ونتائج أنشطته والتغيرات في صافي الموجودات وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم الصندوق أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال سنة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. ونعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للصندوق لعام 2023

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للصندوق لعام 2023، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري. وفي حال استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به، وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة، وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة الصندوق وأولئك المكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
جدة
المملكة العربية السعودية

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور اخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية التي نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

كما نقوم باطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد محمد سبحي
محاسب قانوني - ترخيص رقم 378

8 رمضان 1445هـ
18 مارس 2024

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة صافي الموجودات

كما في 31 ديسمبر 2023 (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2023	2022
الموجودات			
نقد وما في حكمه	3	**7,383**	13,620
ديون مرابحات السلع	4	**25,490**	26,525
استثمارات:			
موجودات إجارة، صافي	5	**34,496**	36,816
استثمارات في الصكوك	6	**15,019**	24,102
تمويل عقود إيجار وكالة ومضاربة	7	**2,303**	2,648
استثمارات عقارية	8	**5,947**	5,878
الذمم المدينة			
استصناع	9	**38,388**	23,963
مرابحة مشاريع	10	**7,683**	7,906
ذمم مدينة أخرى		**302**	434
مجموع الموجودات		**137,011**	141,892
المطلوبات			
مطلوب لأطراف ذات علاقة	12	**11**	7,766
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى		**3,672**	2,994
حصة المضارب المستحقة من الدخل		**352**	221
توزيعات أرباح مستحقة الدفع		**121**	68
مجموع المطلوبات		**4,156**	11,049
صافي الموجودات		**132,855**	130,843
صافي الموجودات تتمثل بما يلي:			
مساهمة حملة الشهادات	13	**115,200**	114,510
علاوة إصدار شهادات		**7,320**	7,221
احتياطي عام	1-13	**7,097**	7,097
أرباح متراكمة		**3,238**	2,015
مجموع حقوق حملة الشهادات		**132,855**	130,843
عدد الشهادات المدفوعة		**11,520**	11,451
صافي قيمة الموجودات لكل شهادة		**11.533**	11.426

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة محفظة الاستثمارات والذمم المدينة

كما في 31 ديسمبر 2023 (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2023		2022	
	المبلغ	النسبة المئوية من المحفظة	المبلغ	النسبة المئوية من المحفظة
استثمارات				
موجودات إجارة، صافي	**34,496**	**%33.1**	36,816	%36.2
استثمارات في الصكوك	**15,019**	**%14.4**	24,102	%23.7
تمويل عقود إيجار وكالة ومضاربة	**2,303**	**%2.2**	2,648	%2.6
استثمارات عقارية	**5,947**	**%5.7**	5,878	%5.8
الذمم المدينة				
الاستصناع	**38,388**	**%36.9**	23,963	%23.6
مضاربة المشاريع	**7,683**	**%7.4**	7,906	%7.8
ذمم مدينة أخرى	**302**	**%0.3**	434	%0.3
المجموع	**104,138**	**%100**	101,747	%100

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة الأعمال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2023	2022
الدخل من الاستثمارات والذمم المدينة			
استثمارات:			
موجودات إجارة، صافي	5	**2,439**	2,080
استثمارات في الصكوك	6	**532**	573
تمويل عقود إيجار وكالة ومضاربة		**158**	175
استثمارات عقارية	8	**131**	416
		3,260	3,244
الذمم المدينة			
الاستصناع		**1,773**	1,100
مرابحة مشاريع		**351**	470
		2,124	1,570
مجموع الدخل من الاستثمارات والذمم المدينة		**5,384**	4,814
ديون المرابحة بالسلع		**1,824**	743
إيرادات أخرى		**5**	10
مخصص انخفاض في القيمة، صافي	11	**(3,600)**	(3,054)
مصاريف إدارية		**(136)**	(123)
ربح / (خسارة) صرف عملات		**46**	(182)
صافي الدخل قبل حصة المضارب في الدخل		**3,523**	2,208
حصة المضارب في صافي الدخل		**(352)**	(221)
الزيادة في صافي الموجودات المتمثلة في صافي الدخل للسنة		**3,171**	1,987
الربح لكل شهادة		**0.275**	0.173

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة التغيرات في صافي الموجودات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	مساهمة حملة الشهادات	علاوة إصدار شهادات	احتياطي عام	أرباح متراكمة	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2022		**114,400**	**7,206**	**7,097**	**1,458**	**130,161**
مساهمة خلال السنة		110	15	-	-	125
صافي الدخل للسنة قبل حصة المضارب		-	-	-	2,208	2,208
حصة المضارب من صافي الدخل		-	-	-	(221)	(221)
توزيعات أرباح*		-	-	-	(1,430)	(1,430)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022		**114,510**	**7,221**	**7,097**	**2,015**	**130,843**
مساهمة خلال السنة		**690**	**99**	**-**	**-**	**789**
صافي الدخل للسنة قبل حصة المضارب		**-**	**-**	**-**	**3,522**	**3,522**
حصة المضارب من صافي الدخل		**-**	**-**	**-**	**(352)**	**(352)**
توزيعات أرباح*	24	**-**	**-**	**-**	**(1,947)**	**(1,947)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023		**115,200**	**7,320**	**7,097**	**3,238**	**132,855**

*تمثل توزيعات صافي الدخل للسنة السابقة. وتنعكس توزيعات صافي الدخل للسنة الحالية في اليوم الأول من السنة اللاحقة.

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2023	2022
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل بعد حصة المضارب في صافي الدخل		**3,171**	1,987
تعديلات بنود غير نقدية:			
استهلاك موجودات إجارة	5	**4,780**	4,922
استهلاك استثمارات عقارية		**125**	125
حصة المضارب في صافي الدخل		**352**	221
ربح القيمة العادلة غير المحققة للاستثمارات في الصكوك	6	**(161)**	(119)
إيراد مستحق من استثمارات في الصكوك	6	**138**	51
إطفاء خصم على استثمارات في الصكوك	6	**(53)**	(53)
خسارة من استرداد استثمارات في الصكوك	6	**159**	375
(ربح) / خسارة غير محققة من تحويل عملات أجنبية		**(46)**	180
محمل الانخفاض في القيمة	11	**3,600**	3,054
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ديون مرابحات السلع		**1,035**	(9,091)
ذمم مدينة أخرى		**(1)**	(297)
مطلوب من أطراف ذات علاقة		**-**	6,086
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة		**(7,755)**	7,766
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى		**626**	(587)
النقد من العمليات		**5,970**	14,620
حصة المضارب من الإيرادات المدفوعة		**(221)**	(373)
صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية		**5,749**	14,247
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
استثمارات في موجودات إجارة		**(5,172)**	(11,506)
متحصلات من استرداد استثمارات في الصكوك		**9,000**	5,052
سداد من تمويل عقد إيجار وكالة ومضاربة		**369**	212
استثمارات في مرابحة المشاريع		**417**	(126)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

استثمارات في استصناع		**(15,301)**	(5,525)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(10,687)**	(11,893)
الأنشطة التمويلية			
مساهمة في رأس المال		**789**	2,625
استرداد شهادات		**-**	(2,500)
توزيعات أرباح مدفوعة		**(1,894)**	(1,410)
استثمارات عقارية		**(194)**	209
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(1,299)**	(1,076)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**(6,237)**	1,278
النقد وما في حكمه في بداية السنة	3	**13,620**	12,342
نقد وما في حكمه في 31 ديسمبر		**7,383**	13,620

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة المؤشرات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2023	2022	2021
الربح لكل شهادة			
صافي قيمة الموجودات في بداية السنة	**11.426**	11.378	11.589
الانخفاض في القيمة نتيجة اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 30 لأول مرة	**-**	-	(0.297)
وحدات مصدرة	**0.0007**	0.0002	0.053
صافي الدخل قبل حصة المضارب في الدخل	**0.306**	0.192	0.325
ناقصًا: حصة المضارب في الدخل	**(0.031)**	(0.019)	(0.032)
صافي الدخل بعد حصة المضارب في الدخل	**0.275**	0.173	0.293
توزيعات أرباح	**(0.169)**	(0.125)	(0.260)
صافي قيمة الموجودات في نهاية السنة	**11.533**	11.426	11.378

تم احتساب البيانات لكل شهادة على أساس عدد الشهادات القائمة كما في 31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2022 حيث كانت 11,520 و 11,451 شهادة، على التوالي، في تاريخ كل تقرير مالي.

	2023	2022	2021
النسب المالية/ البيانات الإضافية:			
صافي الموجودات - نهاية السنة	**132,855**	130,843	130,161
متوسط صافي الموجودات	**131,849**	130,502	122,200
نسبة المصاريف إلى متوسط صافي الموجودات	**%6.41**	%6.21	%2.40
معدل العائد السنوي	**%2.75**	%1.69	%2.86

1. التكوين والنشاط

الصندوق هو عبارة عن صندوق ائتمان تم تأسيسه وفقا للمادتين 2 و23 من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") ومقره في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ووفقاً لمذكرة التفاهم بين البنك ووزارات وهيئات الأوقاف في الدول الإسلامية في عام 1422هـ (الموافق 2001م). إن حملة الشهادات في الصندوق هم البنك وغيره من المؤسسات المشاركة والهيئات الدينية في الدول الإسلامية. بدأ الصندوق نشاطه اعتباراً من 1 رجب 1422هـ (الموافق 19 سبتمبر 2001م). حاملي الشهادات في الصندوق هم البنك والمؤسسات المشاركة والجهات الدينية في الدول الإسلامية. بدأ الصندوق عملياته في 1 رجب 1422هـ (الموافق 19 سبتمبر 2001). ويعمل الصندوق ضمن شروط وقيود معينة كما هو محدد في نظام الصندوق.

يهدف الصندوق إلى الاستثمار في مشاريع مجدية مالياً لتطوير ممتلكات الأوقاف في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودول أخرى. وقد تم تأسيس الصندوق لفترة 30 سنة قابلة للتجديد ما لم يتم إنهاء الصندوق قبل نهاية الفترة، وذلك وفقا للشروط المحددة في نظام الصندوق.

يدار الصندوق بواسطة البنك بصفته مضاربا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ولدى الصندوق لجنة إشرافية ("اللجنة") يتم اختيارها من قبل الأعضاء المؤسسين للصندوق. وتشرف اللجنة على أنشطة المضارب والسياسات العامة للصندوق. ولدى الصندوق أيضًا لجنة للمشاركين تتكون من جميع المشاركين في الصندوق.

تغير الصندوق من التقويم الهجري إلى التقويم الميلادي في 14 أكتوبر 2015.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ) أساس الإعداد

يتبع الصندوق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والقوانين الشرعية المحددة من قبل المجلس الشرعي للبنك. أما الأمور التي لم تتناولها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن الصندوق يسترشد فيها بالمعايير الدولية للتقرير المالي ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي شريطة عدم تعارضها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

العملة الوظيفية وعملة العرض:

بما أن معظم العمليات تتم بالدولار الأمريكي وتُسدَّد المصروفات بالدولار الأمريكي، فإنَّ العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق هي الدولار الأمريكي.

ب) العرف المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومبدأ الاستمرار في العمل باستثناء الاستثمار في الصكوك والمشاركة المسجلة بالقيمة العادلة. ويتم عرض القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ج) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم إدراج الموجودات والمطلوبات المالية في قائمة صافي الموجودات عندما يأخذ الصندوق على عاتقه الحقوق التعاقدية أو الالتزامات المتعلقة بذلك.

إن الأصل المالي هو أي أصل نقدي أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر أو حق تعاقدي لتلقي نقد أو أصل مالي آخر من كيان آخر أو لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع كيان آخر في ظل ظروف يحتمل أن تكون مواتية للبنك.

الالتزام المالي هو أي التزام يمثل التزامًا تعاقديًا لتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر إلى كيان آخر أو لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع كيان آخر في ظل ظروف يحتمل أن تكون غير مواتية للبنك.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئيًا بالقيمة العادلة، بالنسبة للقروض الميسرة (القرض)، فإن القيمة العادلة يتم الاعتراف بها بشكل أفضل من خلال مبلغ المعاملة. يتم إضافة تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى شراء أو إصدار موجودات مالية ومطلوبات مالية (باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة المالية) أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال مباشرة في قائمة عمليات.

الموجودات المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية وقياسها بأي من (1) التكلفة المطفأة، (2) بالقيمة التغيرات في العادلة من خلال حقوق الملكية أو (3) القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، على أساس كل من:

أ. نموذج عمل المؤسسة لإدارة الاستثمارات؛ و

ب. خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

تشتمل الموجودات المالية على استثمارات في أدوات الدين وحقوق الملكية وأدوات استثمار أخرى.

(1) التصنيف

أدوات الدين

التصنيف

أدوات الدين هي أدوات، حيث ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام نقدي أو غير نقدي؛

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين إلى ما يلي: أ) أدوات الدين غير النقدية أو ب) أدوات الدين النقدية.

أ) أدوات الدين غير النقدية - هي أدوات الدين حيث ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي أو منفعة أو خدمات يتم تقديمها في المستقبل؛ وتصنف في الفئات التالية: 1) بالتكلفة المطفأة، 2) بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق الوقف أو 3) القيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة المالية.

يتم تصنيف أداة الدين غير النقدية وقياسها بالتكلفة المطفأة فقط إذا تم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة ويكون للاستثمار عائد فعال قابلة للتحديد بشكل معقول.

أداة الدين غير النقدية مصنفة ومقاسة بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق ملكية الوقف فقط إذا كان الاستثمار محتفظًا به ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار ويكون للاستثمار عائد فعال قابلة للتحديد بشكل معقول.

تتضمن أداة الدين غير النقدية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة المالية، الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة المالية في البداية. عند البداية، لا يمكن تحديد أداة الدين غير النقدية إلا بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة المالية إذا كانت تلغي أو تقلل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بطريقة أخرى عند قياس الموجودات أو المطلوبات أو شبه حقوق الملكية التي تعترف بالمكاسب أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

ب) أدوات الدين النقدية - هي أدوات الديون التي يؤدي هيكل المعاملات بموجبها إلى إنشاء التزام مالي / دين؛ ويتم تصنيفها وقياسها بالتكلفة، حتى وقت تنفيذ المعاملة في المرحلة الختامية: وبالتكلفة المطفأة بعد ذلك.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تدل على وجود حصة متبقية في موجودات المنشاة بعد خصم جميع التزاماتها وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي يتم تصنيفها كأداة حقوق ملكية.

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية إلى الفئات التالية: 1) بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من التغيرات في صافي الموجودات

تشتمل الاستثمارات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة عمليات على الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال.

يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة إذا تم الحصول عليه أو نشأ بشكل أساسي لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتاجرة. يتم أيضًا تصنيف أي استثمارات تشكل جزءًا من محفظة يوجد بها نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير على أنها "محتفظ بها للمتاجرة".

الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال هي تلك التي تتم إدارتها وتقييمها داخليًا للأداء على أساس القيمة العادلة.

عند الاعتراف المبدئي، يقوم الصندوق باختيار غير قابل للنقض لتخصيص بعض أدوات حقوق الملكية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال لتصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من التغيرات في صافي الموجودات.

أدوات الاستثمار الأخرى

أدوات الاستثمار الأخرى هي أدوات استثمار لا تستوفي تعريف نوع الدين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم تصنيف الاستثمارات الأخرى إلى الفئات التالية: 1) بالتكلفة المطفأة، 2) بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في صافي الموجودات أو 3) القيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال.

يتم تصنيف أداة الاستثمار الأخرى وقياسها بالتكلفة المطفأة فقط إذا تم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة ويكون للاستثمار عائد فعال قابلا للتحديد بشكل معقول.

أداة الاستثمار الأخرى مصنفة ومقاسة بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق ملكية الوقف فقط إذا كان الاستثمار محتفظًا به ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار ويكون للاستثمار عائد فعال قابلا للتحديد بشكل معقول.

تتضمن أداة الاستثمار الأخرى المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة المالية الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال في البداية. عند البداية، لا يمكن تحديد أداة الاستثمار الأخرى إلا بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال إذا كانت تلغي أو تقلل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بطريقة أخرى عند قياس الموجودات أو المطلوبات أو شبه حقوق الملكية التي تعترف بالمكاسب أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

(2) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يتعاقد فيه البنك لشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم استبعاد الاستثمار في الأوراق المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يقوم صناديق بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل كبير.

(3) القياس

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة، باستثناء تكاليف المعاملة المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال والتي يتم تحميلها على قائمة الأعمال.

القياس اللاحق

يتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر إعادة القياس الناتجة في قائمة الأعمال في الفترة التي نشأت فيها. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصًا أي مخصص انخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء الاعتراف أو انخفاض قيمة الاستثمارات في قائمة الأعمال.

يتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في صافي الموجودات الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة التغيرات في صافي الموجودات ومعروضة في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال صافي الموجودات، أو انخفاض قيمتها، أو تحصيلها أو استبعادها بأي طريقة أخرى، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقًا في قائمة التغيرات في صافي الموجودات إلى قائمة الأعمال.

الاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مدرج أو طرق أخرى مناسبة يمكن من خلالها اشتقاق مقياس موثوق للقيمة العادلة عندما يتعذر تحديدها على أساس مستمر، يتم عرضها بالتكلفة ناقصًا مخصص انخفاض القيمة (إن وجد).

(4) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، مطروحًا منه أقساط سداد رأس المال، زائد أو ناقص الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق مطروحًا منه أي تخفيض يتعلق بانخفاض القيمة. يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة (البائع والمشتري) في معاملة بحتة. يقيس الصندوق القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر الشراء في السوق لتلك الأداة عند إقفال الأعمال في تاريخ قائمة المركز المالي. بالنسبة للاستثمار حيث لا يوجد له سعر سوق مدرج، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى، والتي هي نفسها إلى حد كبير أو تستند إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل الصندوق بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود التي لها نفس الشروط وخصائص المخاطر.

يلخص الجدول أدناه الموجودات والمطلوبات المالية الرئيسية للبنك ومبادئ القياس والاعتراف المتعلقة بها. السياسات المحاسبية المفصلة واردة في الأجزاء ذات العلاقة أدناه:

البنود	مبادئ الاعتراف
ديون مرابحات السلع	تكلفة مطفأة
موجودات الإجارة	التكلفة المطفأة ناقصاً الاستهلاك وانخفاض القيمة
استثمارات في الصكوك تم تصنيفها إما:	بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال، أو بالتكلفة المطفأة،
تمويل عقد إيجار وكالة ومضاربة	تكلفة مطفأة
مشاركة	تكلفة مطفأة
الاستصناع	تكلفة مطفأة
مرابحة مشاريع	تكلفة مطفأة
مطلوب من أطراف ذات علاقة	تكلفة مطفأة
مطلوب إلى اطراف ذات علاقة	تكلفة مطفأة

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، فقط عندما يكون هناك حق نافذ نظاماً لتسوية المبالغ المقيدة، ويكون لدى الصندوق النية للتسوية على أساس الصافي، أو تحقيق الأصل وسداد الالتزام في آن واحد. ولا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي إلا عندما يسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو للأرباح والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة.

المطلوبات المالية

لا يقوم الصندوق بإلغاء المطلوبات المالية إلا عند انتهاء التزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم الغاء الاعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأعمال.

يقوم الصندوق أيضاً بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية بموجب الشروط المعدلة اختلافاً جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. من المفترض أن الشروط التي تختلف اختلافاً جوهرياً في حال كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد خصم أي رسوم مستلمة والمخصومة باستخدام السعر الفعلي الأصلي تختلف بنسبة عشرة بالمائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الملغي والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة في قائمة الأنشطة المالية وقائمة التغيرات في صافي الموجودات.

د) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وديون مرابحات السلع من خلال البنوك بفترة استحقاق أصلية ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ إيداعها، وتخضع لمخاطر تغيرات غير مهمة في القيمة العادلة. يتم تحميل النقد وما في حكمه بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة في صافي الموجودات.

هـ) ديون مرابحات السلع

تتضمَّن ديون مرابحات السلع شراء وبيع السلع بمعدل ربح ثابت. ويقتصر شراء وبيع السلع بناءً على شروط الاتفاق بين البنك والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية الأخرى. يتم إدراج ديون مرابحات السلع بالتكلفة المطفأة ناقصًا مخصصات الانخفاض في القيمة.

و) استثمارات في الصكوك

الصكوك هي مستندات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص مصنفة على انها تقاس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال.

وتُقاس الصكوك بالتكلفة المطفأة فقط في حال تمت إدارتها على أساس عائد تعاقدي أو لم يحتفظ بها للمتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال.

وتُدرج الصكوك التي تُصنَّف وتُقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال في البداية بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام العقد، ويتم إعادة قياسها لاحقًا بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مالي، ويتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الأعمال. وتحمل مصاريف المعاملة مباشرة في تاريخ إبرام العقد.

ز) موجودات الإجارة

الإجارة هي اتفاقية (سواء مباشرة أو من خلال تمويلات جماعية) يقوم البنك بموجبها بصفته مؤجراً بشراء موجودات بناءً على طلب العميل ("المستأجر")، مع الوعد من ذلك العميل بأن يستأجر الأصل مقابل أجرة متفق عليها لمدة معينة. يقوم الصندوق بتحويل حق استخدام الأصل للمستأجر مقابل دفع الايجار على مدى فترة عقد الإيجار. يحتفظ الصندوق بملكية الأصل المؤجر خلال فترة عقد الإيجار. في نهاية فترة الإجارة، يقوم الصندوق بتحويل ملكية الأصل إلى المستأجر دون مقابل.

يتم إظهار موجودات الإجارة قيد الإنشاء بتكلفة التصنيع أو تكلفة الاستحواذ، ولا يتم استهلاك الموجودات تحت الإنشاء. ولا يقيد إيراد الايجار من الموجودات خلال فترة الإنشاء أو التصنيع. تقيد إيرادات الاجارة المستلمة خلال فترة الانشاء (إيجارات مقدمة) ضمن مطلوبات أخرى ويتم إطفاؤها في إيرادات الإجارة بعد تحويل الأصل إلى أصل إجارة قيد الاستخدام (إيضاح 5).

عند الانتهاء من الإنشاء / التصنيع أو الاستحواذ، يتم تحويل موجودات الإجارة الى العميل، وفي ذلك الوقت يتم تصنيفها كموجودات إجارة قيد الاستخدام. ويتم إظهارها بإجمالي التكاليف، ناقصاً الاستهلاك المتراكم كما في تاريخ التقرير المالي ومخصص انخفاض القيمة. يتم استهلاك موجودات الإجارة على أساس فترة الاستخدام التقديرية.

ح) استثمارات عقارية

يمثل الاستثمار العقاري سعر الشراء لمبنى تجاري محتفظ به للتأجير الدوري أو لغرض زيادة قيمته الرأسمالية، أو كليهما، ويصنف كاستثمار عقاري. ويتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالتكلفة بموجب نموذج التكلفة وفقًا لمعيار المحاسبة المالي رقم (26)، والتي تمثل القيمة العادلة للعوض المقدم وتكاليف الاستحواذ المرتبطة بالعقار، ناقصًا انخفاض القيمة المقدّر كمتوسط التدفقات النقدية المستقبلية القابلة للاسترداد للإيجارات المتأخرة بموجب ثلاثة سيناريوهات محتملة.

ط) الاستصناع

الاستصناع هو اتفاقية يقوم بموجبها الصندوق ببيع أصل تم إنشاؤه أو تصنيعه وفق مواصفات متفق عليها مسبقاً مقابل سعر متفق عليه.

تمثل موجودات الاستصناع قيد التنفيذ الأموال التي تم صرفها وكذلك الدخل المستحق مقابل الموجودات سواء التي يتم إنشاؤها أو تصنيعها.

بعد اكتمال المشروع، يتم تحويل موجودات الاستصناع إلى حساب ذمم مدينة من الاستصناع، ويتم قيدها بالمبالغ المصروفة زائداً الدخل المتراكم على مدى فترة التصنيع / الإنشاء، ناقصاً دفعات السداد المتسلمة ومخصص انخفاض القيمة.

ي) مرابحة مشاريع

اتفاقيات مرابحة المشاريع هي اتفاقيات بيع مؤجلة يقوم الصندوق بموجبها ببيع أحد الأصول التي قام بشرائها وحيازتها بناءً على وعد من العميل بالشراء. يتكون سعر

البيع من التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه. ويتم إثبات المبالغ المستحقة القبض من معاملات مرابحة المشاريع بسعر البيع ناقصًا الدخل غير المحقق ناقصًا المبالغ المدفوعة مقدما ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد).

ك) المشاركة

المشاركة هي شراكة يساهم فيها الصندوق بنسبة معينة من رأس المال ويحق له تقاسم الأرباح أو الخسائر بشكل متناسب. تُدرج المشاركة في صافي قيمة الموجودات وهي التكلفة (المتوقع استردادها) مطروحًا منها مبالغ رأس مال المشاركة المرتجعة.

ل) تمويل عقد إيجار وكالة ومضاربة

المضاربة

عقد بين الصندوق والعميل يقوم بموجبه الصندوق بتوفير الأموال (رب المال) والطرف الآخر (المضارب) يستثمر الأموال في مشروع ويتم توزيع أي أرباح محققة بين الطرفين على أساس حصص الأرباح التي تم الاتفاق عليها مسبقًا في العقد. يعتبر المضارب مسؤولاً عن جميع الخسائر الناجمة عن سوء سلوكه أو إهماله أو اخلاله بشروط وأحكام المضاربة، وإلا فإن الخسائر يتحملها رب المال.

الوكالة

عقد بين الصندوق والعميل يقوم بموجبه أحد الطرفين (الموكل: الوكيل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل: الوكيل) لاستثمار أموال معينة وفقًا لشروط وأحكام الوكالة مقابل رسوم ثابتة. أي خسائر ناتجة عن سوء السلوك أو الإهمال أو مخالفة شروط وأحكام الوكالة والتي يتحملها الوكيل، وإلا فيتحملها الموّكل.

م) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات النقدية وغير النقدية المقومة بالعملة الأجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية، على أساس أسعار الصرف الفوري في تاريخ إجراء المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للصندوق بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. ويتم الاعتراف فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في قائمة الأعمال تحت بند أرباح / خسائر تحويل عملة أجنبية.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية للصندوق بسعر الصرف الفوري في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. ويتم قيد فروقات العملة الأجنبية الناتجة عن تحويل هذه الاستثمارات في حساب احتياطي القيمة العادلة تحت قائمة التغيرات في صافي الموجودات.

يتم الاعتراف بفروق الترجمة المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المطفأة في قائمة الأعمال.

ن) تحقق الإيرادات

ديون مرابحات السلع

يتم قيد الإيرادات من الديون لدى البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأخرى على أساس العائد الفعلي على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الأصلية القائمة.

استثمارات في الصكوك

يُحتسب الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس العائد الفعلي، ويُسجل في قائمة الأعمال. وبالنسبة للصكوك المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير يتم إثباتها أيضًا في قائمة الأعمال.

موجودات الإجارة

تقيد إيرادات الإجارة على أساس العائد الفعال (والذي يمثل قيمة الايجار ناقصاً الاستهلاك مقابل موجودات الإجارة).

الاستصناع

تُقيد الإيرادات من الاستصناع باستخدام العائد الفعلي طوال فترة المعاملات المعنّية.

مرابحة المشاريع

تُقيد الإيرادات من مرابحة المشاريع باستخدام العائد الفعلي طوال فترة المعاملات المعنّية.

تمويل عقد إيجار المضاربة

يتم الاعتراف بالدخل عند التوزيع من قبل المضارب بينما يتم تحميل الخسائر على قائمة العمليات عند إعلان المضارب.

تمويل عقد إيجار الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل على أساس الوقت المقسم على مدى فترة الإيجار

المشاركة

يُقيد الدخل من المشاركة عند نشوء حق تَسلم الدفعة أو عند التوزيع. كما تقيد حصة خسارة الصندوق من المشاركة في الفترة المحاسبية التي يتم فيها خصم تلك الخسارة من حصة الصندوق في رأس مال المشاركة.

س) تقييم انخفاض القيمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة

يطبق الصندوق نهج خسارة الائتمان على موجودات أدوات التمويل الخزينة وموجودات المشاريع المقاسة بالتكلفة المطفأة. ولتقييم مستوى مخاطر الائتمان، يتم تقسيم المالية الموجودات المالية إلى (3) فئات:

(1) المرحلة 1 - عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

(2) المرحلة 2 - وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

(3) المرحلة 3 - الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

يعتمد التوزيع لكل فئة على درجة التدني في الجودة الائتمانية للأصل المالي. في تاريخ كل تقرير مالي، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في التعرض لمخاطر الائتمان. يقوم الصندوق بمراقبة كافة الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فسيقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى العمر الزمني للأداة المالية بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً في الوقت الحالي، قام الصندوق بتقييم عدم وجود مخصص خسارة على ارتباطات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن صندوق مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للأداة المالية في تاريخ التقرير بناءً على تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع مخاطر التعثر في السداد التي كانت متوقعة للفترة المتبقية من الاستحقاق في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما بناءً على صندوق للمؤسسة وتقييم ائتمان الخبراء بما في ذلك التطلعية معلومة.

تشكل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ إعداد التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمالية مختلفة للتعثر في السداد. إن ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة هو الذي يشكل الأساس لمتوسط احتمالية التعثر المرجح المستخدمة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

تشمل المعلومات التي يتم دراستها في المستقبل التوقعات في البلدان للصناعات التي يعمل فيها المدينون للصندوق، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمراكز ذات الاختصاص وغيرها من والمعايير المماثلة، اضافة الى

دراسة مصادر الداخلي وخارجية مختلفة، وتوقع المعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. يخصص الصندوق الأطراف المقابلة لدرجات مخاطر الائتمان الداخلية ذات الصلة اعتمادًا على جودة الائتمان الخاصة بهم. المعلومات الكمية هي مؤشر رئيسي للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتستند إلى التغيير في احتمال التعثر مدى العمر الزمني للأداة المالية من خلال مقارنة تصنيف المعاملات و / أو أيام تجاوز الاستحقاق، بالنظر إلى أن بيانات سيناريوهات الاقتصاد الكلي ونماذج لبلدان معينة ليست متاحة بسهولة، في مثل هذه الحالات السيناريوهات والنماذج البديلة التي تم استخدامها.

تعد حالات احتمالية التعثر المستخدمة تطلعية ويستخدم صندوق نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص خسارة خسائر الائتمان المتوقعة.

تنعكس العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال الصندوق يدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

بالنظر إلى أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي هي مقياس نسبي، فإن تغيير معين، من حيث القيمة المطلقة، في احتمالية التعثر سيكون أكثر أهمية بالنسبة للأداة المالية ذات التعثر المحتمل المبدئي أقل من مقارنة بالأداة المالية ذات التعثر الشخصي المرتفع.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية في المرحلة 1 عند الاعتراف الأولي. مع ذلك، في حال تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير مقارنة مع الاعتراف المبدئي، عندئذ يتم نقل الأصل إلى المرحلة 2 (الرجوع إلى إيضاح 15 إدارة المخاطر). في حال وجود مؤشر على انخفاض القيمة، بالتالي يعتبر الأصل على انه منخفض القيمة ويتم تصنيفه ضمن المرحلة 3 كما هو مبين في الإيضاح 15 إدارة المخاطر.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة عن انخفاض قيمتها الائتمانية (والتي يتم النظر فيها بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يساوي:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا، أي خسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الزمني للأداة المالية والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية والتي تكون ممكنة في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (يشار إليها باسم المرحلة 1)؛ أو

- خسائر الائتمان المتوقعة بالكامل مدى العمر الزمني للأداة المالية، أي الخسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الزمني للأداة المالية والتي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة مدى العمر الزمني للأداة المالية الأداة المالية (يشار إليها باسم المرحلة 2).

بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، يتم تحديد مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا مخصومة لمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق.

موجودات مالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة

يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية منخفضة الجدارة الائتمانية باسم موجودات المرحلة 3. إن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة تتضمن بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية

بالنسبة للسيادية:

حرب أهلية مطولة / صراع مسلح خارجي

لغير السيادية:

ملفات الشركة بشأن الإفلاس

إلغاء رخصة التشغيل

دليل واضح على أن الشركة لن تكون قادرة على سداد المدفوعات في المستقبل.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل - بدلا من ذلك، قد يكون الأثر المشترك للعديد من الأحداث قد تسبب في انخفاض قيمة الموجودات المالية. يقوم الصندوق

بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي هي موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ كل تقرير.

شراء أو إنشاء موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية.

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة بشكل مختلف لأن الأصل يعاني من انخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يقوم الصندوق بإثبات جميع التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الزمني للأداة المالية منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسارة مع الاعتراف بأي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغيير المواتي لمثل هذه الموجودات إلى انخفاض في القيمة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية
يحدث تعديل الأصل المالي عند إعادة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للأصل المالي أو تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما على الفور أو في تاريخ مستقبلي.

يُمنح تحمل القرض في الحالات التي يكون فيها على الرغم من أن المقترض بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، إلا أن هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد أو حدوث تعثر بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادرًا على الوفاء بالشروط المعدلة. تتضمن الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد استحقاق الأصل المالي، والتغيرات في توقيت التدفقات النقدية للأصل المالي (سداد أصل المبلغ والأرباح)، وانخفاض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (إعفاء من أصل المبلغ والربح).

عندما يتم تعديل الأصل المالي، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقًا لسياسة الصندوق، يؤدي التعديل إلى الاستبعاد عندما ينتج عنه شروط مختلفة بشكل جوهري. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الشروط التعاقدية الأصلية، يراعي الصندوق ما يلي:

يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية وفقًا للشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقًا للشروط المعدلة، وكلا المبلغين مخصومان بمعدل الربح الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية أكبر من 10%، يرى الصندوق أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدي إلى الاستبعاد من الدفاتر. عند إجراء تقييم كمي لتعديل أو إعادة تفاوض على أصل مالي ضعيف ائتمانيًا أو أصل مالي مشترى أو منشأ منخفض القيمة الائتمانية كان خاضعًا للشطب، يأخذ الصندوق في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة (وليس التعاقدية) من قبل التعديل أو إعادة التفاوض ومقارنة تلك التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل أو إعادة التفاوض.

في حالة استبعاد الأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ الاستبعاد لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. الفرق بين هذه القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد مع الشروط الجديدة سيؤدي إلى ربح أو خسارة عند الاستبعاد. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد ناشئًا - منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير على المبلغ الاسمي المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية من التعثر في السداد والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. يراقب الصندوق مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر الاستحقاق بموجب الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية للأصل المالي ولا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، يحدد الصندوق ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عن طريق مقارنة:

- تقدير التعثر الشخصي المتبقي مدى العمر الزمني للأداة المالية استنادًا إلى البيانات عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع

- للفترة المتبقية لاحتمالية التعثر في تاريخ إعداد التقرير بناءً على الشروط المعدلة.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمؤسسة، حيث لا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، يعكس تقدير التعثر قدرة الصندوق على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ في الاعتبار خبرة صندوق السابقة في إجراء تحمّل مماثل، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات السلوكية بما في ذلك أداء الدفع للمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا ظلت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، فسيستمر قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الزمني للأداة المالية. إذا كان القرض المعدوم منخفض القيمة الائتمانية بسبب وجود دليل على انخفاض الائتمان (انظر أعلاه)، يقوم الصندوق بإجراء تقييم مستمر للتأكد مما إذا كانت مشاكل التعرض قد تم علاجها، لتحديد ما إذا كان القرض لم يعد معرضاً لانخفاض ائتماني. بشكل عام لا يتم قياس مخصص الخسارة على القروض الممنوحة إلا بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا عندما يكون هناك دليل على سلوك السداد المحسن للمقترض بعد التعديل الذي أدى إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يحتسب الصندوق خسارة التعديل من خلال مقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). يتم تضمين خسائر التعديل، إن وجدت، للموجودات المالية في قائمة عمليات في "خسائر تعديل الموجودات المالية". ثم يقيس الصندوق خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل، حيث يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

لا يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناشئ عن تعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم يقم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، يقوم الصندوق بإثبات حصته المحتفظ بها في الموجودات والمطلوبات المرتبطة بها عن المبالغ التي قد يضطر لتسويتها. إذا احتفظ الصندوق بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، يستمر الصندوق في الاعتراف بالأصل المالي كما يعترف أيضا بالعائدات المستلمة من القروض المضمونة.

تعريف التعثر في السداد

يعد تعريف التعثر في السداد أمرًا حاسمًا لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يعتمد على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدى العمر الزمني للأداة المالية، حيث أن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمالية التعثر التي تؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

يعتبر الصندوق أن ما يلي يشكل حالة تعثر في السداد:
- جميع العقود أو المدينين الذين حصلوا على تصنيف 21 في المقياس الداخلي صندوق (ما يعادل C في مقياس مودي و D في كل من تصنيفات إس آند بي و وفيتش)؛ أو

- علاوة على ذلك، يستخدم الصندوق أيضًا قرينة قابلة للدحض تستند إلى احتمالية التعثر. يتم تطبيق هذه القاعدة إذا كانت المدفوعات التعاقدية مستحقة لأكثر من 180 يومًا للعقود السيادية و 90 يومًا للعقود غير السيادية، ما لم تكن هناك معلومات معقولة وداعمة تشير إلى أن العقد ليس منخفض القيمة الائتمانية.

يستخدم الصندوق تعريف التعثر في السداد هذا للأغراض المحاسبية وكذلك لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تصميم تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات.

يستخدم الصندوق مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي إما تم تطويرها داخليًا أو

تم الحصول عليها من مصادر خارجية. كما هو مذكور في تعريف الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية أعلاه، فإن التعثر في السداد هو دليل على أن الأصل منخفض القيمة الائتمانية. لذلك، سوف تشمل الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية الموجودات المتعثرة، ولكنها ستشمل أيضًا الموجودات الأخرى غير المتعثرة نظرًا لأن تعريف انخفاض القيمة الائتمانية أوسع من تعريف التعثر في السداد.

شطب

عندما تعتبر التعرضات غير السيادية غير قابلة للتحصيل، يتم شطبها مقابل مخصص انخفاض القيمة ذي الصلة ويتم الاعتراف بأي خسارة فائضة في قائمة الأعمال. ويتم شطب هذه الموجودات بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة وتحديد قيمة الخسارة. يتم تسوية المبالغ المستردة لاحقاً من المبالغ التي سبق شطبها مع المخصص المحمل على قائمة الأعمال للصندوق. لا يتم شطب التعرضات السيادية بناءً على خبرة الصندوق السابقة منذ إنشائه. لم يشطب الصندوق أي موجودات مالية غير سيادية خلال السنة الحالية والسابقة.

انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من التغيرات في صافي الموجودات

يقوم الصندوق بممارسة الاجتهاد في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات المالية بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في صافي الموجودات. ويشمل ذلك تحديد الانخفاض سواء كان جوهرياً أم دائماً في القيمة العادلة لاستثمارات في رأسمال الشركات دون التكلفة. إن تحديد ما هو'جوهري' أو'دائم' يتطلب اجتهاداً. ولعمل هذا الاجتهاد يقوم الصندوق بتقييم، من بين عوامل أخرى، التذبذب العادي لأسعار الأسهم. بالإضافة إلى أن الصندوق يعتبر الانخفاض في القيمة مناسباً عندما يكون هناك دليل على انحدار الوضع المالي للشركة المستثمر بها، والصناعة وأداء القطاع، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية من العمليات والتمويل.

ويعتبر الصندوق بأن الانخفاض بنسبة 30% أو أكثر مقياس معقولٌ للانخفاض الجوهري دون مستوى التكلفة، بغض النظر عن مدة الانخفاض. يمثل الانخفاض الدائم الانخفاض دون التكلفة الذي يستمر لسنة واحدة أو أكثر بصرف النظر عن المبلغ.

موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته التقديرية القابلة للاسترداد. يتم تسجيل التعديلات على المخصص كمصروف أو قيد دائن في قائمة الأعمال.

ع) الزكاة وضريبة الدخل

بما أن الصندوق يعتبر جزءاً من بيت المال (مال عام)، فإنه لا يخضع للزكاة أو الضريبة.

ف) حدث لاحق

يتم تعديل القوائم المالية لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ التقرير وتاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار، شريطة أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت موجودة في تاريخ التقرير.

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف المصرح عنها. وكذلك تتطلب من الإدارة عمل اجتهادات أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. ومثل هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات يتم تقييمها بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وتتلخص أهم الاجتهادات والتقديرات فيما يلي:

الأحكام الهامة

استمرارية الشركة

قامت إدارة الصندوق بتقييم إمكانية استمرار الصندوق في عملياته وفق مبدأ الاستمرارية، وهي على ثقة بأن لدى الصندوق موارد للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. كما ان الادارة ليست على دراية بأية حالات عدم تيقن رئيسية قد تثير شكوكا هامة حول قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك، يتم الاستمرار في إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

التقديرات الهامة

الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية رقم (30) على كافة فئات الموجودات المالية اجتهادا - خاصة- في تقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للصندوق يأتي نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية ما يلي:

(1) نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للصندوق والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات.

(2) الضوابط المستخدمة من قبل الصندوق في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخصص على أساس 12 شهراً أو العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي.

(3) تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات.

(4) تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمالية التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر..

(5) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وأوزانها الاحتمالية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تُقاس القيم العادلة للأدوات المالية غير المُدرَجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم الفنية، ويتطلبُ ذلك درجة معيَّنة من الأحكام والتقديرات.

ومع ذلك، فإنَّ المبلغ الفعلي الذي يتحقَّق في معاملة مستقبلية قد يختلف عن التقدير الحالي بالقيمة العادلة، وقد يظل خارج تقديرات الإدارة، وذلك بالنظر إلى حالة عدم التيقُّن الملازمة التي تحيط بتقييم الاستثمارات غير المُدرَجة في السوق المالية.

تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة:

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، في هذه القوائم المالية، إن وجدت لتكون قابلة للتطبيق.

معيار المحاسبة المالية رقم 39 "التقارير المالية عن الزكاة"

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات المالية الإسلامية بما في ذلك العرض

والإفصاح في قوائمها المالية. الغرض من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة إلى مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسة مالية إسلامية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. قام الصندوق بتقييم تأثير هذا المعيار وخلص إلى أنه غير قابل للتطبيق لأن الصندوق ليس دافعاً للزكاة.

معيار المحاسبة المالية رقم 41 - "التقارير المالية الأولية"

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية الأولية ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى من الإفصاحات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

يأخذ المعيار في الاعتبار المتطلبات ذات الصلة بمعيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" ومعايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة/المعدلة مؤخراً. يوفر هذا المعيار أيضاً خياراً للمؤسسة لإعداد ونشر مجموعة كاملة من القوائم المالية في تواريخ إعداد التقارير الأولية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المعنية. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

قام الصندوق بتقييم متطلبات المعيار وخلص إلى أنه لا ينطبق على الصندوق. إن الصندوق، باعتباره مؤسسة فوق طبيعية، غير مطالب بموجب القانون أو اللوائح بإعداد تقارير مالية أولية كما أنه يقوم بإعداد تقارير مالية أولية على أساس طوعي.

معيار المحاسبة المالية رقم 44 - "تحديد السيطرة على الموجودات ومشروعات الأعمال"

يحدد هذا المعيار معايير الحصول على السيطرة على الموجودات، أي وجود مخاطر ومكافآت عرضية مرتبطة بملكية الموجودات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالموجودات الأساسية لأدوات مثل الصكوك والترتيبات التشاركية مثل المضاربة والمشاركة والوكالة. علاوة على ذلك، يتناول المعيار الظروف التي يتم فيها فقدان السيطرة.

ويحدد هذا المعيار أيضاً مبادئ تقييم الحاجة إلى توحيد القوائم المالية في حالة سيطرة إحدى المؤسسات على الأعمال، واتخاذ شكل منشأة قانونية مستقلة. يسري هذا المعيار على الفور وينطبق على وبعد الفترات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 للصندوق. لقد قام الصندوق بتقييم أحكام هذا المعيار وتوصل إلى أن الصندوق ملتزم بالفعل بمتطلبات هذا المعيار.

المعايير الصادرة التي لم تصبح سارية المفعول بعد

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية. يعتزم الصندوق تطبيق معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول ويقوم حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوائمه وأنظمته المالية.

(أ) معيار المحاسبة المالية رقم 40 "التقرير المالي لنوافذ التمويل الإسلامي"

يهدف هذا المعيار إلى وضع متطلبات إعداد التقارير المالية للخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية (على شكل نوافذ تمويل إسلامي). يسري هذا المعيار على القوائم المالية لنافذة التمويل الإسلامي للمؤسسات المالية التقليدية للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق هذا المعيار على الصندوق لأنه ليست مؤسسة مالية تقليدية.

(ب) معيار المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل لعام 2021) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية"

يصف معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى

مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1 السابق. وينطبق على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتويات القوائم المالية والهيكل الموصى به للقوائم المالية التي تسهل العرض الصحيح بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة وقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى. يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. يقوم الصندوق حاليًا بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمه المالية.

(ج) معيار المحاسبة المالية رقم - 42 "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح عن القوائم المالية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

يعمل هذا المعيار على تحسين متطلبات العرض والإفصاح بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 12 الحالي "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامي".

يسري هذا المعيار على القوائم المالية السنوية لمؤسسات التكافل التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 42 على القوائم المالية لأن الصندوق ليس مؤسسة تكافلية.

(د) معيار المحاسبة المالية رقم - 43 "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس

يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والتقرير عن ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تتوافق متطلبات هذا المعيار على النحو الواجب مع أفضل الممارسات الدولية للتقرير المالي لأعمال التأمين.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية لمؤسسة التكافل لفترة إعداد التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 43 على القوائم المالية لأن الصندوق ليس مؤسسة تكافلية.

(هـ) معيار المحاسبة المالية رقم 45 - "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"

يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركي (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية على الموجودات الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. عادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم تسجيلها أنها شبه حقوق ملكية.

يوفر هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشباه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أخرى شبه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 مع السماح بالتطبيق المبكر. يقوم الصندوق حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمه المالية.

(و) معيار المحاسبة المالية رقم 46 - "الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة"

يصف هذا المعيار معايير توصيف الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية".

يشمل هذا المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية وما إلى ذلك المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض الجوانب المحددة لإعداد التقارير المالية، على سبيل المثال، انخفاض القيمة والالتزامات المحملة بالخسائر التي تتحملها المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، ولا سيما مواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" فيما يتعلق بقائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب أن يتم اعتماد هذا المعيار في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 45 "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)". يقوم الصندوق حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمه المالية.

(ز) معيار المحاسبة المالية رقم - 47 "تحويل الموجودات بين مجمعات الاستثمار"

يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على كافة تحويلات الموجودات بين مجمعات الاستثمار ذات الصلة (وحيثما تكون جوهرية، بين الفئات الهامة) بحقوق الملكية وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب اعتماد وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متسق لمثل هذه التحويلات بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة ويصف متطلبات الإفصاح العام في هذا الصدد.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 مع السماح بالتطبيق المبكر. يقوم الصندوق حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمه المالية.

3. نقد وما في حكمه

	2023	2022
نقد لدى البنوك	**4,900**	2,661
ديون مرابحات السلع قصيرة الأجل لدى بنوك (إيضاح 4)	**2,483**	10,959
نقد وما في حكمه	**7,383**	13,620

ديون مرابحات السلع المدرجة ضمن النقد وما في حكمه هي تلك الديون بين البنوك والتي لها مدة أصلية تساوي أو تقل عن ثلاثة أشهر. تم الإفصاح عن الديون التي لها آجال استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر في الإيضاح رقم (4).

4. ديون مرابحات السلع

	2023	2022
ديون مرابحات السلع	**27,716**	37,299
ايراد مستحق	**257**	185
ديون مرابحات السلع بتواريخ استحقاق أقل من 3 شهور من تاريخ الإنشاء (الإيضاح 3)	**(2,483)**	(10,959)
	25,490	26,525

يتم الاحتفاظ بديون مرابحات السلع بتاريخ استحقاق أصلي أكثر من ثلاثة أشهر لدى بنوك إسلامية.

5. موجودات إجارة، صافي

فيما يلي الحركة في موجودات الإجارة خلال السنة:

	2023	2022
التكلفة:		
موجودات قيد الإنشاء:		
الرصيد في بداية السنة	**22,904**	10,903
إضافات	**2,250**	12,001
تحويل إلى موجودات قيد الاستعمال	**(11,703)**	-
الرصيد في نهاية السنة	**13,451**	22,904
أصول مستخدمة:		
الرصيد في بداية السنة	**81,798**	82,031
تحويل من موجودات في فترة الإنشاء	**11,703**	-
تحويلات أخرى	**966**	(233)
الرصيد في نهاية السنة قبل مخصص انخفاض القيمة	**94,467**	81,798
مجموع التكاليف	**107,918**	104,702
الاستهلاك المتراكم:		
الرصيد في بداية السنة	**68,269**	63,871
تعديلات أخرى	**193**	(524)
المحمل للسنة	**4,780**	4,922
الرصيد في نهاية السنة	**73,242**	68,269
صافي القيمة الدفترية:	**34,676**	36,433

زائداً: ذمم إجارة مدينة متأخرة ومبالغ مستحقة الدفع	**6,515**	5,090
ينزل: مخصص انخفاض في القيمة (إيضاح 11)	**(8,258)**	(5,475)
إيراد مستحق	**1,563**	768
مجموع الاستثمار في موجودات الإجارة	**34,496**	36,816

يلخص الجدول أدناه حركة مخصص انخفاض القيمة مقابل موجودات الإجارة:

	2023	2022
الرصيد في بداية السنة	**5,475**	4,603
المحمل للسنة	**2,783**	872
الرصيد في نهاية السنة	**8,258**	5,475

فيما يلي ملخص بصافي إيرادات الإجارة:

	2023	2022
ايراد الإيجارات	**7,219**	7,002
مصروف استهلاك	**(4,780)**	(4,922)
صافي دخل الإيجار	**2,439**	2,080

تشمل إيرادات الإيجارات حصص الأرباح من الإجارة المجمعة بمعدل 50% من الموزع على السعر المرجعي (ليبور).

6. استثمارات في الصكوك

تمثل شهادات الاستثمار في الصكوك حصة في الصكوك الصادرة من حكومات متعددة.

تم تصنيف الاستثمارات في الصكوك على النحو التالي:

	2023	2022
جهات حكومية	**15,019**	24,102

تتكون الاستثمارات في الصكوك كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2023	2022
الصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة العمليات	**-**	9,135
الصكوك المُصنَّفة بالتكلفة المُطفَأة	**15,019**	14,967
المجموع	**15,019**	24,102

ان الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2023	2022
الرصيد في بداية السنة	**24,102**	29,408
الحركة خلال السنة		
استردادات	**(9,159)**	(5,427)
ربح القيمة العادلة الغير محقق	**161**	119
إيراد مستحق	**(138)**	(51)
خصم غير مطفأ	**53**	53
الرصيد في نهاية السنة	**15,019**	24,102

التصنيفات الائتمانية	**2023**	2022
A-	**15,019**	14,966
-AA	**-**	5,072
غير مُصنَّف	**-**	4,064
المجموع	**15,019**	24,102

يتكون الدخل من استثمارات الصكوك مما يلي:

	2023	2022
إيرادات قسائم	**477**	776
خسارة من استرداد الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال	**(159)**	(375)
ربح القيمة العادلة غير المحققة	**161**	119
إطفاء خصم	**53**	53
المجموع	**532**	573

7. تمويل عقود إيجار وكالة ومضاربة

	2023	2022
عقد إيجار وكالة - بنك البوسنة الدولي	**1,825**	1,991
صناديق التأجير التابعة للمحكمة الشرعية الماليزية	**1,057**	1,260
مجموع تمويل عقود إيجار وكالة ومضاربة	**2,882**	3,251
إعادة تقييم عملات أجنبية	**(579)**	(603)
المجموع	**2,303**	2,648

تتلخص الحركة في تمويل عقد إيجار وكالة ومضاربة على النحو التالي:

	2023	2022
الرصيد في بداية السنة	**3,251**	3,463
سدادات	**(369)**	(212)
الرصيد في نهاية السنة	**2,882**	3,251

8. استثمارات عقارية

	2023	2022
مبنى	**4,559**	4,559
ينزل: الاستهلاك المتراكم:	**(386)**	(261)
صافي القيمة الدفترية للمبنى	**4,173**	4,298
أراضي	**7,813**	7,813
حصة عضو تجمع مصرفي	**(6,039)**	(6,233)
المجموع	**5,947**	5,878

يتألف الاستثمار العقاري من العقارات المشتراة في عام 2020 للتأجير وزيادة قيمتها الرأسمالية بمرور الوقت. وتقع هذه العقارات في المملكة العربية السعودية. اعتمد الصندوق سياسة إعادة تقييم العقارات كل ثلاث سنوات باستخدام تقرير المثمن المستقل. صدر أحدث تقرير تقييم مستقل في 10 ديسمبر 2021، واستخدم المقيم منهج الدخل وتكلفة الاستبدال لاستنتاج القيمة العادلة للعقارات.

وبناء على تقرير المثمن باستخدام منهج الدخل، بلغت القيمة السوقية للعقار كما في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 13,33 مليون دولار أمريكي، حصة الصندوق منها 51.51%. في المقابل، بلغت قيمة العقار باستخدام تكلفة الاستبدال 7.87 مليون دولار أمريكي، مع الأخذ في الاعتبار حصة الصندوق كما ذكرنا سابقاً (بما في ذلك قيمة الأرض وتكاليف البناء). وخلص المثمن إلى أن قيمة العقار تبلغ 13,33 مليون دولار أمريكي (باستخدام منهج الدخل) بالنظر إلى تأثير ظروف كوفيد-19 على سوق العقارات في المملكة العربية السعودية.

تعتقد الإدارة أن القيمة السوقية للعقار هي نفسها إلى حد كبير كما في 31 ديسمبر 2023، بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية وظروف العرض والطلب لسوق العقارات في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

بلغ دخل الإيجار خلال عام 2023 ما قيمته 634 دولار أمريكي (2022: 1,009 دولار أمريكي) وبلغت مصاريف التشغيل 503 دولار أمريكي (2022: 593 دولار أمريكي). بلغ صافي دخل الإيجار خلال العام 131 دولار أمريكي (2022: 416 دولار أمريكي).

9. الاستصناع

	2023	2022
موجودات استصناع قيد التنفيذ	**68,142**	64,175
ذمم استصناع	**37,330**	14,118
ايراد مستحق	**9,391**	6,846
ناقصا: ربح مؤجل	**(7,628)**	(2,309)
ناقصاً: حصة المشاركين في التجمع المصرفي	**(64,442)**	(55,342)
ناقصًا: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 11)	**(4,405)**	(3,525)
المجموع	**38,388**	23,963

وتتراوح حصة الصندوق في المشاريع المشتركة المذكورة أعلاه من 14.3% إلى 80% (2022: من 14.3% إلى 80%) من ذمم المشاريع المدينة.

يلخص الجدول أدناه حركة مخصص انخفاض القيمة مقابل موجودات الاستصناع:

	2023	2022
الرصيد في بداية السنة	**3,525**	2,089
المحمل للسنة	**880**	1,436
الرصيد في نهاية السنة	**4,405**	3,525

10. مرابحة المشاريع

	2023	2022
ذمم مضاربة مشاريع مدينة	**17,279**	15,360
ايراد مستحق	**108**	113
ناقصاً: ربح مؤجل	**(4,211)**	(1,418)
ناقصاً: حصة المشاركين في التجمع المصرفي	**(5,339)**	(5,800)
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 11)	**(154)**	(349)
المجموع	**7,683**	7,906

11. مخصص لانخفاض قيمة موجودات الخزينة المشاريع والاستثمارات

يتألف مخصص انخفاض القيمة للصندوق مما يلي:

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة (1)	**المرحلة (2)**	**المرحلة (3)**	**المجموع**
موجودات الإجارة	**414**	**1,146**	**6,698**	**8,258**
الاستصناع	**1,369**	**-**	**3,036**	**4,405**
مضاربة المشاريع	**87**	**-**	**67**	**154**
	1,870	**1,146**	**9,801**	**12,817**
المشاركة				**1,031**
ذمم مدينة أخرى				**133**
المجموع				**13,981**

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
موجودات الإجارة	890	662	3,923	5,475
الاستصناع	374	605	2,546	3,525
مضاربة المشاريع	263	-	86	349
	1,527	1,267	6,555	9,349
المشاركة				1,032
المجموع				10,381

إن حركة مخصص الانخفاض في القيمة هي كما يلي:

	2023	2022
الرصيد في بداية السنة	**10,381**	7,327
المحمل للسنة	**3,600**	3,054
الرصيد في نهاية السنة	**13,981**	10,381

12. أرصدة ومعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

بحسب لوائح الصندوق، يحق للبنك الإسلامي للتنمية بصفته مضارباً الحصول على حصة قدرها 10% من صافي دخل الصندوق ويظهر هذا المبلغ بصورة مستقلة في قائمة الأعمال.

وطبقا لأحكام نظام الصندوق، يقوم البنك بصفته مضارباً بتوفير بعض المرافق الإدارية والموظفين للصندوق دون تحميل أي مصروف منفصل على الصندوق.

في تاريخ التقرير، كان عدد الشهادات المكتتب بها التي يحملها البنك الإسلامي للتنمية 3,200 (2022: 3,200).

تتم إدارة الصندوق من قبل البنك الإسلامي للتنمية وتتم معاملاته من خلال البنك الإسلامي للتنمية ومعظم الترتيبات الرئيسية يديرها البنك الإسلامي للتنمية.

فيما يلي صافي رصيد المطلوب إلى الأطراف ذات العلاقة كما في نهاية السنة:

مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	2023	2022
البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية	**11**	7,764
صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني	**-**	2
	11	7,766

13. مساهمة حملة الشهادات

تتكون مساهمات حملة الشهادات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2023	2022
مصرح به: 50,000 شهادة بقيمة 000,10 دولار أمريكي للشهادة الواحدة (2022: 50,000 شهادة بقيمة 10,000 دولار أمريكي للشهادة الواحدة)	**500,000**	500,000
مصدرة ومكتتب بها ومدفوعة: 11,520 شهادة بقيمة 10,000 دولار أمريكي للشهادة الواحدة (2022: 11,451 شهادة بقيمة 10,000 دولار أمريكي للشهادة الواحدة)	**115,200**	114,510

خلال العام، تمت زيادة رأس مال الصندوق بمبلغ 150,000 دولار أمريكي في 25 رجب 1445هـ (17 يوليو 2023م)، ومبلغ 540,000 دولار أمريكي في 25 ربيع الأول 1445هـ (10 أكتوبر 2023م) وفقاً لموافقة رئيس البنك الإسلامي للتنمية.

13-1 الاحتياطي العام

وفقاً لنظام الصندوق، فقد فوض المشاركون المضارب بأن يقوم قبل توزيع أي أرباح بتجنيب مبلغ من صافي دخل الصندوق حسبما يعتبره ملائماً لتكوين احتياطي عام لدعم ومساندة الصندوق على ألا يتجاوز المبلغ 20% من صافي الدخل السنوي، إلى أن يساوي هذا الاحتياطي 50% من رأس مال الصندوق.

14. مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان (سيادي، مؤسسة مالية، شركة، مشروع شركة .... الخ) في إمكانية أن يخفق الضامن في الوفاء بالتزاماته التعاقدية وينتج عن ذلك خسارة مالية للصندوق. تعد مخاطر الائتمان أكبر مصدر لمخاطر الصندوق، وتنتج بشكل أساسي عن أنشطته التمويلية والاستثمارية.

ويدير الصندوق ثلاثة مصادر رئيسية للائتمان:

(1) مخاطر الائتمان السيادي المتعلق بمحفظة عمليات التمويل،

(2) مخاطر الائتمان غير السيادي المتعلق بمحفظة التمويل) المشاريع والشركات والمؤسسات المالية)،

(3) مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة في محفظة استثمارات الخزينة.

وضع الصندوق إطاراً شاملاً لإدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك سياسات وأطر إرشادية وأدوات لمختلف أنواع تمويل العمليات. تتم صياغة سياسة الائتمان وتحديد السقوف ومراقبة التعرض بشكل مستقل من قبل إدارة مخاطر المجموعة، حيث تتأكد من أن جميع إدارات الأعمال تلتزم بالسياسات المعنية والسقوف الائتمانية التحوُّطية التي يضعها مجلس المديرين التنفيذيين والإدارة. يستخدم الصندوق مقياس تصنيف مخاطر مكون من 21 درجة، حيث أن درجة (1) تمثل أفضل تصنيف للتعرض ويقابله تصنيف "AAA" لوكالات التصنيف العالمية، ودرجة (21) كتخلف طوعي عن السداد. ويتم تجميع درجات المقياس الإحدى وعشرون مرة أخرى إلى سبع فئات ابتداءً من فئة "A"-"G". ويتم نشر هذه السياسات بصورة واضحة داخل الصندوق وذلك بهدف الحفاظ على المستوى العام لمخاطر الائتمان ضمن المعطيات التي تحدِّدها إدارة الصندوق.

وتقوم إدارة الخزينة بالبنك بإدارة محفظة الاستثمارات في الأموال السائلة للصندوق وتشمل التعاملات مع بنوك ذات سمعة حسنة. واستثمار الأموال السائلة في ديون مرابحات السلع والمرابحة المجمّعة والصكوك ذات التصنيفات الائتمانية المقبولة لدى البنك بحسب سياسته. ويتم تغطية قروض الصندوق واستثماراته في الإجارة المجمّعة، في معظم الحالات، بالحصول على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء أو ضمانات بنكية تجارية من بنوك ذات تقييم مقبول لدى البنك وفقا لسياساته المعتمَدة.

ويستفيد البنك وجهاته المنتسبة والصناديق التابعة له من وضع الدائن المفضل في التمويل السيادي، عن طريق منحه أولوية قبل الدائنين الآخرين في حالة التأخُّر في السداد والتي تشكل حماية قوية مقابل خسائر الائتمان. وتاريخيًا، لدى الصندوق مستوى منخفض جدا من الأرصدة التي تجاوزت مواعيد استحقاقها. ومن وجهة نظر الإدارة ليس من المرجَّح تكبُّد خسائر ائتمان إضافية كبيرة باستثناء المخصصات المجنّبة

مخاطر الائتمان السيادي

عندما يقوم الصندوق بتمويل منشآت سيادية فإنه يطلب ضماناً بنكيا سيادياً كاملاً أو ما يعادله. وبتقديم هذه التمويلات فإن الصندوق يتعرض لمخاطر الدولة التي تتضمن خسائر محتملة نتيجة عدم قدرتها أو رغبتها في خدمة التزاماتها المطلوبة للبنك. يقوم البنك بإدارة مخاطر ائتمان الدول آخذاً في الاعتبار وضعه الدائن التفضيلي الذي يتمتع به، من خلال سياسات وإجراءات مناسبة تغطي كافة أوجه الأنظمة، بما فيها تقدير مخاطر الدول (من خلال التصنيف الائتماني للدولة)، ووضع السقوف، وتخطيط العمليات، والجودة عند دخول عروض المشاريع، والصرف والسداد، وإدارة المتأخرات. وتتم مراقبة المحفظة بشكل دوري للتأكد من الالتزام بالإرشادات والسقوف، وتتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على جودة المحفظة.

مخاطر الائتمان غير السيادي

ينتج التعرض لمخاطر الائتمان غير السيادي عن عمليات تمويل للمشاريع والشركات والمؤسسات المالية دون ضمانات صريحة من الحكومات المعنية. إلا أن هذه التمويلات مقصورة على منشآت استراتيجية ومشاريع في الدول الأعضاء، حيث تكون الحكومة في الغالب صاحبة المصلحة الرئيسة والمساهم أو الضامن للمورد أو المشتري، مثل شراكات مشاريع القطاع العام والقطاع الخاص.

يدير الصندوق مخاطر الائتمان الضمنية لعمليات التمويل غير السيادي على مستويين: مستوى المعاملة ومستوى المحفظة. فعلى مستوى المعاملة يتبنى الصندوق إجراءات ارشادية شاملة ونماذج تصنيف للمشاريع والشركات والمؤسسات المالية، لتعزيز إجراءات العناية الواجبة والتأكد من جودة مقترحات التمويل الجديدة. ولدى البنك الإسلامي للتنمية إطار إدارة لتحديد أقصى مدى للتعرض لأي عملية تمويل، بناءً على سجلها الائتماني. بالإضافة إلى أنه يتم الحصول على الضمانات والسندات المالية المناسبة للعمليات غير السيادية بناءً على تقييم مخاطر وإجراءات العناية الواجبة. ويتم فحص إجراءات التأكد من الاعتماد من خلال لجان فنية ولجان العمليات، قبل تقديمها للرئيس أو المجلس للموافقة.

تتم المراقبة على مستوى المحفظة بشكل منتظم من خلال نظام انذار مبكر. بناءً على نتيجة التقييم، يتم تحديث تصنيف مخاطر العمليات، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه أي عملية تظهر عليها علامات تدهور في سجلها الائتماني.

خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

يطبق الصندوق طريقة على ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يعتمد نظام تصنيف المراحل للبنك على التقييم النسبي لمخاطر الائتمان، وذلك لأنها تعكس الزيادة الجوهرية منذ الاعتراف الأولي للأصل. يجرى التقييم المرحلي على مستوى العقود بدلًا من مستوى الأطراف المقابلة، إذ قد يختلف مقدار التغيير في مخاطر الائتمان بالنسبة للعقود المختلفة التي تخصّ نفس الطرف الملزم. أيضًا، قد تكون للعقود المختلفة لنفس الطرف المقابل مخاطر ائتمانية مختلفة عند الاعتراف المبدئي.

تشمل المرحلةُ 1 الأدواتِ الماليةَ التي لم تعرف زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي أو التي عرفت مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. ويعتبر الصندوق أن الأصل المالي الذي يتميز بمخاطر ائتمان منخفضة عند وجود تصنيف ائتماني داخلي أو خارجي " تصنيف الاستثمار" وفقاً للتعريف المتعارف عليه عالمياً وانه لم يتعرض لانخفاض جوهري في التصنيف الائتماني.

تتضمن المرحلة 2 الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تحديد مدى زيادة مخاطر التعثر في أداة مالية بصورة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، يأخذ البنك المعلومات والتحليلات النوعية والكمية التي تستند إلى الخبرة التاريخية للبنك وتقييم خبراء الائتمان والتوقعات للمستقبل والمعلومات المتاحة دون تكاليف أو جهود غير ملائمة. وبغض النظر عن نتائج التقييم أعلاه، يفترض البنك وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للتعرض السيادي وغير السيادي للمخاطر منذ الاعتراف الأولي عند ما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً للتمويل السيادي وأكثر من 30 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. عندما تُظهر الأداة في المرحلة 2 تحسناً في نوعية الائتمان في تاريخ التقييم، يتم إعادتها إلى المرحلة 1.

في حال وجود دليل موضوعي على تحديد انخفاض قيمة أصل مالي، يتم اثبات مخصصات محددة مقابل الانخفاض في القيمة في قائمة العمليات، ويتم تصنيف الأصل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 ضمن المرحلة 3. يفترض الصندوق انخفاض القيمة الائتمانية للموجودات في حال تأخر الدفعات التعاقدية عن موعد سدادها لأكثر من 180 يوماً للتمويل السيادي و90 يوما للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. بالإضافة إلى ذلك، قد يعتبر الصندوق أحد الأصول منخفض القيمة إذا قدر الصندوق أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين التزاماته الائتمانية بالكامل، دون لجوء الصندوق إلى إجراءات مثل الحصول على ضمان.

لا يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند استرداد جميع المبالغ المتأخرة السداد، وتقرير انه يتم استرداد جميع المبالغ القائمة مستقبلا بالكامل بموجب الشروط التعاقدية

الأصلية أو شروط معدلة للأداة المالية مع معالجة جميع المعايير المتعلقة بتصنيف ما هو منخفض القيمة. يتم إرجاع الأصل المالي إلى المرحلة 2 بعد فترة تعافيه.

يقوم الصندوق بانتظام بمراقبة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هنالك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ويقوم بتعديلها حسبما هو ملائم للتأكد من قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يتأخر سداد المبلغ.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وفقاً لاحتمالات التعثر حيث يتم تعريف خسائر الائتمان بأنها القيمة الحالية للعجز في النقد. تُحتسب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات المرحلة 1 والمرحلة 2 بمضاعفات المكونات الأساسية الثلاث وهي احتمال التعثر، والخسارة نتيجة التعثر، والتعرض لمخاطر التعثر وخصم المخصص الناتج باستخدام معدل الربح الفعلي للأداة.

يتم استخراج المعايير الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة عموماً من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخلياً وبيانات تاريخية أخرى. ويتم تعديل هذه المعايير لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو مبين أدناه.

احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الطرف المقابل في التزاماته المالية ضمن فترة واسعة (أي سنة او العمر الزمني). تستخدم تقديرات احتمالية التعثر أدوات تصنيف داخلية مصممة حسب الفئات المختلفة للأطراف المقابلة والتعرض للمخاطر. تستند نماذج التصنيف الداخلية هذه على بيانات تجميعية داخلياً وخارجياً تتألف من عوامل كمية ونوعية. تنتج تصنيفا نسبيا لمخاطر الائتمان وهو بدوره مرتبط باحتمالية التعثر لمدة سنة واحدة، ويتم مواءمتها لتعكس متوسط تقديرات التعثر طويلة الأجل للبنك (من خلال دورة التعثر). يستخدم الصندوق نموذجاً محدداً بناء على معايير تتعلق بالدولة والصناعة لتحويل احتمالية التعثر خلال دورة التعثر إلى تحديد التعثر في زمن محدد للحصول على الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد.

الخسارة من التعثر المفترض هي حجم الخسارة المحتملة لحدث تعثر. يتم تقديرها عموماً بالقيمة المفقودة زائد التكاليف بعد خصم الاسترداد (إن وجد) كنسبة مئوية للمبلغ القائم. يستخدم الصندوق نماذج تقدير داخلية للخسارة نتيجة التعثر تأخذ في اعتبارها الهيكل والضمانات وفترة تقادم المطالبة والتصنيف الائتماني للطرف المقابل والدولة. يتم مواءمة الخسارة نتيجة التعثر لتعكس خبرة الاسترداد الخاصة بالصندوق ومستوى تطور البيانات التجميعية المتعددة للبنك.

التعرضات قيد التعثر هي حجم الخسارة المحتملة وذلك في حال كان هناك تعثر. يقوم الصندوق باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض أداة مالية للمخاطر نتيجة التعثر هو إجمالي قيمتها الدفترية. بالنسبة للعقود والالتزامات المالية مثل الضمانات والاعتمادات المستندية، فإن التعثر نتيجة خسارة يشتمل على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد.

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 30 تنبؤ خسائر الائتمان المتوقعة. يستخدم البنك نموذجاً احصائياً يربط بين الأداء المستقبلي للأطراف المقابلة مع البيئة الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية. كما يربط النموذج ما بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية مع مخاطر تعثر الطرف المقابل. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر اجمالي الناتج المحلي وأسعار سوق الأسهم ومعدلات البطالة وأسعار السلع وتلك التي تتطلب تقييماً للاتجاه الحالي والمستقبلي لدورة الاقتصاد الكلية. يقوم الصندوق بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة به من خلال حساب المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة في تعرضها للمخاطر ضمن (3) سيناريوهات اقتصادية كلية استشرافية.

مبالغ التعرض وتغطية خسائر الائتمان المتوقعة

يعترف البنك بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً لأدوات المرحلة 1 ـ وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني لأدوات المحلة 2. بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، يقوم الصندوق بتحديد مبلغ مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة بمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق ذلك.

تعرض الجداول أدناه تفاصيل إجمالي التعرض (موجودات المشروع والخزانة والاستثمارات الأخرى المعرضة لمخاطر الائتمان)، ومخصص انخفاض القيمة ونسبة التغطية حسب نوع التعرض للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2023.

31 ديسمبر 2023	اجمالي القيمة التعرض				مخصص انخفاض القيمة			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
سيادي	6,274	-	5,792	12,066	71	-	1,692	1,763
غير سيادي	55,666	8,433	13,882	77,981	1,798	1,146	8,110	11,054
المجموع 31 ديسمبر 2023	**61,940**	**8,433**	**19,674**	**90,047**	**1,869**	**1,146**	**9,802**	**12,817**

31 ديسمبر 2023	نسبة التغطية (مخصص انخفاض القيمة / مبلغ التعرض)			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
سيادي	%1.13	%0.00	%29.21	%14.61
غير سيادي	%3.23	%13.59	%58.42	%14.18
المجموع 31 ديسمبر 2023	**%3.01**	**%13.59**	**%49.82**	**%14.23**

31 ديسمبر 2022	اجمالي القيمة التعرض				مخصص انخفاض القيمة			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
سيادي	29,391	-	5,740	35,131	59	-	1,404	1,463
غير سيادي	68,150	13,812	19,960	101,922	1,468	1,267	5,151	7,886
المجموع 31 ديسمبر 2022	97,541	13,812	25,700	137,053	1,527	1,267	6,555	9,349

31 ديسمبر 2022	نسبة التغطية (مخصص انخفاض القيمة / مبلغ التعرض)			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
سيادي	%0.20	%0.00	%24.46	%4.16
غير سيادي	%2.15	%9.17	%25.81	%7.74
المجموع 31 ديسمبر 2022	%1.57	%9.17	%25.51	%6.82

15. تركيز مخاطر الائتمان

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما ينخرط عددٌ من الأطراف المقابلة في أعمال مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو التي لديها سمات اقتصادية متشابهة والتي قد تتسبب في التأثير على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بصورة مماثلة بسبب التغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. يشير تركز مخاطر الائتمان للحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو في منطقة جغرافية محددة. ويعمل الصندوق على إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة التمويل لتجنب التركز غير الضروري للمخاطر لدى أفراد أو عملاء في مواقع أو قطاعات صناعية محددة.

فيما يلي تحليل لتركز الموجودات وفقا للمناطق الجغرافية كما في 31 ديسمبر:

	31 ديسمبر 2023				
البيان	**نقد وما في حكمه**	**ديون مرابحات السلع**	**استثمارات**	**الذمم المدينة**	**المجموع**
أفريقيا	**-**	**-**	**16,424**	**21,491**	**37,915**
آسيا	**7,383**	**25,490**	**39,083**	**11,525**	**83,481**
أوروبا	**-**	**-**	**2,258**	**3,634**	**5,892**
أمريكا الشمالية	**-**	**-**	**-**	**9,723**	**9,723**
مجموع الموجودات	**7,383**	**25,490**	**57,765**	**46,373**	**137,011**

	31 ديسمبر 2022				
البيان	**نقد وما في حكمه**	**ديون مرابحات السلع**	**استثمارات**	**الذمم المدينة**	**المجموع**
أفريقيا	-	-	19,745	14,866	34,611
آسيا	13,620	26,525	46,984	8,198	95,327
أوروبا	-	-	2,715	2,514	5,229
أمريكا الشمالية	-	-	-	6,725	6,725
مجموع الموجودات	13,620	26,525	69,444	32,303	141,892

إن توزيع موجودات الصندوق بحسب القطاع في 31 ديسمبر هو كما يلي:

البيان البيان	31 ديسمبر 2023				
	عقارات	خدمات عامة	مؤسسات مالية	أخرى	المجموع
نقد وما في حكمه	-	-	7,383	-	7,383
ديون مرابحات السلع	-	-	25,490	-	25,490
استثمارات	26,699	28,762	-	2,304	57,765
الذمم المدينة	46,071	-	-	-	46,071
ذمم مدينة أخرى	302	-	-	-	302
مجموع الموجودات	73,072	28,762	32,873	2,304	137,011

البيان	31 ديسمبر 2022				
	عقارات	خدمات عامة	مؤسسات مالية	أخرى	المجموع
نقد وما في حكمه	-	-	13,620	-	13,620
ديون مرابحات السلع	-	-	26,525	-	26,525
استثمارات	31,434	17,971	-	20,039	69,444
الذمم المدينة	31,869	-	-	-	31,869
ذمم مدينة أخرى	434	-	-	-	434
مجموع الموجودات	63,737	17,971	40,145	20,039	141,892

16. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الصندوق على مواجهة صافي متطلبات التمويل. يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من اضطراب في السوق أو هبوط مستوى درجات التصنيف الائتماني، مما يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل على الفور. للحماية من هذه المخاطر، تتم إدارة الموجودات مع وضع السيولة في الاعتبار، مع الحفاظ على توازن سليم للنقد وما في حكمه.

يلخص الجدول أدناه محفظة استحقاق موجودات ومطلوبات الصندوق. تم تحديد هذه الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ التقرير المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

الاستحقاق التعاقدي لموجودات ومطلوبات الصندوق وفقًا لفترات استحقاقها كما يلي:

البيان	31 ديسمبر 2023					
	أقل من 3 أشهر	3 - 12 شهراً	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الاستحقاق غير المحددة	المجموع
موجودات						
نقد وما في حكمه	**7,383**	**-**	**-**	**-**	**-**	**7,383**
ديون مرابحات السلع	**-**	**25,490**	**-**	**-**	**-**	**25,490**
استثمارات	**3,465**	**2,711**	**25,404**	**20,237**	**5,948**	**57,765**
الذمم المدينة	**712**	**1,685**	**7,963**	**10,765**	**24,946**	**46,071**
ذمم مدينة أخرى	**302**	**-**	**-**	**-**	**-**	**302**
مجموع الموجودات	**11,862**	**29,886**	**33,367**	**31,002**	**30,894**	**137,011**
مطلوبات						
مطلوب إلى طرف ذي علاقة	**11**	**-**	**-**	**-**	**-**	**11**
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	**3,672**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3,672**
حصة المضارب المستحقة من الدخل	**352**	**-**	**-**	**-**	**-**	**352**
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**121**					**121**
مجموع المطلوبات	**4,156**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4,156**
صافي الموجودات	**7,706**	**29,886**	**33,367**	**31,002**	**30,894**	**132,855**

البيان	31 ديسمبر 2022					
	أقل من 3 أشهر	3 - 12 شهراً	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الاستحقاق غير المحددة	المجموع
موجودات						
نقد وما في حكمه	13,620	-	-	-	-	13,620
ديون مرابحات السلع	-	26,525	-	-	-	26,525
استثمارات	12,780	4,096	20,124	3,663	28,781	69,444
الذمم المدينة	569	805	5,671	7,913	16,911	31,869
ذمم مدينة أخرى	434	-	-	-	-	434

مجموع الموجودات	27,403	31,426	25,795	11,576	45,692	141,892
مطلوبات						
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	7,766	-	-	-	-	7,766
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	2,994	-	-	-	-	2,994
حصة المضارب المستحقة من الدخل	221	-	-	-	-	221
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	68					68
مجموع المطلوبات	11,049	-	-	-	-	11,049
صافي الموجودات	16,354	31,426	25,795	11,576	45,692	130,843

17. مخاطر العملات

مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب قيمة أصل مالي للصندوق بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لم يقم الصندوق بأي معاملات مهمة بعملات خلاف الدولار الأمريكي خلال السنة، ولذا فلم يكن معرضاً لأي مخاطر عملة جوهرية.

18. المخاطر التشغيلية

يعّرف الصندوق مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق إجراءات التشغيل والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية. وتشمل أيضًا الخسائر المحتملة الناشئة من مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والفشل في المسؤوليات الائتمانية والمخاطر النظامية.

تشكل إدارة مخاطر التشغيل جزءاً من المسئوليات اليومية للإدارة في جميع المستويات. ويدير الصندوق مخاطر التشغيل بناءً على إطار متناسق يمّكن الصندوق من تحديد سجل مخاطر التشغيل، ويحدد ويقيم بانتظام المخاطر والضوابط لتحديد إجراءات تخفيفها وأولوياتها.

مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

يولي الصندوق أهمية في حماية عملياته من مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة باعتبار ذلك جزءاً من إدارة المخاطر التشغيلية، ويشكّل الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من أهداف إنشاء الصندوق. وعليه، فإن الصندوق يدير بفعالية مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال الاستفادة من الإطار القوي والواسع من الإجراءات والسياسات التي وضعتها مجموعة البنك بهذا الشأن. ولذا، تضمن إدارة العمليات أو الأقسام المعرضة للمخاطر ثقافة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ضمن إجراءاتها باعتبارها خط الدفاع الأول، في حين يمثل قسم الالتزام الشرعي بمجموعة البنك خط الدفاع الثاني لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من الناحية الاستراتيجية قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي لمجموعة البنك تأكيداً معقولاً مستقلاً باعتبارها خط للدفاع الثالث بعد تنفيذ المعاملات / العمليات وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي منهجية تقوم على تقييم المخاطر

19. المعلومات القطاعية

النشاط الرئيس للصندوق هو تثمير مشروعات لتطوير العقارات الوقفية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان الأخرى وتعتبر الإدارة أن هذه الاستثمارات والتمويل تمثل قطاعا واحدا. لذا فإن أي تجميع لدخل العمليات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في قطاعات لا ينطبق على الصندوق.

20. التزامات غير مدفوعة

كما في 31 ديسمبر 2023، كان الالتزام غير المدفوع المتعلق بالإجارة والاستصناع كما هو مبين في الجدول أدناه:

	2023	2022
استصناع	**19,101**	16,297
إجارة	**29,173**	7,878
منح	**68**	85
المجموع	**48,342**	24,260

21. القيم العادلة للموجودات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي تتم على أساسه مبادلة أصل ما أو سداد التزام ما بين أطراف مدركة وراغبة وعلى أساس السعر الفوري للمعاملة في تعاملات السوق المباشرة.

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وقد تم تعريف المستويات المختلفة للقيمة العادلة كما يلي:

- الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثله (المستوى الأول).
- المدخلات غير الأسعار المتداولة المُدرَجة في المستوى الأول القابلة للملاحظة للموجودات أو المطلوبات إمَّا مباشرة (أي كالأسعار) وإمَّا غير مباشرة (أي المُستمَدة من الأسعار) (المستوى الثاني).
- مدخلات تتعلق بالموجودات أو المطلوبات التي لا تعتمد على بيانات سوق قابلة للملاحظة (أي المدخلات غير القابلة للملاحظة) (المستوى الثالث).

31 ديسمبر 2023	**المستوى 1**	**المستوى 2**	**المستوى 3**	**المجموع**
موجودات				
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال				
استثمارات في الصكوك	**-**	**-**	**-**	**-**
المجموع	**-**	-	**-**	**-**

31 ديسمبر 2022	**المستوى 1**	**المستوى 2**	**المستوى 3**	**المجموع**
موجودات				
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأعمال				
استثمارات في الصكوك	9,136	-	-	9,136
المجموع	9,136	-	-	9,136

22. الهيئة الشرعية

تتخضع أنشطة أعمال الصندوق لإشراف الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية التي تتكون من أعضاء يعينهم رئيس مجموعة البنك بعد استشارة مجلس المديرين التنفيذيين. وقد تأسست الهيئة الشرعية لمجموعة البنك بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين. يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

لدى مجلس الوظيفية التالي:

- النظر في كل ما يُوجَّه إليها من منتجات يطرحها الصندوق والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية الإسلامية للمنتجات التقليدية التي يعتزم الصندوق والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز تجربة البنك والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة بهذا الصدد.
- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات المتعلقة بالشريعة الإسلامية المُوجَّهة إليها من قِبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة.
- المساهمة في البنك الاسلامي البنك والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة لتعزيز وعي موظفيه بالعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة يوضح مدى ' التزام البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في ضوء الآراء والتوجيهات المطروحة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

23. تحوّل الليبور

التحول المعياري

في يوليو 2017، أعلنت هيئة السلوك المالي، الجهة المنظمة لليبور، أنها لن تجبر البنوك القائمة على تقديم الأسعار المطلوبة لحساب الليبور بعد 31 ديسمبر 2021، وبالتالي، يحتاج المشاركون في السوق، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية إلى تحديد تسعيرها على أساس الأسعار المرجعية البديلة لأن توافر الليبور بعد هذا التاريخ ليس مؤكدًا. تظل إرشادات الهيئات التنظيمية أنه لا ينبغي استخدام الليبور في العقود الجديدة بعد عام 2021. وبالنظر إلى التوجيهات التنظيمية والاستعدادات لانتقال الأسواق العالمية بعيدًا عن الليبور، فقد بدأ البنك الإسلامي للتنمية منذ عام 2018 برنامج تحوّل الليبور لتسهيل عملية التحويل على نحو سلس والتحوّل المنظم لأدواته التمويلية المتأثرة بمعدلات مرجعية بديلة.

تعرّض الصندوق لتحولات ليبور محدود بعملة واحدة (1)، هي الدولار الأمريكي، بينما بالنسبة لليورو، يكون التعرض مقابل سعر اليوروليبور الذي لا يخضع للتوقف.

تم التغلب على العديد من المعالم الرئيسية بما في ذلك":

1) صياغة خارطة طريق تنفيذية وخطة عمل مفصّلة بمساعدة استشاري خارجي،
2) صياغة وإدماج شرط "احتياطي" محسن لجميع العقود المحتملة،
3) الحصول على إذن من اللجنة الفرعية المنبثقة عن الهيئة الشرعية بشأن استخدام مصطلح معدل التمويل الليلي المضمون "سوفر" (بورصة شيكاغو التجارية "سي إم إي" وهي شركة أسواق عالمية أمريكية. وهي أكبر بورصة مشتقات مالية في العالم. وتقوم مجموعة بورصة شيكاغو التجارية بتقدير معيار معدلات الصوفر المرجعية كمجموعة يومية من الأرباح التطلعية لمعدلات الفائدة لشهر واحد و 3 أشهر و 6 أشهر و 12 شهراً) كمعدل استبدال مفضل لمعدل ليبور بالدولار الأمريكي،
4) مراجعة سياسة التسعير السيادي بناءً على المعدلات المعيارية الجديدة،
5) تعبئة الموارد بناءً على منحنى الصوفر والحفاظ على تكلفة تمرير التكلفة من خلال آلية لتقليل مخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات، و
6) بدء مشروع ترقية النظام لتمكين استخدام سياسة التسعير الجديدة والمعدلات المرجعية.
7) الموافقة على سياسة التسعير الجديدة على أساس معدلات مرجعية بديلة تنطبق على تمويل المشاريع السيادية،
8) اعتماد المعدل المرجعي البديل لجميع العقود الجديدة المعتمدة اعتباراً من عام 2022 فصاعداً.
9) موافقة الإدارة على منهجية التحويل للمحفظة القديمة التي تأثرت بسبب توقف الليبور،
10) المشاركة مع البلدان الأعضاء والنظراء الآخرين لبناء اتفاق جماعي على منهجية التحويل،
11) صياغة اتفاقيات التعديل ومشاركتها مع وكالات الدفع لمراجعتها وإعطاء ملاحظات حولها.

استخدم الصندوق تاريخيًا أسعار الليبور بالدولار الأمريكي ومعدلات منتصف المقايضة في أمريكيا وسعر العرض في لندن بين البنوك باليورو (سعر اليوروبور) كمعدلات مرجعية لتسعير التعرضات المالية (كل من الموجودات والمطلوبات). لا يُتوقع إيقاف سعر اليوروبور وبالتالي يمكن للصندوق الاستمرار في استخدامه في المستقبل، نظرًا لأن سعر اليوروبور قد انتقل بالفعل إلى المبادئ الجديدة للمنهجية القائمة على المعاملات من المنهجية السابقة القائمة على عرض الأسعار. اعتبارًا من الآن، اتخذت إدارة الصندوق قراراً باستبدال معدلات ليبور بالدولار الأمريكي ومعدلات المبادلة المتوسطة بالدولار الأمريكي بمعدلات الصوفر ذات الأجل المحدد في بورصة شيكاغو التجارية ومعدلات المقايضة بين عشية وضحاها بالدولار الأمريكي في فترات معنية.

يعتمد قرار الصندوق لاختيار معدل الصوفر الخاص ببورصة شيكاغو التجارية كمعدل استبدال ليبور بالدولار الأمريكي على أوجه التشابه الوظيفي مع سعر اللايبور المستقر. في الواقع، ونظرًا لأنه أيضًا معدل مدى تطلعي، ومن ثم فإن اختياره كمعدل استبدال من المتوقع أن يؤدي إلى الحد الأدنى من التأثير. بالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة سياسة التسعير السيادي المعدلة بطريقة لا يُتوقع أن يؤدي تحول الليبور إلى إحداث أي أثر من حيث التغيرات في القيمة الاقتصادية على مستوى العقد الفردي.

يعمل الصندوق بنشاط من خلال هذا التحول من وجهات نظر متعددة: تمويل المشاريع والخزانة والسيولة والتمويل والشريعة والمخاطر والقانونية والمحاسبة والعمليات التشغيلية وتكنولوجيا المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار محفظة الموجودات الحالية والتمويل الذي يستخدم ليبور كمعيار.

المخاطر الناشئة عن إصلاح المعيار

فيما يلي المخاطر الرئيسية للصندوق والتي نشأت من التحول المعياري.

1. مخاطر الشريعة: نظرًا لضرورة التزام الصندوق بمبادئ الشريعة الإسلامية، فإن المقاصّة عند استخدام معدل معياري جديد لتسعير المخاطر المالية كان أحد المعالم الرئيسية في برنامج التحول الخاص بالبنك. ومع ذلك، فقد تمت معالجة هذه المخاطر من خلال الحصول على الموافقة اللجنة الفرعية المنبثقة عن الهيئة الشرعية التابعة للبنك الإسلامي التنمية بشأن استخدام معدل الصوفر لبورصة شيكاغو التجارية كمعيار بديل.
2. المخاطر القانونية: هناك احتمال عدم التوصل إلى اتفاق مع النظراء على الأسعار المعدلة وخاصة على العقود القديمة. قد يكون هذا نتيجة لوجود بنود احتياطية غير فعالة في الاتفاقات القانونية الموقعة. تمت معالجة هذه المخاطر من خلال صياغة بند "احتياطي" محسّن تمت إضافته إلى جميع العقود الجديدة والعقود القديمة، حيث يقوم مكتب محاماة خارجي بصياغة اتفاقيات تعديل بينما يشارك البنك مع وكالات الدفع والنظراء بشأن اتفاق جماعي حول تحويل العقود المعلقة المرتبطة بالليبور.
3. مخاطر تكنولوجيا المعلومات والأنظمة: من المتوقع أن يتطلب تسجيل العقود الجديدة وتحويل العقود القديمة من المعيار القديم إلى الجديد تحسينات معينة في وظائف وعمليات النظام. تتم معالجة هذه المخاطر من خلال إجراء اختبار شامل لمستخدمي الأعمال على الأنظمة الحالية، وتشغيل حالات الاستخدام المختلفة التي ستكون مطلوبة لاستخدام المعدلات المرجعية الجديدة.

التوجه نحو اعتماد معدلات مرجعية بديلة

تشير جميع عقود التمويل السيادي الجديدة المعتمدة حالياً إلى السعر القياسي البديل للتسعير المعتمد من قبل الصندوق في سياسة التسعير الجديدة الخاصة به، وتضمنت فعلياً الوثائق القانونية للبند الاحتياطي المحسن.
ستظل سياسات المخاطر الرئيسية للبنك مثل إطار عمل إدارة الموجودات والمطلوبات وإطار إدارة التعرّض وسياسة السيولة سارية المفعول دون الحاجة إلى أي تغيير بسبب إصلاح المعيار.

التحول المعياري لمعدل الربح للعقود المالية غير المشتقة

بالنسبة للعقود المقومة باليورو، استخدم الصندوق تاريخياً سعر اليوروبيور كسعر مرجعي. لذلك، ليس من المتوقع حدوث أي أثر على الصندوق لأنه من غير المتوقع إيقاف سعر اليوروبيور نظرًا للتعديلات التي تمت من المشرعين على المعدل المعيار في سنة 2019م

موجودات الخزانة:

لقد تحولت جميع العقود إلى الصوفر.

موجودات المشاريع:

حتى الآن، وافقت 74% من المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على اعتماد المعدلات البديلة التي اقترحها الصندوق، في حين أن الباقي سوف يستخدم سعر الليبور المركب على أساس مؤقت حتى الانتهاء من اتفاقيات التعديل.

بالنسبة للعقود القديمة للتمويل السيادي، وافقت 93% من الوكالات التي تدفع الأموال والحكومات المؤهلة للتحول إلى ليبور على الشروط والتعديلات التي اقترحها الصندوق، في حين أن الباقي سيستخدم الليبور المركب على أساس مؤقت حتى الانتهاء من اتفاقيات التعديل.

24. الأحداث اللاحقة

الأحداث اللاحقة بعد نهاية العام، وافقت لجنة المشاركين في اجتماعها المنعقد في 18 مارس 2024 على تحويل 10% من صافي الدخل بعد حصة المضارب (أي 0.317 مليون دولار أمريكي) للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2023 إلى الاحتياطي العام، كما وافقت اللجنة أيضاً على توزيع أرباح بقيمة 2.65 مليون دولار أمريكي (230 دولارًا أمريكيًا لكل شهادة).

25. الموافقة على القوائم المالية

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 16 مارس 2024 (الموافق 6 رمضان 1445هـ).

الملاحق

الملحق 1:

المستثمرون الحاليون في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

1. المساهمون في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ومشاركتهم في رأس المال المدفوع إلى غاية 2023/12/31

	المؤسسات المشاركة	الدولة	مبلغ المشاركة (بملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية
1	البنك الإسلامي للتنمية	المملكة العربية السعودية	32	%27.78
2	صندوق التضامن الإسلامي	المملكة العربية السعودية	15.51	%13.46
3	البنك الإسلامي البنغلاديش المحدود	بنغلاديش	10.26	%8.91
4	صندوق الحج الإندونيسي	إندونيسيا	10	%8.68
5	بنك فيصل الإسلامي المصري	مصر	9.15	%7.94
6	الهيئة العامة للأوقاف	المملكة العربية السعودية	7.5	%6.51
7	منيرة بنت عبدالرحمن السبهان	المملكة العربية السعودية	6.9	%5.99
8	الأمانة العامة للأوقاف –الكويت	الكويت	5	%4.34
9	جمعية العون المباشر	الكويت	5	%4.34
10	بيت التمويل الكويتي	الكويت	2.5	%2.17
11	صندوق عمران– موقوفات إيران	إيران	2.47	%2.14
12	البنك الاجتماعي الإسلامي	بنغلاديش	1.75	%1.52
13	مجمع الفقه الإسلامي الدولي	المملكة العربية السعودية	1.29	%1.12
14	بنك البركة الإسلامي	البحرين	1	%0.87
15	بنك البحرين الإسلامي	البحرين	1	%0.87
16	بنك التضامن الإسلامي	السودان	1	%0.87
17	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	الأردن	1	%0.87
18	البنك الإسلامي الأردني	الأردن	1	%0.87
19	الندوة العالمية للشباب الإسلامي	المملكة العربية السعودية	0.87	%0.76
المجموع			**115,200**	**%100.01**

2. نبذة موجزة عن المستثمرين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية

منظمة التعاون الإسلامي - صندوق التضامن الإسلامي[6]

أنشئ صندوق التضامن الإسلامي، وهو هيئة فرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، عملا بقرار صادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي عقد في لاهور في صفر 1394 هجرية (فبراير 1974). ويقع مقر الصندوق في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية. وتتمثل أهدافه في: اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لرفع المستوى الفكري والأخلاقي للمسلمين في العالم، وتقديم الإغاثة المادية اللازمة في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان التي قد تصيب الدول الإسلامية، ومساعدة الأقليات والمجتمعات المسلمة على تحسين أوضاعها الدينية والاجتماعية والثقافية.

بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود [7]

بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود IBBL هو مصرف إسلامي مقره في بنغلاديش، تم تأسيسه في 13 مارس 1983 كشركة عامة محدودة، وهو أول بنك في جنوب شرق آسيا يقدم الخدمات المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية، البنك مدرج في كل من شركة دكا للأوراق المالية وبورصة شيتاغونغ، ويمتلك IBBL أكبر شبكة فروع بإجمالي 373 فرعًا رئيسيا و162 فرعًا صغيرا و2283 منفذ وكيل، يطمح IBBL إلى تنفيذ الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تعزيز نظام مصرفي قائم على الرفاهية، وضمان العدالة في النشاط الاقتصادي، بواسطة الاستثمار في النشاطات التنموية المستدامة في المناطق الأقل نموًا من البلاد، يدعم IBBL التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار المالي في المناطق الريفية على وجه الخصوص، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، ويعنى بالتعليم الإسلامي، ويتبنى IBBL نهجًا موجهًا نحو الرفاهية في مشاريعه، ويعطي الأولوية لرفاهية العملاء، وتوظيف الموارد البشرية ذات الكفاءة، وتوفير بيئات عمل ممتازة للموظفين.

صندوق الحج الإندونيسي[8]

صندوق الحج الإندونيسي BPKH هو مؤسسة متخصصة في إدارة تمويل الحج، يكون تمويله بالأساس من مبالغ مالية يدفعها المواطنين الإندونيسيين الراغبين في أداء فريضة الحج، وتدار أمواله استنادًا إلى مبادئ الشريعة، وأعماله خاضعة لمبدأي الشفافية والمساءلة، والإدارة المالية للحج في BPKH غير هادفة للربح، وتهدف إلى جعل تجربة الحج أكثر كفاءة ويسرا للحجاج، مع الأخذ في الاعتبار أمن الحسابات والحصافة والمهنية، أسس BPKH نظام عمل وحوكمة شامل وقابل للمحاسبة، من خلال تطوير الموارد البشرية المناسبة، وتشمل مهام BPKH التنفيذ والحوكمة وإعداد التقارير حول إنجازات الصندوق وسير أعماله، وإنفاقه على تمويل الحج.

6 المصدر: https://www.oic-oci.org/page/?p_id=88&p_ref=33&lan=ar
7 /Source: https://www.islamibankbd.com
8 /Source : https://bpkh.go.id

بنك فيصل الإسلامي[9]

بنك فيصل الإسلامي المصري هو أول بنك إسلامي وتجاري مصري. بدأ البنك عملياته رسمياً في 1979/7/5. وكان هدف المؤسسين إنشاء بنك في مصر يعمل وفقًا للشريعة الإسلامية ليكون بمثابة نموذج للصيرفة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وقد عرض صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود - رئيس مجلس الإدارة – فكرة إنشاء هذا البنك على عدد من الشخصيات والمسؤولين المصريين. أُسّس البنك بموجب القانون رقم 48 لعام 1977 الذي صادق عليه مجلس الشعب المصري، وحصل على ترخيص النشاط باعتباره مؤسسة اقتصادية واجتماعية على شكل شركة مساهمة مصرية تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد كان هناك طلب كبير على أسهم البنك، ما أدى إلى زيادات متتالية في رأس المال إلى أن وصل رأس المال المرخص به إلى 500 مليون دولار أمريكي مقابل رأس مال مصدر ومدفوع بالكامل بقيمة 367 مليون دولار أمريكي. ويدير البنك حوالي مليوني حساب. وبلغ إجمالي أصول البنك 90 مليار جنيه مصري. يتولى حاليا صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل آل سعود رئاسة مجلس الإدارة خلفًا لصاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود، رحمه الله.

الهيئة العامة للأوقاف[10]

الهيئة العامة للأوقاف في المملكة العربية السعودية هي هيئة عامة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط برئيس الوزراء في الرياض. أُسّست هذه الهيئة عام 1431 هجرية وصدرت لوائحها عام 1437 هجرية. وهي تهدف إلى تنظيم الأوقاف وحفظها وتطويرها بما يحقق متطلبات الأوقاف ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتضامن الاجتماعي، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين.

الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت[11]

أنشئت الأمانة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الأميري الصادر في 13 نوفمبر 1993، الذي نص على ممارسة هذه المؤسسة للصلاحيات المنوطة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في مجال الأوقاف والإشراف على شئون الأوقاف داخل البلاد وخارجها. وتختص الأمانة العامة للأوقاف بتعزيز الأوقاف ودعم كل الجوانب المتعلقة بشئونها، بما في ذلك إدارة أموالها وتثميرها وصرف عوائدها بناءً على الشروط الوقفية. وتعمل الأمانة على تحقيق الأهداف المشروعة للأوقاف ودعم تنمية المجتمع ثقافياً واجتماعياً وكذا تخفيف العبء عن المحتاجين في المجتمع.

9 المصدر: https://www.faisalbank.com.eg/FIB/ARABIC/about-us/incorporation-history.html
10 المصدر: http://careers.awqaf.gov.sa/ar/content.php?ulid=272128-about-awqaf
11 المصدر: http://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/Establishment.aspx

بيت التمويل الكويتي[12]

يعتبر بيت التمويل الكويتي مؤسسة رائدةً في الظاهرة المصرفية المعروفة باسم التمويل الإسلامي أو الصيرفة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبيت التمويل الكويتي هو أول بنك إسلامي أُسّس في دولة الكويت عام 1977، وهو اليوم واحد من أهم المؤسسات المالية الإسلامية في العالم وواحد من أكبر المقرضين في الأسواق المحلية والإقليمية. يعدّ بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (KSE.KFIN) وتشمل قائمة أكبر مساهميه إلى غاية 31 ديسمبر 2014: الهيئة العامة للاستثمار - الكويت (مساهم مباشر) والأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت (مساهم مباشر) والهيئة العامة لشئون القصر - الكويت (مساهم مباشر) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - الكويت (مساهم غير مباشر). ويقدم بيت التمويل الكويتي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي تشمل العقارات وتمويل التجارة والمحافظ الاستثمارية والخدمات التجارية وتجارة التجزئة والخدمات المصرفية للشركات في الكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وماليزيا وألمانيا.

جمعية العون المباشر[13]

بدأت جمعية العون المباشر، التي كانت تُعرف سابقًا باسم وكالة المسلمين الأفارقة، نشاطها في عام 1981، كمنظمة تطوعية غير حكومية، بهدف رفع مستوى الحياة في أكثر المناطق حرمانًا في إفريقيا، وذلك على يد رائد العمل الدعوي والخيري الدكتور/ عبد الرحمن حمود السميط رحمه الله، تنفذ الجمعية مشاريعها باحترافية وتركز على العمل على نطاق واسع، بدلًا من الحالات الفردية، وتهتم بالتعليم بكل أنواعه كوسيلة أساسية لتغيير الوضع المأساوي الذي يعيشه الإنسان في افريقيا، وهي من أوائل الجمعيات الخيرية في العالم الإسلامي، التي أحيت سنة إنشاء المشاريع الوقفية الصغيرة، مع التركيز في عملها على المشاريع التنموية التي تحقق استدامة، وتهدف الجمعية للقيام بأعمال التنمية للمجتمعات الأقل حظاً، مستهدفة بذلك الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً، والمرضى والأيتام ومنكوبي الكوارث والمجاعات، والقيام بكافة أنشطة البر والخير.

صندوق الأوقاف الإيراني[14]

يعد صندوق الأوقاف الإيراني الذراع الاستثمارية والتشغيلية لمؤسسة الأوقاف والأعمال الخيرية في إيران التي أُسّست عام 1984 كهيئة رسمية تابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي للإشراف على الأنشطة والمشاريع الوقفية والنهوض بها وإدارتها وتنفيذها. وتتمثل أهداف صندوق الأوقاف الإيراني في تطوير ممتلكات الأوقاف وإنعاشها وتوسيع نطاقها وإعادة بنائها وتأهيلها، وتقديم الدعم الاجتماعي حسب توجيهات مؤسسة الأوقاف والأعمال الخيرية.

12 المصدر: https://www.kfh.com/ar/home/Personal/aboutus/story.html
13 Source : https://direct-aid.org/donate/en/
14 المصدر: http://www.icrjournal.org/icr/index.php/icr/article/download/106/102

البنك الإسلامي الاجتماعي في بنغلاديش[15]

البنك الإسلامي الاجتماعي بنغلاديش هو بنك تجاري من الجيل الثاني، يعمل منذ 22 نوفمبر 1995 بناءً على مبادئ الشريعة. ولديه اليوم 155 فرعا منتشرة في أرجاء بنغلاديش وشركتان فرعيتان هما SIBL Securities Ltd. SIBL Investment Ltdg. ويعد البنك الإسلامي الاجتماعي، الذي يستهدف القضاء على الفقر، نموذجا للصيرفة التشاركية في القرن الواحد والعشرين بجمعه لثلاثة قطاعات في قطاع واحد. ففي القطاع الرسمي، يعمل هذا البنك بصفته بنكا إسلاميا تجاريا تشاركيا يعتمد على الطابع الإنساني في مجال الائتمان والصيرفة على أساس تقاسم الأرباح والخسائر. كما أن لديه نشاط مصرفي غير رسمي بالإضافة إلى باقات تمويل واستثمار غير رسمية لتمكين الأسر الفقيرة جداً وكفل كرامتها الانسانية وخلق فرص دخل محلية وكبح النزوح الداخلي. ولدى البنك قطاع آخر يتمثل في تحويل أعمال التطوع وإدارة ممتلكات الأوقاف والمساجد إلى قيمة نقدية، وقد أنشأ نظاما وقفيا نقديا لأول مرة في تاريخ الصيرفة. أما في قطاع الشركات الرسمي، فيقدم هذا البنك أحدث الخدمات المصرفية على أساس تشاركي متوافق مع الشريعة الإسلامية.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي[16]

مجمع الفقه الإسلامي الدولي هو منظمة علمية عالمية ووكيل ثانوي لمنظمة التعاون الإسلامي. تأسس مجمع الفقه الإسلامي الدولي في أعقاب القمة الإسلامية الثالثة للمنظمة في الفترة من 25 إلى 28 يناير لعام 1981 م ومقرها في جدة بالمملكة العربية السعودية. الأكاديمية معنية بتوضيح أحكام وتعاليم الشريعة في القضايا التي تهم المسلمين حول العالم، فهي تدرس قضايا الحياة المعاصرة، وتؤدي الاجتهاد بهدف التوصل إلى حلول في ضوء التراث الإسلامي والقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. في سعيها إلى تقديم الشريعة بشكل معتدل مع حفظ كامل سعتها، تتصور الأكاديمية نفسها كمرجع فقهي عالمي رائد تتجه إليه الدول الإسلامية والمجتمعات الإسلامية لإيجاد حلول لقضايا الحياة الطارئة.

بنك البركة الإسلامي[17]

ساعد بنك البركة الإسلامي بصفته مؤسسة مالية رائدة على بناء أسس وسمعة صناعة التمويل الإسلامي منذ إنشائه عام 1984، بفضل منتجاته المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبنك البركة الإسلامي هو بنك تجزئة إسلامي حائز على رخصة من مصرف البحرين المركزي ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين بموجب السجل التجاري رقم 14400. ويبلغ رأس مال البنك المرخص به 600 مليون دولار أمريكي ورأس ماله المصدر والمدفوع 122.5 مليون دولار أمريكي. ويعدّ بنك البركة الإسلامي وحدة مصرفية تابعة لمجموعة البركة، وهي شركة مساهمة مدرجة في بورصة البحرين وناسداك دبي. وتقدم مجموعة البركة خدمات الخزينة والخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، كل ذلك وفقًا للشريعة الإسلامية. ويبلغ رأس مال مجموعة البركة المرخص به 2.5 مليار دولار أمريكي، ويبلغ إجمالي حقوق الملكية حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي. وتنشط مجموعة البركة في نطاق جغرافي واسع على شكل وحدات مصرفية فرعية ومكاتب تمثيلية في 16 دولة، حيث تقدم فروعها البالغ عددها 675 فرعا منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

15 المصدر: https://www.siblbd.com/home/profile
16 المصدر: https://iifa-aifi.org/en
17 المصدر: https://albaraka.bh/ar-bh/our-story/

بنك البحرين الاسلامي[18]

أُسّس بنك البحرين الإسلامي عام 1979 كأول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أدى دوراً محورياً في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية واقتصاد مملكة البحرين، حيث يواصل مسعاه لقيادة الابتكار. ويعمل البنك بموجب رخصة من مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة إسلامي وهو مدرج في بورصة البحرين. وبناءً على المبادئ الإسلامية، كرّس بنك البحرين الإسلامي نفسه كمؤسسة رائدة في الصناعة الإسلامية ومزود رئيسي للحلول المالية المتكاملة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين. ويواصل بنك البحرين الإسلامي نهوضه بمعايير الخدمات المصرفية الإسلامية داخل المملكة بما يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

بنك التضامن الإسلامي[19]

عُقد الاجتماع الأول لمؤسسي بنك التضامن الإسلامي في 24 جمادى الثانية 1401 هجرية - 28 أبريل 1981 ميلادية، وعين مجلس إدارة أولي من بين الأعضاء الذين أشرفوا على المراحل المبكرة من تأسيسه. وحصل البنك على موافقة نهائية للعمل باعتباره ثاني بنك إسلامي في السودان عام 1983. ويقع مقر هذا البنك في شارع البرلمان وقد افتتحه رسميا الرئيس السابق جعفر النميري. أنشئ البنك كمؤسسة خاصة دون أن يكون طرفا في أية مجموعة، لكنه نجح في تعزيز الروابط مع البنوك الأخرى. وقد قدم بنك التضامن الإسلامي نموذجًا عمليًا لبنك إسلامي يقوم بجميع الأنشطة المصرفية مثل عمليات الاستثمار والخدمات الأخرى بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أنشأ البنك إدارة الفتوى والبحوث في نهج فريد يهدف إلى تأصيل الأعمال المصرفية بالفتاوى والبحوث. وتمثلت مساهمة البنك في الأعمال المصرفية الإسلامية في مساعدته على تطوير الصيرفة الإسلامية وصياغة البدائل في هذا المجال، بما في ذلك أشكال الاستثمار وغيرها.

البنك الاسلامي الأردني[20]

أُسّس البنك الإسلامي الأردني عام 1978 كشركة مساهمة عامة محدودة لتنفيذ جميع أنواع العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقًا لأحكام القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني، الذي حل محله فصل مكرّس للبنوك الإسلامية في قانون البنوك الساري المفعول اعتبارا من 2 أغسطس 2000. وبدأ الفرع الأول للبنك أعماله في 1979/9/22 برأسمال مدفوع بلغ حوالي (2) مليوني دينار أردني من رأس ماله المرخص به الذي بلغ (4) ملايين دينار أردني. وقد زاد رأس مال البنك ليصل إلى (200) مليون دينار أردني. وفي عام 2010، دشن البنك هوية المؤسسية الجديدة من باب التوحيد مع الشركات التابعة لمجموعة البركة المصرفية. ويقدم البنك خدمات الصيرفة والتمويل والاستثمار بواسطة (78) فرعًا و(29) مكتبًا نقديًا في مختلف مناطق البلاد، وكذلك من خلال مكتب السندات. وقد تمكن البنك من النمو بسرعة وتعزيز مكانته بين البنوك الأردنية نظرا لتركيزه على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

18 المصدر: https://www.bisb.com/ar/about-bisb
19 المصدر: http://tadamonbank-sd.com/index.php/ar/pages/details/8
20 المصدر: https://www.jordanislamicbank.com/ar/content/نشأة-البنك

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية[21]

أُسّست وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية بشكلها الحالي بموجب القانون المؤقت رقم (23) لعام 1970 الذي أصبح دائمًا بموجب القانون رقم (28) لعام 1972 بعد اعتماد مجلس النواب الأردني له. وقد وُضع تعريف «الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية» في هذه القوانين من خلال النص على أن هذا المصطلح يعني الأوقاف الإسلامية في المملكة والمساجد والمدارس والمعاهد الدينية ودور الأيتام والكليات القانونية التي تدعمها موازنة الوزارة والمقابر الإسلامية وشؤون الحج وإصدار الفتاوى، وكذا المساجد التي لا تدعمها موازنة الأوقاف.

الندوة العالمية للشباب الإسلامي[22]

الندوة العالمية للشباب الإسلامي هي منظمة إسلامية عالمية غير ربحية، تأسست عام 1972 في المملكة العربية السعودية. مع 359 عضوًا من المنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، تهدف الندوة العالمية للشباب الإسلامي إلى رعاية الشباب المسلم للنهوض بهم من خلال برامج نوعية يديرها عاملون ومتطوّعون متخصّصون في شؤون الشباب، كما تعمل الندوة على تعزيز دور الشباب المسلم في بناء مجتمعاتهم ومؤسساتها، عن طريق تنمية قدراتهم وصقل مواهبهم، وتوجيه جهودهم لخدمة أمتهم ومجتمعاتهم، تعقد الندوة العالمية للشباب الإسلامي ورش عمل تفاعلية مختلفة وحملات تواصل مستمرة، للتوعية بهذه الأهداف، في عام 1997 أصبحت الندوة العالمية للشباب الإسلامي وكيلًا للأمم المتحدة.

21 المصدر: http://www.awqaf.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=147
22 Source: https://wamy.org/

الملحق 02
أعضاء اللجان

ا. أعضاء لجنة المساهمين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى غاية 31 ديسمبر 2023

الرئيس
السيد عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

عضو
الدكتور محمد سليمان الجاسر
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية

عضو
سعادة السفير ناصر بن عبد الله حمدان الزعابي
رئيس مجلس صندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

عضو
السيد نظم حسن
رئيس بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود، بنغلاديش

عضو
السيدة فضل امانسيه
رئيسة مجلس الإدارة
صندوق الحج الإندونيسي، جاكرتا – أندونيسيا

عضو
السيدة نورة الحكير
الرئيس التنفيذي للاستثمارات المالية
الهيئة العامة للأوقاف، المملكة العربية السعودية

عضو
السيد فواز سليمان الراجحي
يمثل السيدة منيرة بنت عبدالرحمن السبهان
الرياض – المملكة العربية السعودية

عضو
السيد حمد عبدالمحسن المرزوق
رئيس مجلس الإدارة
بيت التمويل الكويتي، الكويت

عضو
السيد ناصر أحمد الخضر
مدير إدارة الاستثمار العقاري
الأمانة العامة للأوقاف، الكويت

عضو
السيد عبد الله عبد الرحمن السميط
المدير العام جمعية العون المباشر، الكويت

عضو
السيد عبد الرضا عابد
مدير عام صندوق عمران- موقوفات - تهران – إيران
معهد إصلاح وتطوير الأوقاف الإيراني، طهران، إيران

عضو
محمد أكمل حسين
نائب الرئيس التنفيذي البنك الإسلامي الاجتماعي، بنغلاديش

عضو
أستاذ دكتور قطب مصطفى سانو
الأمين العام
مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المملكة العربية السعودية

عضو
السيد يوسف القضاه
المدير المالي والاداري ممثل لدائرة تنمية اموال الاوقاف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الأردن

عضو
السيد حسين سعيد سعيفان
رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، البنك الإسلامي الأردني، الأردن

عضو
السيد ياسر الشريفي
الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي

عضو
السيد عادل سالم
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة، بنك البركة الإسلامي، البحرين

عضو
السيد عباس عبد الله عباس
مدير عام، بنك التضامن الإسلامي، السودان

عضو
الدكتور محمد بن حسين الصري
المدير التنفيذي الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المملكة لعربية السعودية

II. أعضاء لجنة الإشراف على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى غاية 31 ديسمبر 2023

الرئيس

معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
البنك الإسلامي للتنمية

عضو

سعادة السفير ناصر بن عبد الله حمدان الزعابي

رئيس مجلس صندوق التضامن الإسلامي
التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

عضو

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي

مدير تنفيذي
البنك الإسلامي للتنمية

عضو

السيد محمد أبا الخيل

المدير التنفيذي لصندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

عضو

سعادة الأستاذ حامد الحضيري

مدير تنفيذي
البنك الإسلامي للتنمية

عضو

السيد نظم حسن

رئيس بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود، بنغلاديش

عضو

سعادة الأستاذ حسن جعفر عبد الرحمن

مدير تنفيذي البنك الإسلامي للتنمية

عضو

السيد محمد منير المولى

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود

عضو

السيد بروفيسور عارف مفريني

صندوق الحج الإندونيسي،
جاكرتا – أندونيسيا

عضو

السيد فضل إيمانشية

صندوق الحج الإندونيسي،
جاكرتا – أندونيسيا

عضو

السيد عبد الحميد أبو موسى

محافظ بنك فيصل الإسلامي
المصري، مصر

عضو

السيدة نورة الحكير

الرئيس التنفيذي للاستثمارات
المالية
الهيئة العامة للأوقاف، المملكة
العربية السعودية

عضو

السيد ريان اللحيدان

ممثل السيدة منيرة السبهان

عضو

ناصر أحمد الخضر

مدير إدارة الاستثمار العقاري
الأمانة العامة للأوقاف، الكويت

عضو

السيد عبد الله عبد الرحمن السميط

المدير العام
جمعية العون المباشر، الكويت

عضو

السيد يوسف محمد القضاه

مدير عام تنمية اموال الاوقاف
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات
الإسلامية، الأردن

عضو

السيد عباس عبد الله عباس

مدير عام
بنك التضامن الإسلامي

III. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية كما في 31 ديسمبر 2023

رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ
محمد القري

عضو

فضيلة الشيخ
الدكتور عزنان حسن

نائب رئيس الهيئة

معالي الشيخ
الدكتور نظام بعقوبي

عضو

فضيلة الشيخ
الدكتور حسن كليم

عضو

فضيلة الشيخ
الدكتور سعيد أدنكولي

IV. أعضاء اللجنة الإدارية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كما في 31 ديسمبر 2023

	سعادة الدكتور زمير إقبال نائب الرئيس للمالية	**رئيس اللجنة**
	عادل الشريف مدير صناديق الاستئمانية والصناديق الخاصة	**نائب رئيس اللجنة**
	محمد هادي مجعي مدير إدارة الاستثمارات	**عضو**
	محمد شرف مديرة إدارة الخزانة	**عضو**
	عبد القادر فرح مدير إدارة الرقابة المالية	**عضو**

زين العابدين بشيري
مدير إدارة السياسات المالية، التخطيط والتحليل

عضو

الدكتور عبدالربيح عبدوس
مدير إدارة المخاطر

عضو

محمد بحبى محمد
مدير إدارة الشؤون القانونية

عضو

دكتور عبدالله محمد
رئيس قسم الامتثال للشريعة بالإنابة

عضو

حامد عبد الله
مدير شعبة الامتثال

عضو

٧. طاقم عمل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

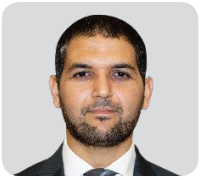

د.محمد علي الشطي
مدير قسم استثمارات الأوقاف

حسن محفوظ
أخصائي أول استثمار الأوقاف

سيد محمد عاصم رضا
أخصائي رئيسي استثمار الأوقاف

غسان خليفة
أخصائي أول استثمار الأوقاف

محمد القرمازي
أخصائي رئيسي استثمار الأوقاف

بيان عطالله المزروعي
أخصائي استثمار الأوقاف

علاء عويضة
أخصائي رئيسي استثمار الأوقاف

فاروق الغزي
ضابط دعم تقني

فيصل الشامي
أخصائي أول استثمار الأوقاف

سامي وادي
ضابط دعم تقني

الملحق 03
معلومات للمستثمرين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

فيما يلي معلومات مفيدة للمستثمرين المحتملين:

1	**الطبيعةوالشكل القانوني**	أسّس صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كصندوق مقوّم بالدولار الأمريكي ويديره البنك الإسلامي للتنمية وفقًا لمفهوم المضاربة الإسلامي ولوائح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. ويتولى البنك الإسلامي للتنمية دور المضارب بصفته مديرًا ووصيًا على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وبالتالي يستفيد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من وظائف الدعم عالية الجودة التي يوفرها البنك الإسلامي للتنمية (مثل التوريد والشئون القانونية وإدارة المخاطر وإجراءات التعرف على العملاء والرقابة المالية)، فضلًا عن البيئة الإنمائية القائمة على التمويل الإسلامي العام التي يوفّرها البنك الإسلامي للتنمية. يعدّ المضارب (مدير الصندوق) المتمثل في البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تمويل إنمائي متعددة الأطراف يقع مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية. وقد أُسّس البنك عام 1973 بصفته مؤسسة مختصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ويحمل أسهمه 57 بلدا عضوا.
2	**المساهمون (المشاركون)**	الاكتتاب في رأس مال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مفتوح للأطراف المؤسسية والفردية وأطراف القطاع الثالث الخاضعة لعملية KYC (اعرف عميلك) الكافية وعملية العناية الواجبة.
3	**الهيكلالتنظيمي للمنظمة**	لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف لجنة مشاركين تشرف على تنفيذ اللوائح والإرشادات الخاصة باستثمار الموارد المالية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، بالإضافة إلى النظر في التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق قبل موافقة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية عليها. ولصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أيضاً لجنة إشراف وهي مسؤولة عن فحص الحسابات المؤقتة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ورفع الاقتراحات المتعلقة بالسياسات والإرشادات إلى مجلس المديرين التنفيذيين. كما أنها مسؤولة عن الاستعراض الدوري لأداء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وتقديم التقارير ذات الصلة إلى لجنة المساهمين ومجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية. ووفقًا للوائح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، يكون التمثيل في اللجان على النحو التالي: • يمكن لجميع المساهمين البالغ أكثر من 100 وحدة سيكون لهم ممثل واحد في لجنة المشاركين. • يمكن لجميع المساهمين البالغ أكثر من 1000 وحدة سيكون لهم ممثلين في لجنة الإشرافية. • لحاملي الأسهم البالغ ما بين 500-999 وحدة سيكون لهم ممثل واحد في اللجنة الإشرافية.

4	**هيكل رأس المال والموارد**	يبلغ رأس مال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف المرخص به 500 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى 50,000 وحدة بقيمة إسمية تبلغ 10,000 دولار أمريكي لكل منها. وللمضارب تعبئة موارد إضافية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف (منح، تمويل مشترك، إلخ) لتمويل/استثمار في مشاريع محددة مباشرةً وفقًا للشروط والأحكام التي يراها المضارب مناسبة. بالنسبة للمنح، سيتفق المضارب والجهة المانحة على طرق وأحكام وشروط استخدامها على أساس كل حالة على حدة. ولزيادة موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، قدم البنك الإسلامي للتنمية خط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لاستخدامه في تمويل مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.
5	**الربحية**	رغم أن صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أُسّس لغرض نبيل، إلا أنّ عملياته موجهة نحو السوق لضمان عائد معقول لمستثمريه. غير أن الاعتبار الغالب يتمثل في ضمان استمرارية صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عن طريق استهداف تكوين احتياطي عام قوي يصل إلى حوالي 50 في المائة من رأس المال المدفوع قبل توزيع نسب عالية من الأرباح على المستثمرين.
6	**توزيع الأرباح**	يمكن أن يحول المضارب ما يصل إلى 20 في المائة من صافي الدخل لأي سنة إلى الاحتياطي العام. ويرد المخطط الكلي لمخصصات الأرباح كما يلي: **التفاصيل** — **النسبة من المجموع** **رسوم المضارب (الإدارة)** — **%10** **الاحتياطي العام** — **%0 - %20** **الأرباح القابلة للتوزيع** — **%70 - %90** **المجموع** — **%100**
7	**الضمان**	يطبق المضارب (البنك الإسلامي للتنمية) تدابير في غاية الحصافة قبل تقديم التمويل من موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وتشمل هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر، المطالبة بضمانات حكومية أو ضمانات بنكية من الدرجة الأولى أو الرهن العقاري. وللحماية من مخاطر التركيز، يجتهد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في تنويع محفظته التمويلية من خلال تحديد أسقف تمويل للبلدان والمستفيدين داخل بلد واحد.
8	**مراجعوالحسابات الخارجيون**	تتولى مراجعة حسابات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف شركة مراجعة مرموقة على الصعيد الدولي تقدم استعراضاً ومراجعة للقوائم المالية للصندوق.

الملحق 04
معلومات للمستفيدين من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

فيما يلي طريقة الاستفادة من تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف:

النطاق	**تدخلات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف:** • بناء جديد • تحسين ممتلكات موجودة • شراء ممتلكات موجودة **ويشمل ذلك مشاريع في القطاعات التالية:** • السكنية، • التجارية، • متاجر التجزئة، • المرافق متعددة الاستخدامات.
المؤهلونللحصو لعلىتمويلصندوق تثميرممتلكاتالأوقاف	• المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية والصناديق الاستئمانية ومؤسسات الأوقاف العاملة وفقًا لمبادئ الوقف في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. • مساهمة المستفيد: o 20 في المائة من التمويل على الأقل، o أرض المشروع إذا تجاوزت قيمتها 20% من تكلفة المشروع.
الشرطالأساسي للتمويل	عند انتهاء فترة التمويل يجب تسجيل المشروع باعتباره وقفًا متى كان ذلك ممكنا أو إيجاد وضع قانوني مكافئ له (استئمان على سبيل المثال).
صيغ التمويل	• الإجارة، • أو المرابحة، أو • أي صيغة تمويل آخر متوافقة مع الشريعة الإسلامية
قيمة المشروع	أكثر من 2.5 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك قيمة الأرض)
شروط التمويل	المدة القصوى 20 سنة بما في ذلك فترة إعداد
الضمان	تعتمد على طبيعة المشروع (ضمان سيادي، ضمان بنكي، رهن، إلخ)
التسعير/هامش الربح	كل حالة على حدة
عملة التمويل	الدولار الأمريكي
المستندات المطلوبة لتقديم طلبالتمويل	• طلب (خطاب) تمويل يبيّن الغرض من الوقف وموجز المشروع وتقديرات التكلفة والإيرادات. • شهادة تسجيل المنظمة ونظامها الأساسي. • موجز المنظمة (أهداف وأنشطة المنظمة وأعضاء مجلس الإدارة). • صك ملكية الأرض (صك ملكية دائمة محدَّث أو عقد إيجار طويل المدى). • القوائم المالية للمنظمة لآخر 3 سنوات.

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

صندوق تثمير
ممتلكات الأوقاف
AWQAF PROPERTIES
INVESTMENT FUND

The APIF Financing Guidelines
سياسة التمويل و الخطوط الإرشادية
المعدلة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

The APIF Investment Guidelines
سياسة الاستثمار و الخطوط الإرشادية
المعدلة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

+966 12 636 1400
+966 12 636 6871
APIF@isdb.org
www.isdb.org/apif
www.isdb.org

8111 شارع الملك خالد،
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 223332-2444
المملكة العربية السعودية